

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID-EL TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2020/2021

الرقم التسلسلي:

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشروعات
الإستثمارية

تخصص: إدارة إستراتيجية

تحت إشراف:

د. عمروسي حنان

من إعداد الطلبة:

مقديش نورهان

فرحاتي رحيمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تهدف هذه الدراسة إلى إحاطة القارئ بالمبادئ الأساسية لكيفية إعداد دراسة جدوى لمشروع ما منذ البدء في التفكير فيه، مروراً بالمرحلة المختلفة إلى أن يخرج المشروع إلى حيز التنفيذ على أرض الواقع، إلى جانب التعرف على معايير تقييم المشروعات الاستثمارية، والتي على أساسها يتم رفض أو قبول المشروع، بالإضافة إلى تسليط الضوء على كيفية تطبيق دراسات الجدوى في الجزائر، ومدى ملائمتها لخصائص الاقتصاد الوطني. مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بمراحل تطور الاستثمارات في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تتجلى أهمية دراسة الجدوى في تجنب المستثمر الانزلاق إلى المخاطر و تحمل الخسائر، كما أنها تساعد في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، كما تعتبر دراسة الجدوى المالية هي الدراسة الأكثر أهمية، والقاعدة الأساسية التي يتم على أساسها صناعة و اتخاذ القرارات الاستثمارية، إضافة إلى ذلك أن استخدام هذه الدراسات في الجزائر يبقى مرتبطاً بالعديد من النقائص و المشاكل التي تحول دون تأصيل الجوانب النظرية لدراسات الجدوى بما يتواءم و الواقع العملي.

الكلمات المفتاحية: دراسة الجدوى، المشروعات، معايير التقييم، التدفقات النقدية، الصعوبات.

Résumé

Cette étude vise à informer le lecteur des principes de base pour préparer une étude de faisabilité d'un projet depuis le début de sa réflexion, en passant par les différentes étapes jusqu'à la réalisation du projet sur le terrain, en plus d'identifier les critères de évaluer les projets d'investissement, sur la base desquels il est rejeté ou Acceptation du projet, en plus de faire la lumière sur la façon d'appliquer les études de faisabilité en Algérie, et leur adéquation aux caractéristiques de l'économie nationale. Utilisation de la méthode analytique descriptive, avec l'utilisation de la méthode historique dans les parties relatives aux étapes de développement des investissements en Algérie. L'étude a conclu plusieurs résultats, dont les plus importants sont : L'importance de l'étude de faisabilité se traduit par le fait d'éviter que l'investisseur ne glisse dans des risques et de subir des pertes, et elle contribue également à atteindre la meilleure allocation possible des ressources économiques qui se caractérisent par des rareté, et l'étude de faisabilité financière est l'étude la plus importante, et la base La base de base sur laquelle les décisions d'investissement sont prises et prises, en plus de cela, l'utilisation de ces études en Algérie reste liée à de nombreuses lacunes et problèmes qui empêchent la enracinement des aspects théoriques des études de faisabilité d'une manière cohérente avec la réalité pratique.

Mots clés : étude de faisabilité, projets, critères d'évaluation, cash-flows, difficultés.

إهداء

أحمد الله وأشكره على توفيقى في إنجاز هذا العمل المتواضع
أهدي هذا العمل إلى اعز ما أملك في الوجود إلى الوالدين الكريمين
إلى التي أعطت ولم تدخر إلى التي جادت ولم تبخل إلى التي عانت ولم تيأس إلى سر
الوجدان منبع العطف والحنان " أمي الغالية "
إلى من علمني معنى الكفاح والنضال وكان قوتي في الحياة والذي يفني عمره وجهد نفسه
من أجل تربيتي وتعليمي إلى " أبي العزيز "
إلى جميع إخوتي " أسماء، عبير، أكرم " وزوج أختي " سيف الدين "
إلى عصافير الجنة " بيلسان ، قصى "
إلى صديقة دربي ورفيقتي في الحياة " رحيمة "
إلى كافة الأصدقاء والأحباب وكل العائلة وإلى عائلة الثانية عائلة " راحم " وعلا نحو الخصوص
" رسيم " و كل الذين عرفتهم طوال مشواري الدراسي .

نورهان

إهداء

وما كنا لنهتدي لو لا أن الله هدانا فله الحمد
أهدي ثمرة جهدي إلى قرة عيني إلى من أستمد منها فيض الحنان ومرفأ الأمان
إلى من تتسابق الكلمات لتعبر عن مكنون ذاتها إلى التي بكت ودعت
إلى من سهرت لنام وتحملت ثقل الحياة وهمومها لارتاح، إلى من لها فضل ما أنا عليه إلى نبع
الحب والعطف " أمي الحبيبة " أطال الله في عمرها
إلى من رباني أن الرضا بقضاء الله إيمان وأن الصبر على الحن قوة إلى من أوصاني إلى ما أنا
عليه إلى رمز النضال والكفاح إلى من يعجز اللسان عن شكره إلى من أحمل اسمه بكل افتخار
" أبي العزيز " رحمه الله تعالى
إلى سند طهري وعروني ورباحين حياتي إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها وقاسموني دفاء
الحياة العائلية إلى تاجي ورفقتي إلى أخوتي الأعماء " ، صورية، خديجة ، أمال ، زينة، وأزواجهم "
واخي "عدلان"

إلى العصافير التي حطت على أرض أسرتي "رهام، آسر، إلين، أسامة"

إلى صديقة دربي ورفيقتي "نورهان "

رحيمة

شكر و عرفان

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي فما كان بشيء يجرى في ملكه إلا بإذنه جل شأنه،
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى
آله وصحبه أجمعين

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع نتقدم بجزيل الشكر وفائق
التقدير والاحترام إلى الأشخاص الآتية أسمائهم:

الأستاذة المشرفة الدكتورة " **عمروسي حنان** " التي كانت لنا أحسن عون

وخير سند بتوجيهاتها ونصائحها العلمية

إلى كل ما شارك في إنجاز هذا العمل

كما لا يفوتنا الذكر ونحن في نهاية مشوارنا الجامعي أن ننحني تقديراً

و عرفاناً لأساتذتنا الذين لم يبخلوا علينا بأي جهد حتى وصلنا إلى هذا

المستوى

بشرا

قائمة الإشكال

الصفحة	عنوان الإشكال	الرقم
12	دورة حياة المشروع	1-1
23	دورة تنمية المشروع	2-1
51	حساب فترة الإسترداد	1-2
63	نموذج شجرة القرار	2-2

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
66	مصفوفة القرار	1-2
75	حجم وبنية الإستثمارات خلال الفترة (1963-1966)	1-3
76	التقديرات و الإنجازات الفعلية لإستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)	2-3
77	البرنامج الرباعي الأول للإستثمار (1970-1973)	3-3
78	التكلفة الأولية لمشروع مؤسسة مامي لصناعة المشروبات	4-3
108	التدفقات النقدية السنوية الصافية لمشروع مؤسسة مامي	5-3
109	حساب القيمة الحالية الصافية لمشروع مؤسسة مامي	6-3
112	حساب القيمة النقدية المتوقعة لمشروع مؤسسة مامي	7-3
115	حساب تباين التدفقات النقدية لمشروع مؤسسة مامي	8-3
116	حساب تباين التدفقات النقدية لمشروع مؤسسة مامي	9-3

الصفحة	المحتوى
I	ملخص
II	Resumé
III-IV	إهداء
V	شكر وعرهان
VI	قائمة الاشكال
VII	قائمة الجداول
VIII	فهرس المحتويات
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار العام لدراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشروعات الإستثمارية
3	المطلب الأول: مفهوم المشروع الإستثماري وخصائصه
7	المطلب الثاني: تصنيفات المشروعات الإستثمارية
9	المطلب الثالث: دورة المشروع وأهدافه
13	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول دراسات الجدوى
14	المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى الإقتصادية
15	المطلب الثاني: تصنيفات وأهمية دراسات الجدوى
20	المطلب الثالث: مجالات وصعوبات تطبيق دراسات الجدوى
22	المبحث الثالث: مراحل دراسة جدوى المشروع
23	المطلب الأول: مرحلة تحليل الفرص الإستثمارية
29	المطلب الثاني: مرحلة دراسة جدوى المبدئية ودراسة جدوى التفصيلية
32	المطلب الثالث: مرحلة التقييم وإخاذ القرار النهائي
34	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: التقييم المالي والإقتصادي للمشروعات الإستثمارية	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: ماهية التقييم المالي للمشروعات الإستثمارية
37	المطلب الأول: مفهوم التقييم وأهميته

39	المطلب الثاني: أهداف، مبادئ وخطوات عملية تقييم المشروعات
41	المطلب الثالث: شروط وأساليب عملية تقييم المشروعات
42	المبحث الثاني: تقدير تكاليف المشروع
43	المطلب الأول: تقدير التكاليف الإستثمارية (التكاليف الرأسمالية)
45	المطلب الثاني: تقدير تكاليف الإنتاج والتشغيل
46	المطلب الثالث: تقدير صافي التدفقات النقدية
48	المبحث الثالث: معايير تقييم المشروعات الإستثمارية
48	المطلب الأول: معايير تقييم المشروعات الإستثمارية في ظل ظروف التأكد
56	المطلب الثاني: معايير تقييم المشروعات الإستثمارية في ظل ظروف المخاطرة
64	المطلب الثالث: معايير تقييم المشروعات الإستثمارية في ظل عدم التأكد
70	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: واقع دراسات جدوى المشاريع في الجزائر	
73	تمهيد
74	المبحث الأول: تقييم المشاريع في ظل الإقتصاد المخطط (الموجه)
74	المطلب الأول: التوجهات الإستثمارية في فترة الإقتصاد المخطط
82	المطلب الثاني: أجهزة تخطيط الإستثمار
88	المطلب الثالث: الإنتقادات الموجهة إلى المنهج الوطني في تقييم المشاريع في ظل الإقتصاد المخطط
93	المبحث الثاني: المشاريع الإستثمارية في الجزائر في ظل إقتصاد السوق
93	المطلب الأول: قوانين الإستثمار في الجزائر
96	المطلب الثاني: أهم الأجهزة الحديثة لدعم وتطوير الإستثمار في الجزائر
104	المطلب الثالث: تقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر في ظل إقتصاد السوق
107	المبحث الثالث: التقييم المالي لمشروع إستثماري
107	المطلب الأول: معلومات عامة عن المشروع الإستثماري
109	المطلب الثاني: التقييم المالي للمشروع الإستثماري في حالة التأكد التام
114	المطلب الثالث: التقييم المالي للمشروع في حالة عدم التأكد والمخاطرة
119	خلاصة الفصل الثالث
121	خاتمة
126	قائمة المراجع

المقدمة

يعتبر موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية أحد فروع الاقتصاد الإداري أو اقتصاديات الأعمال، و هذا الموضوع يهدف إلى ترشيد القرار الاستثماري بوجوب قيام المشروع الاقتصادي عل دعائم الصلاحية الاقتصادية و الفنية، و بمعنى آخر تهم هذه الدراسات بمدى جدوى إنشاء المشروع المقترح قبل تنفيذه بطريقة علمية، فالقرار الاستثماري الرشيد لابد أن تسبقه دراسات توضح وجود سوق كاف يتم فيه تصريف إنتاج المشروع و إمكانية تنمية هذا السوق، و أيضا توفر الخامات و الأيدي العاملة و البنية الأساسية اللازمة.

بالإضافة إلى توفر مصادر التمويل بالقدر الكافي و في الوقت المناسب، و الأهم من ذلك كله أن هذا المشروع سيحقق في النهاية عائدا يتناسب مع طبيعة المشروع و درجة المخاطرة التي يتضمنها، إما من وجهة النظر القومية فالأمر يتطلب تقدير مساهمة المشروع في تحقيق كافة الأهداف الأساسية للتنمية (اقتصادية و غير اقتصادية). و كل هذا يقتضي إعداد تقارير و دراسات سواء لأصحاب رؤوس الأموال أو للسلطات العامة.

و يقوم بهذه الدراسات عادة متخصصون في الفروع المختلفة التي تتناولها الدراسة، و التي تختلف من مشروع لآخر حسب طبيعته و حجمه. و هناك عدد من المراحل المتتابعة يتضمنها تحليل جدوى المشروع، بحيث تتكون كل مرحلة من مجموعة من العناصر المختلفة، و بعبارة أخرى إن عملية إعداد جدوى المشروع هي سلسلة من الدراسات التي تمكن القائمين بها في النهاية بالتوصية بتنفيذ المشروع أو صرف النظر عنه، و هذه الدراسات تتطلب بالضرورة معلومات تختلف من مشروع لآخر حسب طبيعة المشروع و حجمه.

و إذا كانت دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الدول المتقدمة حظيت بالأولوية ضمن مختلف الإستراتيجيات الاقتصادية و تمكنت من تجاوز الكثير من الصعوبات في مجال اتخاذ القرار الاستثماري، و تحطت الكثير من المخاطر التي تواجه تلك العملية، مما جعل هذه الدول تتطور بشكل سريع و ملموس في شتى مجالات الاستثمار، فإن مثيلاتها في الدول النامية و منها الجزائر ما زال مرتبطين بالعديد من النقائص و المشاكل التي تحول دون تأصيل الجانب النظري لعملية التقييم بما يتوافق و الواقع العملي.

فقد اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني سياسة تنمية طموحة بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة، و القضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، و قامت بتنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة التي سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة خلال الفترة الممتدة بين (1966-1990)، و كان ينتظر بعد نضج هذه الاستثمارات إشباع حاجات السوق المحلي على الخصوص و من تم التوجه نحو الأسواق العالمية، لكن الملاحظ هو عكس ذلك تماما، فقد ترتب عن هذه الاستثمارات المزيد من عوامل التخلف، خاصة بعد أزمة البترول 1986، و الذي أكد هشاشة هذه الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى طرح كثير من النقاشات و التساؤلات حول المشاريع الاستثمارية التي أقيمت خلال الفترة السابقة، من حيث نوعيتها، تكاليفها، كيفية تقييمها و إنجازها، و حول القرارات الاستثمارية المتخذة من حيث الأسلوب و العوامل التي أثرت سلبا عليها.

و عندها تأكدت الجزائر أنه لا بد من تغييرات جذرية في السياسة الاستثمارية و الخروج بها من إطار الاقتصاد الموجه إداريا إلى الاقتصاد الحر الذي توجهه آليات السوق و المنافسة، لتدخل بذلك في دوامة من الإصلاحات الاقتصادية التي لا تزال قائمة حتى اليوم قصد تحقيق عقلانية الاستثمار و تسير الاقتصاد للخروج من الأزمة و تحقيق التنمية الشاملة، و مواجهة التحديات الراهنة التي تفرضها المستجدات التي تحدث في العالم، لتكوين ثروة كافية و مستدامة للتحضير لمرحلة ما بعد البترول.

و تتحدد إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي :

ما هو دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشروعات الاستثمارية ؟

و يندرج ضمن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

1. ماذا نعني بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ؟ و ما هي أهدافها و مراحل إعدادها ؟
2. ما هي الطرق و الأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم المشاريع الاستثمارية المقترحة و من ثمة اختيار الأفضل و الأنسب منها ؟
3. ما هو واقع دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة

في ضوء إشكالية البحث يمكن طرح الفرضيات التالية :

1. الحصول على دراسة جدوى ذات جودة أمر يتوقف على مدى توافر كافة البيانات و المعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع، و على وجود فريق عمل متخصص في إعداد مثل هذه الدراسات.
2. يتوقف قبول أو رفض المستثمر الدخول في مشروع استثماري على جدوى المشروع من الناحية المالية بشكل عام.
3. ترتبط عملية دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية في الجزائر بالمرحلة التي مر بها الاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة

نلاحظ أن هذه الدراسة تكتسي طابعا هاما من حيث أن علم تقييم المشروعات قد حقق تقدما ملحوظا على الصعيدين الفكري و العملي، و قدم القواعد العلمية التي يمكن صياغتها في وثيقة مبدئية بين المستثمر و الدولة في شكل "دراسة جدوى" يمكن أن تبين أهداف المستثمر من المشروع الاستثماري المقترح، و المنافع التي تعود على الدولة من وراء تنفيذه، و قياس هذه المنافع. و هو ما يشكل الإطار الفكري الموجه للدراسة، فضلا عن أن هذه القواعد يمكن أن يقوم بمراجعتها و تدقيقها و قياس آثارها في إطار خطة الدولة.

أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة للتوصل إلى مجموعة من الأهداف التي يمكن توضيح أهمها في ما يلي :
- إبراز أهمية دراسات الجدوى باعتبارها مرحلة أساسية من مراحل دورة حياة المشروع؛

- إحاطة القارئ بالمبادئ الأساسية لكيفية إعداد دراسة جدوى لمشروع ما منذ البدء في التفكير فيه، مروراً بالمرحلة المختلفة إلى أن يخرج المشروع إلى حيز التنفيذ على أرض الواقع؛
- التعرف على معايير تقييم المشروعات الاستثمارية، و التي على أساسها يتم رفض أو قبول المشروع؛
- التعرف على كيفية تطبيق دراسات الجدوى في الجزائر، و مدى ملائمتها لخصائص الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار موضوع الدراسة للأسباب التالية :

- أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تعرفها المؤسسة الاقتصادية و التطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني؛
- تحديد المعوقات و المشاكل التي تحول دون تأصيل الجانب النظري لدراسات الجدوى خاصة في الجزائر بما يتوافق و الواقع العملي؛
- محاولة دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص، حيث يعتبر قرار الاستثمار من بين أصعب القرارات التي تواجه أصحاب المشروعات، خاصة مع التغيرات و التطورات السريعة التي يعرفها العالم في ظل اقتصاد معولم؛
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع المتعلقة بتقييم المشاريع عموما، و واقعها في الجزائر خصوصا.

منهج الدراسة

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، و الإلمام بمختلف جوانبها و تحليل أبعاد الإشكالية و الإجابة عن الأسئلة المطروحة، و اختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأننا بصدد جمع و تلخيص الحقائق النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، من خلال تبيان مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بعملية تقييم المشاريع الاستثمارية و دراسات الجدوى المتعلقة بها، و كذا مختلف النماذج الرياضية المستخدمة في عملية التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في مختلف الظروف التي تحيط بالعملية الاستثمارية (التأكيد، و عدم التأكيد و المخاطرة). و سيتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بمراحل تطور الاستثمارات في الجزائر من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة اقتصاد السوق، و سيكون المنهج تحليليا عند دراسة الآثار الناجمة عن طرق التقييم و كفاءات إعداد دراسات الجدوى في الفترتين (الاقتصاد المخطط، اقتصاد السوق).

و من بين أدوات البحث التي سنستخدمها أيضا المسح المكتبي، بهدف التعرف على مختلف المراجع و البحوث المتناولة لموضوع الدراسة، من أجل بناء متكامل عن الموضوع، و كذا القوانين و التشريعات ذات الصلة بتطوير و تشجيع الاستثمار، بهدف الوقوف على الإطار الذي تطورت فيه المشاريع الاستثمارية التي تقام في الجزائر، و المعطيات الإحصائية من جداول و أرقام تتعلق خاصة بالواقع الجزائري إضافة إلى اعتمادنا على الإنترنت كأداة بحث هي الأخرى.

الدراسات السابقة

- دراسة سفيان فنيط، (2006)، " التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة -، الجزائر.

تطرت هذه الدراسة إلى تقديم و من ثم توضيح مفاهيم أساسية للتعريف بالتقييم الاقتصادي مع تبيان الأسس العلمية له، إلى جانب ذلك معرفة ما إذا كان ممكنا إجراء التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري بالجزائر. و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كان أبرزها أن المناهج الدولية لتقييم المشاريع هدفها الأساسي هو إيجاد حلول للمشكلات الفكرية و العملية لتقييم المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، إلا أنها تحاول حل هذه المشكلات بما هو ليس متاح و لا يلائم ظروف و خصائص هذه الدول، كما أن التقييم المالي يتشابه من حيث الشكل مع التقييم الاقتصادي، فكلاهما يسعى إلى تحديد المنافع والتكاليف ثم تقدير الربحية الخاصة بالمشروع الاستثماري المقترح، غير أن التقييم المالي لا يعتبر أساسا متينا يمكن الاستناد عليه عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أن هذا الأخير ينبغي أن يستند إلى التقييم الاقتصادي، أي اعتبار التقييم المالي خطوة أولى للتقييم الاقتصادي، إضافة إلى أن التقييم الاقتصادي و إن تم إجراءه، فغالبا لا يجري بالتفصيل المطلوب و المناسب و لا على أسس علمية صحيحة.

- دراسة نصر الدين بن مسعود، (2010)، "دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية : دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث عمليات و تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -، الجزائر.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على أهم الخطوات الأساسية و المراحل التي يتم على أساسها اتخاذ أو تبني القرارات الاستثمارية المناسبة، إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه، من خلال تعرضه إلى مفهوم الاستثمار و توضيح أهمية و مراحل اتخاذ القرار الاستثماري، و إبراز أهم الطرق و الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم المشاريع المقترحة و من ثم اختيار الأفضل منها، بالإضافة إلى توضيح كيفية تقييم المشاريع باستعمال البرمجة بالأهداف ذات الأولوية. و خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها ما يلي:

- تقييم المشاريع لا يعتمد على طريقة واحدة و إنما يتطلب التكامل بين عدة طرق تختلف حسب الظروف،
- اختيار المشروع الأفضل في الحقيقة لا يتم على أساس هدف واحد، و إنما يتم اختياره على أساس عدة أهداف؛
- من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى أنه هناك اهتمام بإعداد الدراسة التفصيلية للمشروع المراد إقامته، و لكن الدراسة التقنية كانت تأخذ النسبة الأكبر، أما من ناحية تقييم البدائل المقترحة لإنشاء المشروع لم تعتمد على أي أسلوب علمي أو أي طريقة رياضية، و إنما كان اعتمادها على التقارير و الاجتماعات، مما جعلها تتحمل تكاليف كبيرة للدراسة و مدة طويلة.

- دراسة غنية بن حركو، (2012)، "واقع دراسات الجدوى و تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة العربي لن مهدي - أم البواقي -، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم أساسية للتعريف بهذا التقييم مع تبيان الأسس العلمية له و كذا نشر الوعي بالأهمية البالغة في إجراء هذا التقييم، و خاصة في ظل المستجدات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على أن ضرورة إجرائه بالشكل التفصيلي المطلوب و المناسب شرط لا بد منه لنجاح اختيار أي مشروع استثماري، إلى جانب معرفة إذا ما كان يتم إجراء التقييم المالي للمشروع الاستثماري بالجزائر بالشكل المطلوب. و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتوقف على حجم و نوع الموارد الاقتصادية المتاحة، بل على كيفية تخصيص القدر المتاح من الموارد الاقتصادية، بما يتفق مع مبادئ الكفاءة الاقتصادية، إضافة إلى أن المشروع الاستثماري يعد مجموعة متتالية من الأنشطة، تعمل على المزج بين العوامل المادية و الموارد البشرية، لتكوين كيان اقتصادي متميز، موجه لتحقيق أهداف مسطرة خلال عمره الافتراضي، كما أن أسباب فشل المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال فترة الاقتصاد الموجه لها علاقة وطيقة بطريقة تقييم هذه المشاريع، بالنسبة لطريقة التقييم الاقتصادي فتأكد من هذا البحث أنها كانت سيئة للغاية.

- نور الدين تمجدين، (2019)، "دور و أهمية دراسات الجدوى في تقييم و تمويل مشروعات القطاع الخاص : دراسة حالة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (منطقة الجنوب الشرقي)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الجزائر.

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على مدى مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية في عملية تقييم و تمويل مشروعات القطاع الخاص و واقع الاهتمام بهذه الدراسات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في منطقة الجنوب الشرقي، و يمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال عرض الأساليب التقليدية و الحديثة في مجال تقييم و اختيار الاستثمارات، إلى جانب عرض الأسس العلمية للتقييم المالي و الاقتصادي، إضافة إلى دراسة أساليب تقييم المشروعات الاستثمارية بالاقتصاد الجزائري، بهدف التوصل إلى العناصر التي تدعم و ترفع من كفاءة عملية التقييم و من ثمة الاختيار السليم للمشروعات التي تعزز من التنمية الاقتصادية.

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج كان أهمها :

- قرار الاستثمار ليس قرارا ماليا بحتا، بل ذو صلة بأطر عديدة منها الإنسانية، و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و القانونية، و الايدولوجية... الخ، بمعنى أن هناك فضاءات عديدة ينتشر فيها؛
- الإعداد الجيد لدراسات الجدوى يعزز من قدرات الجهات المهتمة بتقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و يسهل التعامل معها، مما يقلل من مستويات المخاطرة خاصة بالنسبة للجهات الممولة لها (البنوك مثلا)؛

• أظهرت الدراسة التطبيقية أنه من بين العوامل التي لعبت دورا هاما في مسألة الإقبال و الاهتمام بدراسات الجدوى كانت هو رغبة القائمين على المشروعات عينة الدراسة في الحصول على التمويل البنكي و الدعم الحكومي.

• هشام عامر، (2019)، "فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية : دراسة حالة مجموعة من المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، الجزائر.

تطرق الباحث من خلال دراسته إلى جملة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي : تحديد و إبراز مختلف العقبات التي تواجه عملية استخدام الأساليب الرياضية في عملية تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تحليل و تقييم مختلف الأساليب الرياضية المستخدمة في تقييم و اختيار المشاريع الاقتصادية من خلال التعرض لأهم مناهج التقييم الحديثة، مع إبراز أهم المعايير المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية، ومحاولة اقتراح النماذج الأكثر ملائمة "من وجهة نظر الباحث" للمشاريع الاستثمارية المستهدفة من طرف البنوك.

و بناء على الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم التوصل إلى أهم النتائج نذكر منها :

• تعد عمليات إعداد تقديرات التدفقات النقدية من أهم خطوات تقييم الاستثمار، نظرا لاعتماد جميع الإجراءات التالية عليها، إذ من شأن أي خطأ في عملية تقدير التدفقات أن تؤدي إلى اختيار خاطئ للبدائل الاستثمارية الأفضل؛

• لا يعتبر أسلوب شجرة القرار أسلوبا عمليا، حيث يصعب تنفيذه تطبيقيا لاسيما كلما زاد العمر الاقتصادي للمشروع و عدد الظروف المحتملة التي تؤثر في عناصر التدفقات النقدية، كما انه يعطي صورة كليه عن التدفقات النقدية السنوية بدلا من إعطاء تحليل للمتغيرات الاحتمالية القائمة و المساهمة في تكوين حجم و مقدار التدفقات النقدية السنوية؛

• في ظل ظروف عدم التأكد يتم وضع افتراضات للحد من مشكله عدم التأكد المحيطة بتقديرات المدخلات، بحيث قد يتم افتراض أن الظروف المؤثرة في عناصر قيمة الاستثمار احتمالية أو غير احتمالية و على أساس ذلك يمكن وضع إطار مناهج تقييم المشاريع الاستثمارية.

هيكل الدراسة

بغرض الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، و قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي :

• يتعرض الفصل الأول إلى "الإطار العام لدراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية"، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول المشروعات الاستثمارية، أما المبحث الثاني

يتمحور حول مفاهيم أساسية حول دراسات الجدوى، في حين يتطرق المبحث الثالث إلى مراحل دراسة جدوى المشروع.

- أما الفصل الثاني فيتناول "التقييم المالي و الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية"، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث تتطرق على التوالي إلى : ماهية التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية، تقدير تكاليف المشروع، معايير تقييم المشروعات الاستثمارية.
- ثم يليه الفصل الثالث الذي يتطرق إلى "واقع دراسات جدوى المشاريع في الجزائر"، من خلال ثلاثة مباحث حيث يتعرض المبحث الأول إلى تقييم المشاريع في ظل الاقتصاد المخطط (الموجه)، أما المبحث الثاني فيتناول المشاريع الاستثمارية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق، في حين يعالج المبحث الثالث التقييم المالي لمشروع استثماري.

صعوبات الدراسة

تعرضت هذه الدراسة كغيرها إلى جملة من الصعوبات نذكر منها بالأساس :

- قلة المراجع التي تتناول موضوع "اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشروعات الاستثمارية" على مستوى المكتبة الجامعية، مما حتم علينا الاعتماد على الملفات المنشورة في شبكة الانترنت، إضافة إلى التنقل إلى مكتبة باجي مختار بولاية عنابة؛
- صعوبة ترجمة و ضبط بعض المفاهيم و المصطلحات؛
- عدم إجراء الدراسة التطبيقية للبحث بسبب جائحة كورونا.

الفصل الأول

الإطار العام لدراسات الجدوى

المشروعات الاستثمارية

تمهيد:

تتصف الموارد الاقتصادية بأنها نادرة نسبياً و هناك استخدامات متعددة عند توظيفها لإنتاج السلع و الخدمات، من هنا جاءت الحاجة إلى وجود علم لدراسة الجدوى الاقتصادية يضع المنهجية العلمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف تتسم بالمخاطرة و عدم التأكد، و لأن هناك ترابط و تداخل شديدين بين القرارين الاستثماري و التمويلي فإنه لا يتم تمويل المشروع و منح القروض إلا بعد القيام بمثل هذه الدراسات و التي تمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي يتم الاستناد عليها لإثبات ربحية المشروع و جدارته الائتمانية، فهي تعد نوعاً من التخطيط و التقدير المستقبلي يحدد بشكل عام أبعاد المشروع من كافة جوانبه منذ بدايته كفكرة حتى يحقق العائد المرجو منه.

و تعتبر عملية تقييم المشروعات و دراسات الجدوى مهمة في مجالات متعددة و متنوعة، سواء بالنسبة لإقامة مشروع جديد أو بالنسبة لمشروع قائم. فعندما تواجهنا مشكلة ما مثل استبدال أصل ثابت (آلات، معدات،... الخ) أو شراء شركة أخرى، أو إنشاء شركة أو منشأة ما، أو القيام بتطبيق فرصة استثمارية، يتطلب الأمر إجراء دراسة علمية منهجية للقيام بالقرار المطلوب بالشكل الأفضل، و يستوجب هذا الأمر إجراء دراسة جدوى من نواحي متعددة، إلا أنه قبل الوصول إلى تلك المرحلة يتطلب الأمر وجود الفرصة نفسها أو فكرة العمل نفسه أو المشروع.

و من هذا المنطلق قسم هذا الفصل من البحث إلى المباحث الثلاثة التالية :

- المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول المشروعات الاستثمارية.
- المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول دراسات الجدوى.
- المبحث الثالث: مراحل دراسة دوى المشروع.

المبحث الأول : مفاهيم اساسية حول المشروعات الاستثمارية

لطالما كانت مسألة الاستثمار احدى القضايا الهامة التي تناولتها الدراسات والابحاث عبر الفكر الاقتصادي، وحازت على اهتمام السياسات الحكومية من خلال تطوير التشريعات ورسم الاطر المناسبة لدفع وتحفيز وترقية الاستثمار بشتى انواعه، كما ان للاستثمار اهمية كبيرة في حياة الاقتصادية ، فهي العامل المهم والاساسي للنمو والاداء الاقتصادي الجيد، توفير فرص العمل وتحقيق موارد مالية تساعد في تطوير الوجدات الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد. وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مجموعة م المفاهيم ذات صلة بماهيم الاستثمار ، وتعريف المشروع الاستثماري وابرز اهم خصائصه والتعرف على انواعه والمراحل التي يمر بها.

المطلب الاول : مفهوم المشروع الاستثماري وخصائصه

كثيرا ما اقترن الإستثمار بمفهوم المشروع الإستثماري واعتبارهما مفهوما واحدا لدى معظم الاقتصاديين، وهذا نظرا لعملية التكامل والاندماج بينهما ،وعلى هذا الاساس فان الفرق بينهما يكمن في المرحلة الزمنية، فالمشروع الإستثماري يسبق العملية الاستثمارية فهو تمهيد لاستثمار.

1-1-1- مفهوم الاستثمار :

ان مدلول الاستثمار معقد وغير محدد، ويختلف المفهوم الذي يعطيه الاقتصاديون عن المالىين، كما يختلف هذا المفهوم من فترة الى اخرى، ومن ابرز التعريفات التي قدمت لاستثمار مايلي: "الاستثمار هو عملية مالية متمثلة في الانفاق الحاضر عموما بمبالغ ضخمة على امل تلقي(الحصول) على ايرادات مستقبلية موزعة على الزمن". كما يعرف ايضا على انه: "احلال قيمة مالية اكيدة ومتاحة حاضرا، مقابل توقع الحصول على مداخيل مالية مستقبلا، وبمعنى اخر تفضيل الاستهلاك المستقبلي على الاستهلاك الاني او الحاضر الذي تم التخلي عنه". يتضح من التعريفين السابقين ا الاستثمار يمثل التزاما باموال ضخمة نسبيا ، وكذا مبادلة فقة حالية تأخذ شكلا مؤكدة ، اي بمعنى آخر تبادل منفعة حالية بمنفعة مستقبلية.¹

¹ - نور الدين تمجددين ، (2009) ، " دور و اهمية دراسات الجدوى في تقييم و تمويل مشروعات القطاع الصحي الخاص " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، الجزائر ، ص 3.

كما يتضح ان الاستثمار هو بمثابة رهان للمستقبل، وكل رهان يحتوي على خطر معين، فالاستثمار ينشئ من اجل الوصول الى هدف في المستقبل بعيد او قريب، ولكن بالمقابل هناك خطر حول عدم اكتمال هذا الهدف او الوصول الى النتائج. وكما يقول Massé "بان الأمل شيء وتحقيقه شيء اخر".¹

كما يمكن تعريف الاستثمار من وجهات نظر مختلفة:²

اولا: المفهوم المالي للاستثمار

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على انه: "نفقات مالية في مدة معينة مقابل للوصول أو عدم الحصول على ايرادات في المستقبل" او "هو كل اكتساب للاصول سواء كانت ثابتة او متداولة، ملموسة او غير ملموسة، اضافة الى الاحتياجات المتولدة من دورة الاستغلال".

كذلك يعرف على انه "تجميد رؤوس الاموال من أجل شراء أصل صناعي أو مالي بغرض تحقيق عائد مستقبلي فهو لا يخص الأصول الثابتة أو المالية بل ايضا كل النفقات غير المباشرة المرتبطة بمستقبل المؤسسة (البحث، التكوين،...).

وعلى أساس ذلك يتضح لنا أن الاستثمار من وجهة النظر المالية يتمثل في اكتساب الموجودات المالية المتمثلة في السندات والأسهم وإلى غير ذلك من أدوات الإستثمار المالي.

ثانيا: المفهوم المحاسبي للإستثمار:

يعرف الإستثمار من المنظور المحاسبي على أنه "مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة، مادية كانت أو معنوية، مكتسبة أو منشأة من طرف المؤسسة، وذلك من أجل إستعمالها كوسيلة دائمة الإستغلال وليس بهدف بيعها وتحويلها". كما يعرف أيضا على أنه عبارة عن "كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها أو منتجة من طرف المؤسسة، وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة".

ويتضح من خلال ذلك أن مفهوم الإستثمار من هذا المنظور يتمثل في كل ما تمتلكه المؤسسة سواء مادي (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم...)، أو معنوي (محلات تجارية، براءات الإختراع...).

¹ - مبارك لسوس، (2012)، "التسيير المالي: تحليل نظري وتطبيقي"، ط 2، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 116.

² - نصر الدين بن موسعود، (2010)، "دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر، ص 26، 27.

ثالثاً: المفهوم الإقتصادي للإستثمار :

يتمثل الإستثمار من وجهة النظر هذه أنه "كل تضحية انية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة ، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للإستثمار".

وفي هذا التعريف يوجد ثلاثة عناصر أساسية يجب أخذها بعين الإعتبار و المتمثلة فيما يلي:¹

❖ **مدة إسترجاع الإستثمار:** تتمثل في وقت أو مدة إسترجاع المؤسسة أموالها المستثمرة سواء في مدة طويلة أو مدة

قصيرة وذلك حسب البيئة المحيطة بالإستثمار؛

❖ **مردودية الإستثمار:** في هذه الحالة لا يمكن إتخاذ قرار الإستثمار إلا إذا تلمح للمؤسسة أو صاحب الإستثمار

على أساس الدراسات السابقة أنه هناك إيرادات مستقبلية أكبر من التكلفة الأولية للإستثمار يعني هناك

مردودي؛

❖ **المخاطر المستقبلية:** يعتبر الخطر من أهم خصائص الإستثمار حيث كذلك لا يمكن إتخاذ قرار الإستثمار من

طرف المستثمر بصفة دقيقة إلا إذا قدر أو تنبأ بالمخاطر الممكن التعرض لها في المستقبل.

1-1-2- مفهوم المشروع الاستثماري:

تعددت الآراء واختلفت في تحديد مفهوم المشروع الاستثماري، وهذا راجع لتعدد الجوانب والأهداف

والأشكال التي يتخدها المشروع، وإختلاف مداخل التحليل المعتمدة والتي تتفرع بين التحليل الإقتصادي والتحليل المالي

وحتى الإجتماعي، إلا أن هناك إجماع على تحديد طبيعة المشروع الإستثماري والعناصر المكونة له.

وفي واقع الأمر أن فكرة المشروع الإستثماري ظهرت وتبلورت بتطور فكرة إدارة الأموال كوظيفة من وظائف

المؤسسة وإتسعت الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها بتطور النشاط الإقتصادي و التكنولوجي.

ومن بين التعاريف التي قدمت للمشروع الإستثماري مايلي :

"كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الانتاج

ويوجهها لانتاج او تقديم سلعة او خدمة او مجموعة من السلع و الخدمات و طرحها في السوق من أجل تحقيق

أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة".²

¹-Djuatio Emmanuel , (2004) , Management des projets , technique d'évaluation , Analyse , choix et planification , édition l'harmattan innoval, paris , France , p18.

²- عبد المطلب عبد الحميد ،(2000)،"دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية"،الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر ،ص19.

- ❖ وهناك تعريف آخر للمشروع الإستثماري على أنه: "فكرة محددة لإستخدام بعض الموارد الإقتصادية بطريقة معينة ولفترة معينة للوصول إلى هدف معين أوعدة أهداف، على أن تزيد إيرادات المشروع على تكاليف إنشائه وتشغيله".¹
- ❖ وكما يرى البعض الآخر أن المشروع الإستثماري هو: "عبارة عن تخصيص موارد مالية وبشرية لإنشاء طاقة أنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة أنتاجية قائمة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو إحلال وتجديد طاقة أنتاجية حالية وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص أو على مستوى الدولة المضيفة للإستثمار أو على المجتمع ككل".²
- ❖ كذلك المشروع الإستثماري يمكن إعتبره بمثابة: "مجهود يتم القيام به لهدف تحقيق إنجاز محدد لمرة واحدة، وذو طبيعة لا تتكرر بنفس الصورة، ويتم إنجاز هذا المشروع خلال فترة زمنية محددة، وفي حدود ميزانية موضوعية غالبا ماتكون كبيرة نسبيا".³
- ❖ ويعرف البنك الدولي للمشروع الإقتصادي بأنه: "نشاط إستثماري تنفق فيه الموارد المالية لخلق أصول رأسمالية تنتج منافع عبر فترة من الزمن، وهو نشاط ستنفق فيه الأموال توقعا للعائد، يخضع بصورة منطقية للتخطيط والتمويل بوصفه وحده إقتصادية مستقلة".⁴

1-1-1-3- خصائص المشروع الاستثماري:

- من خلال التعاريف السابقة للمشروع الإستثماري يمكن ان نستخلص أهم الخصائص المميزة له:⁵
- ❖ المشروع يلوح كفرصة إستثمارية سرعان ما تتحول إلى فكرة مميزة إقتصاديا وفنيا؛
- ❖ المشروع كيان مقترح، يمكن أن يكون إستثمارا جديدا أو التوسع في إستثمار قائم، أو قائم، أو تحويل إستثمار، أو تطوير أو تغير إستثمار، يخضع لدراسة قد تكون بسيطة أو معمقة؛
- ❖ المشروع الإستثماري نشاط يتم فيه المزج بين عوامل الأنتاج المختلفة؛

¹ - عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، (2004)، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص14.

² - محمد عبد الفتاح العشماوي، (2007)، "دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج عملية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ص6.

³ - محمد توفيق ماضي، (2000)، "إدارة وجدولة المشاريع"، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، ص16.

⁴ - أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، (2011)، "مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية"، برنامج محاسبة البنوك والبورصات، جامعة بنها، ص8.

⁵ - غنية بن حركو، (2011)، "واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر، ص19.

- ❖ يتمتع المشروع بشخصية معنوية، وباستقلالية نسبية إزاء المحيط، وباستقلالية في الإدارة والحسابات والأرباح تبقى له وعليه أن يغطي الخسائر ويكون مستقلا من الناحية المالية ؛
- ❖ المشروع لا يعمل بعشوائية وإنما يديره شخص يسمى المنظم أو المستثمر ، والذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج المختلفة ؛
- ❖ تقاس كفاءة المشروع بمدى قدرته على تحقيق أقصى عائد ممكن من الإستثمار الذي يحدد الفترة الزمنية لتحقيق الأهداف المسطرة ؛
- ❖ المشروع وحدة زمنية، فالزمن ليس عنصرا خارجيا بالنسبة للنشاط الاقتصادي للمشروع، وإنما جزء منه ومركب مع، فالإنتاج يتحدد عمليا خلال فترة زمنية معينة، ويتحدد معدل الإستخدام بالنسبة للآلات وفرق العمل بوحدات زمنية، وايضا تستخدم الوحدات الزمنية لتحديد نفقات عناصر الإنتاج ؛
- ❖ المشروع وحدة مكانية، يتم تشييده في منظمة معينة، ويصبح المكان أو الأرض جزءا متكاملا في بنائه الاقتصادي.

المطلب الثاني: تصنيفات المشروعات الإستثمارية

يمكننا تصنيف المشاريع الإستثمارية إلى عدة أنواع مختلفة وذلك وفقا لمجموعة من المعايير التي تفرض ضرورة إجراء دراسات مختلفة للمشاريع الإستثمارية بغض النظر عن طبيعة وملكية وهدف المشاريع ومن أهم هذه المعايير المستخدمة لتحديد نوع المشروع الإستثماري هي كما يلي:

1-1-2-1- مشاريع إستثمارية على أساس قابلية القياس :

وفقا لهذا المعيار يمكن تحديد نوعين من المشاريع وهي كمايلي:¹

- ❖ المشاريع القابلة للقياس وهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تقدم خدمات قابلة للتقييم النقدي مثلا: الزراعة ، الصناعية ،... الخ.
- ❖ والمشاريع الغير قابلة للقياس وهي التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة في صورة نقدية مثلا: مشاريع الصحة والتعليم و البيئة.

¹- محمد عبد الفاتح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

1-1-2-2- مشاريع إستثمارية على أساس العلاقة التبادلية:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم المشاريع الإستثمارية الى ¹:

المشاريع المستقبلية: وهي تلك المشاريع التي يمنع إقامة إحداها إقامة الأخر طالما توفرت الموارد اللازمة.

المشاريع المتكاملة: وهي المشاريع التي يلزم إقامة إحداها إقامة الأخر مثلا: خط مياه الشرب من أحد البحار

وإقامة الأخر مشروع لتحلية مياه البحر فإقامة الثاني ضروري لإقامة الأول يعني متكاملين حتى يكون هناك منفعة.

1-1-2-3 مشاريع إستثمارية على أساس نوع الملكية:

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن تصنيف المشاريع الى ²:

مشاريع خاصة: هي تلك التي يمتلكها الأفراد و الأشخاص سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين

(المؤسسات والشركات الخاصة)، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور مثلا: الصناعات الغذائية، السيارات، إنتاج الملابس.

مشاريع عامة: هي تلك المشاريع التي تمتلك الحكومة كل أو الجزء الأكبر من رأس مالها، وتقدم خدمات

إجتماعية مثلا: مشاريع الطرق و الجسور والمطارات، مشاريع المياه والكهرباء.

1-1-2-4 مشاريع إستثمارية على أساس طبيعة الإستثمار :

في هذه الحالة قد يكون المشروع الإستثماري جديدا، أو استكمال لمشروع قائم، أو توسعا في مشروع قائم،

أو القيام بعمليات إحلال وتجديد للاصول التابعة أو إنتاج منتج جديد مثلا: المؤسسات الصناعية.³

¹ -Djuatio.E,Op.cit,p.36.

² محمد عبد الفتاح العشماوي، نفس المرجع، ص.11.

³ -أمين السيد أحمد لطفى، (2006)، "تقييم المشاريع الإستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة"،الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، ص 29.

1-1-2-5- مشاريع استثمارية على أساس نوع المنتج:

طبقا لهذا المعيار يتم تصنيف ذلك إلى مشاريع تقوم بانتاج سلع مادية وملموسة ولها مواصفات معينة، وتحقيق إشباعا معينا لمن يستهلكها مثل الأغذية، ومشاريع تقدم سلع غير ملموسة (الخدمة) وتحقيق إشباعا لمتلقيها أو المستفيد منها مثلا التعليم، المستشفيات، البنوك¹.

1-1-2-6- مشاريع استثمارية على أساس النشاط:

وفي ضوء هذا المعيار يمكن تصنيف المشاريع الإستثمارية الى:²

✚ **مشاريع صناعية:** والمتمثلة في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعات إستخراج البترول والفحم والذهب والمعادن الأخرى أو الصناعات التحيلية مثل الصناعات الغذائية والغزل و النسيج... الخ.

✚ **مشاريع تجارية:** وهي تلك التي تقوم أساس بعمليات الشراء بغرض البيع وتحقيق الربح مثل الإستيراد والتصدير، التجارة بالجملة والتجزئة.

✚ **مشاريع زراعية:** وهي المشاريع الخاصة بالزراعة مثل إستصلاح الأراضي، الأنتاج الحيواني.

✚ **مشاريع الخدمات:** وهي التي خدمات للأفراد بهدف تحقيق الربح .

1-1-2-7- مشاريع استثمارية على أساس الحجم:

يمكن تصنيفها إلى نوعين:³

❖ مشاريع ذات الحجم الصغير : هي مشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم الموارد المستعملة صغيرمثلا بناءمحل صغير... الخ.

❖ مشاريع ذات الحجم الكبير : وهي المشاريع ذات ميزانية كبيرة وحجم الموارد المستعملة ضخم مثلا بناء الجامعات، صناعة السفن... الخ.

المطلب الثالث: دورة المشروع وأهدافه

تتضمن دورة المشروع عددا من المراحل المتتابعة والمتداخلة تتضمن كل منها سلسلة من العمليات (المراحل) الفرعية، ولا بد أن يسبق هذه المراحل التحديد الواضح للأهداف المرغوب تحقيقها ، فتحديد الهدف يمثل نقطة البداية في التفكير بالمشروع.

¹ - محمد عبد الفتاح العشاوي ،مرجع سابق ، ص 12.

² - المرجع نفسه، ص 12.

³ -Djuato.E,Op.cit,p.34.

1-1-3-1- دورة المشروع:

يمر المشروع منذ بدايته كفكرة وحتى مرحلة تقييمه بعد التنفيذ بالمراحل الأساسية التالية:¹

- ❖ تحديد المشروع (أو اختيار المشروع الذي سيتم الاستثمار فيه)؛
- ❖ إعداد المشروع (جدوى المشروع، مراحل دراسة الجدوى)؛
- ❖ التنفيذ (إقامة المشروع ومباشرة النشاط والإنتاج)؛
- ❖ التقييم اللاحق (البعدي أي بعد تمام المشروع).

سنحاول التفضيل في كل مرحلة من هذه المراحل كما يلي:

أ- مرحلة تحديد المشروع :

تتضمن تحديد فكرة مشروع معين بالاعتماد على مصادر متنوعة، وقبل تحديد وترتيب أفكار المشروع يلزم قدر من المعلومات عن المناطق المرغوب إقامة المشروع فيها، الاقتصاد القومي والموارد الطبيعية والبشرية، التكنولوجيا السائدة... الخ، وذلك بهدف تكوين تصور عن أفضل مجال للاستثمار، بعد جمع هذه المعلومات تبدأ مرحلة جمع أكثر تحديدا وتعلق مباشرة بالمشروع مثل أهميته بالنسبة للخطة التنموية، الإعفاءات الضريبية الموجهة لهذا النوع من المشروعات، وقبل كل ذلك حجم السوق واحتمالات نموه مستقبلا... الخ، ويمكن القول أن هذه المرحلة تهدف إلى تحديد نوع المشروع واهدافه، جدوى أولية للمشروع، مكان المشروع وحجمه، وكذلك بعض مشاكل المشروع .

ب- مرحلة إعداد المشروع :

وتمثل الدراسة التفصيلية للمشروع من مختلف الجوانب المالية، الفنية، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية لجدوى المشروع، ذلك بعد أن اتضح من مراحل السابقة مبررات المشروع وأهدافه وعناصره وجدواه الأولية ومشاكله وأصبح الإنفاق على الجدوى التفصيلية ممكنا، وصولا إلى معايير الحكم على نتائج أو (ما يحققه) المشروع خلال عمره الإنتاجي.

ج- مرحلة تقييم المشروع :

وهي مرحلة التقييم القبلي للمشروع (أي قبل تنفيذ المشروع) Ex-ante évaluation وهي تعني ببساطة مراجعة تصميم المشروع أو مراجعة دراسة الجدوى وتشمل التقييم المالي أو التجاري، والتقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروع قبل تنفيذه، ومن المفضل أن يتولى فريق جديد عملية التقييم أو يدعم الفريق القائم بدراسة الجدوى بعدد من الخبراء والمستشارين لإجراء عملية التقييم، وتتم هذه المرحلة بالتأكد من المواصفات الفنية، والتأكد من ملائمة حجم المشروع

¹- سعد طه علام، (2006)، "دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، ط 1، دار الفرقد للنشر و التوزيع، دمشق، سوريا، ص ص 20-25.

وموقعه ومميزات الموقع ، التأكد من مصادر التمويل وشروطه،مراجعة تقديرات عوائد المشروع (المالية)، مراجعة الآثار غير المباشرة للمشروع والآثار البيئية له...الخ.

د- مرحلة تنفيذ المشروع :

تتضمن تحديد مراحل التنفيذ وتوقيتها ، والتي تشمل بدورها على المراحل التالية:

❖ مرحلة تصميم المشروع و التصاميم الهندسية؛

❖ أعمال التفاوض والمقاولة ، الإنشاء ، التدريب ، مباشرة المشروع.

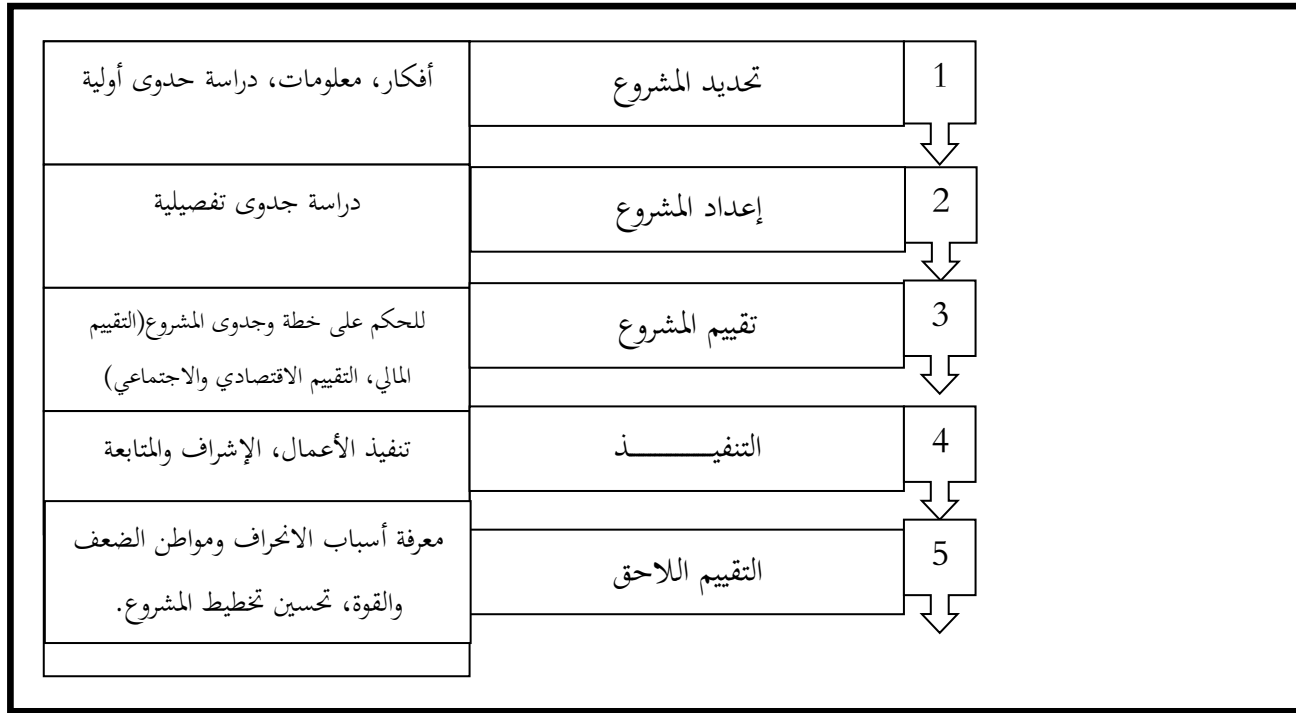
وتتضمن أيضا المرحلة الرابعة أيضا مرحلة التنفيذ أو التشغيل أو الإشراف في محاولة لتتبع أي إختلاف ما بين الوارد في دراسات الجدوى الفنية والتنفيذ الفعلي للمشروع، وحصر المشاكل والتقنيات المستخدمة، وإجراء التعديلات الضرورية، وحتى نحصل على أفضل نتائج في هذه المراحل لابد من وجود مراحل أخرى مكملتها وهي مرحلة الرقابة.

ولابد من الإشارة هنا بأن الإنتهاء من المرحلة الثالثة والدخول إلى المرحلة الرابعة يعني أن المشروع سينفذ بدون مشاكل، أو أن مرحلة جدواه بأبعادها المختلفة أصبحت منتهية، بل على العكس فقد أثبتت الكثير من المشروعات فشلها في مرحلة التنفيذ رغم جدوى المشروع.

هـ- مرحلة التقييم اللاحق :

ويكون هذا التقييم بعد تنفيذ المشروع ، ويختلف عن التقييم القبلي رغم أن المقاييس المستخدمة فيها واحدة، بينما يعالج التقييم اللاحق التدفقات الخارجية والداخلية الفعلية للمشروع بعد تنفيذه، يعالج التقييم القبلي التدفقات الخارجة والداخلية المتوقعة أو المقدرة، وبالتالي قد تختلف نتائج التقييم القبلي ويهدف التقييم اللاحق عن نتائج التقييم ويهدف التقييم اللاحق إلى معرفة أسباب الاختلاف ومواطن الضعف والقوة من أجل الاستفادة منها في تحسين تخطيط المشروع.

شكل رقم(1-1):دورة حياة المشروع



المصدر: نور الدين تمجدين، (2019)، " دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص،" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ص 16.

1-1-3-2- أهداف المشروعات الاستثمارية :

يعتبر تحديد هدف المشروع نقطة الارتكاز التي تنطلق منها دراسة تحليل جدوى المشروع.

ولأن أهداف المشروعات الخاصة تختلف عن أهداف المشروعات العامة باختلاف وجهة نظر المستثمر الخاص عن وجهة نظر الاقتصاد الوطني فإن أهداف المشروعات تنقسم إلى مجموعتين هي: ¹

أ- أهداف المشروع الخاص :

تفترض النظرية الاقتصادية أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية للمشروع، والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح الذي ينتج عن المقارنة بين حصيللة المبيعات وتكاليف الإنتاج. ويندرج ضمن تكاليف الإنتاج بهذا المعنى كل النفقات التي يتحملها المشروع. ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروريا لضمان بقاء المشروع واستمراره

¹ - زهية حوري، (2007)، "تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة - الجزائر، ص 11.

ونوه إلا أنه ليس الهدف الوحيد، بل هناك أهداف أخرى مثل تحقيق أقصى قدر من المبيعات لتحقيق مكانة كبيرة في الأسواق، زيادة الإيرادات وتحقيق الأهداف الخاصة للمديرين الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال، الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف مالي سليم، حماية النشاط الرئيسي للمشروع من خطر توقف الإنتاج، تعظيم الصادرات وكسب سوق خارجي، وغيرها من الأهداف التي يمكن للمستثمر الخاص أن يسعى إليها .

ب - أهداف المشروع العام:

يعتبر تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقيق ربح من وراء ذلك أم لا، إلا أن هذا لا يعني أن المشروعات العامة لا تهدف إطلاقاً إلى الربح بل يجب أن لا يتم ذلك على حساب الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها . سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أو مالية أو استراتيجية أو اجتماعية أو غيرها . وعلى ذلك تغلب معايير الربحية التجارية على تقييم جدوى المشروعات الخاصة، في حين تغلب معايير الربحية الاجتماعية على تقييم جدوى المشروعات العامة، إلا أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية هو العامل المهم الغالب على كلا النوعين من المشروعات.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول دراسات الجدوى

إن قرار الاستثمار يعتبر من أهم القرارات الاقتصادية وأخطرها، وذلك لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الصعب التنبؤ بسلوكها. لذا لا بد من القيام بدراسة الجدوى التي تعتبر كسلسلة متتابعة ومتكاملة من الدراسات التي تساعد على اختيار القرار الاستثماري المناسب، هذه الدراسة تتجلى أهميتها في تجنب المستثمر من الانزلاق إلى المخاطر، وتحمل الخسائر، كما أنها تساعد في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، وتساعد أيضاً في معرفة التغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع.

المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

هناك عدة تعاريف لدراسة الجدوى، نذكر منها: ¹

¹ - أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مرجع سابق، ص 35، 32.

التعريف الأول :

❖ "دراسة الجدوى الاقتصادية هي أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو لتقييم قرارات سبق اتخاذها، أو القيام بمفاضلة بين البدائل المتاحة وذلك على أساس فنية، مالية وعلى ضوء معطيات محددة تتصل بموقع المشروع، تكاليف التشغيل، طاقات التشغيل، الإيرادات، نمط التكنولوجيا المستعملة واليد العاملة الموظفة".

من هذا التعريف يتضح لنا :

❖ أن دراسة الجدوى تتصف بأنها طريقة علمية تتصف بالابتعاد عن العشوائية في القرارات؛

❖ أن دراسة الجدوى تستند على أساس وركائز تستوجب دراسات وافية.

لكن هذا التعريف لا يذكر فيه إمكانية التخلي عن المشروع كلية، في حالة ما إذا كانت الدراسات غير موثوقة.

التعريف الثاني :

❖ "يقصد بدراسة الجدوى الاقتصادية مجموعة الاختبارات والتقديرات التي يتم إعدادها بنية الحكم على صلاحية المشروع الاستثماري المقترح، أو القرار الاستثماري وذلك على ضوء توقعات التكاليف والفوائد المباشرة وغير مباشرة، وذلك طوال العمر الافتراضي للمشروع".

من خلال هذا التعريف يتضح لنا :

❖ أن دراسة الجدوى تستند إلى جملة من الاختبارات والتقديرات (القياسات) وإلى نفقات وإيرادات متوقعة.

ولكن هذا التعريف لم يورد فيه نوعية القياسات الواجب القيام بها، إضافة إلى إغفال عدم ذكر قبول المشروع

أو القرار الاستثماري في حالة ما إذا كانت الدراسة غير إيجابية .

التعريف الثالث :

❖ "يقصد بدراسة الجدوى بأنها سلسلة من الدراسات التي تقوم على افتراضات معينة وأهداف محددة، تؤدي إلى اتخاذ الموقف النهائي بقبول المشروع أو رفضه وذلك اعتماداً على مجموعة من المعايير التي تنطلق من مبدأ التكلفة بغية التعرف على قدرة المشروع في بلوغ الأهداف المنشىء من أجلها".

من هذا التعريف نستنتج أن :

- ❖ دراسات الجدوى عبارة عن حلقات متصلة تهدف إلى قبول المشروع أو رفضه؛
- ❖ ارتكاز الدراسة على تقييم التكاليف ومقارنتها بالإيرادات، وهذا من أجل التعرف على صلاحية المشروع؛
- لكن هذا التعريف أهمل عناصر دراسة الجدوى (التسويقية ، المالية).
- وانطلاقاً من التعاريف السابقة ،يمكن لنا صياغة التعريف التالي :
- ❖ دراسة الجدوى الاقتصادية هي تلك السلسلة المترابطة والمتكاملة من الدراسات التمهيدية والتفصيلية والتي تتم على الفرص الاستثمارية، منذ أن تكون كفكرة إلى غاية إقرار قبول تلك الفرص المتاحة أو رفضها، وهذه الدراسة تكون من مختلف الجوانب الإدارية والتسويقية والفنية ،هذه الدراسات يقوم بها فريق من المختصين، كل وفق اختصاصه.
- من خلال هذا التعريف تستنتج أن :
- ❖ دراسة الجدوى ضرورية لكل المشروعات، باختلاف أنواعها واحجامها ولكن حجم الدراسة وتكلفتها تتوقف على حجم المشروع الاستثماري والأموال المستثمرة فيه.
- ❖ وجوب القيام بدراسة استكشافية أو تمهيدية للحكم على المشروع وذلك قبل القيام بدراسة تفصيلية وهذا نظراً لارتفاع تكاليف الدراسة.
- ❖ عدم ثبات الفرص التسويقية لفترات زمنية طويلة أمام المشروع ذلك ما زاد من أهمية الوقت بالنسبة لدراسة الجدوى، وذلك نظراً للتغير المستمر الذي تعرفه البيئة المحيطة بالمشروع، والتي تستلزم منا تجديد وتحديث الدراسات وفقاً للتغيرات الحادثة في تلك البيئة.
- ❖ ترابط دراسات الجدوى والذي يستلزم منا التأكد من نتائج المرحلة الأولى قبل البدء في المرحلة الثانية من الدراسة ، لأن أي خطأ في مرحلة من المراحل ،يؤدي إلى أخطاء في المراحل المتتالية.

المطلب الثاني : تصنيفات وأهمية دراسات الجدوى

نتناول في هذا المطلب أهم التصنيفات التي يمكن أن تأخذها دراسات الجدوى ،ثم تسليط الضوء على الأهمية التي تحظى بها هذه الدراسات من طرف عديدة تلجأ إلى استخدام دراسات الجدوى، أو تعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

1-2-2-1- تصنيفات دراسات الجدوى:

هناك مداخل تحليلية مختلفة يتم من خلالها النظر إلى طبيعة دراسة جدوى المشروعات ويمكن التمييز بين

التصنيفات التالية:¹

أ- التصنيف النفعي:

قائم على المنفعة، أي منفعة المستثمر الفرد وكذلك المستثمر القومي أي الاقتصاد القومي، ويتم قياس المنفعة التي تعود على صاحب المشروع (المستثمر) من خلال معايير الاستثمار التي تعظم منفعته الشخصية الذاتية، أما المنفعة التي تعود على المستثمر القومي يتم قياسها من خلال معايير الربحية الاجتماعية التي تعظم المنفعة والعائد الاجتماعي، وهي مرتبطة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وهكذا تحسم جدوى المشروع من عدمه طبقا لاتجاه تلك المعايير ونتائجها .

ب- التصنيف الوظيفي :

تتناول دراسات الجدوى الاقتصادية على أنها مجموعة من الوظائف، يقوم بكل وظيفة مجموعة من الخبراء المختصين في شكل فريق عمل، وتتضمن تلك الوظائف : الوظيفة البيئية ، القانونية ، التسويقية ، الفنية ، المالية و الاجتماعية... الخ . ولا يشترط في المدخل الوظيفي الترتيب والتتابع إلا أنه لا بد من وجود تخصصات مختلفة لعمل دراسات جدوى وتقييم المشروع من منظور متكامل .

ج - التصنيف التحليلي :

يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية .

وتمشيا مع المفهوم الواسع لدراسة الجدوى الذي سبق الإشارة إليه فإننا سنعمد التصنيف التحليلي الذي يميز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية .

¹ -عبد المطلب عبد الحميد، (2000)، "دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات الإستثمارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ص ص 25،26.

1-2-2-2- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية:

يمكن لنا تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:¹

أ - بالنسبة للمستثمر الفرد:

لدراسة الجدوى أهمية كبرى وبالغة بالنسبة للمستثمر الفرد وذلك للأسباب التالية :

- ❖ ضخامة المبالغ المستثمرة في بعض الأحيان ، كالمشروعات الصناعية الضخمة؛
- ❖ البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المشروعات الاستثمارية، والتي تحمل في كثير من الأحيان متغيرات متعددة ومتنوعة ، مركد وجود عنصر المخاطرة وعدم اليقين في تلك البيئة الاقتصادية؛

لذا لا بد من القيام بدراسة الجدوى، لأنها تحقق للفرد المستثمر مايلي:

- ❖ تبين دراسات الجدوى المبدئية أو التمهيديّة على مدى وجود فرص استثمارية أو افكار جديدة تستحق المزيد من الدراسة التفصيلية ؛

على ضوء نتائج دراسات الجدوى يمكن للمستثمر الفردي أن يفاضل بين الفرص الاستثمارية المتاحة لديه وترتيبها؛

- ❖ نتائج دراسات الجدوى، تمثل وتعتبر كمرشد للمستثمر الفرد، والذي يمكنه إتباعه خلال مراحل تنفيذ المشروع، بحيث يمكن الرجوع إليه في مختلف مراحل التنفيذ.

ب - بالنسبة للمشروع (الؤسسة):

إن أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمؤسسة تتجلى فيما يلي :تعتبر دراسة الجدوى الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة المشروع كإقامة المباني، إقامة الآلات والمعدات، وكل ما يلزم من دراسات وإجراءات وعقود وقرارات تنفيذية .

إظهار مدى قدرة المشروع في تحقيق الأهداف التي يقوم من أجلها، بحيث أن إقامة المشروع ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو بغرض الحصول على منافع مادية معنية للمؤسسة.

¹ - أحمد عبد الرحيم زردق ، محمد سعيد سيوني ، مرجع سابق ، ص 35،37.

مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها، وإلى حد ما سوف يتحقق العائد من وراء استثمار هذه الأموال.

ج- النسبة للمجتمع :

تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية في حل المشكلة العامة للندرة النسبية في الموارد وذلك لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع .

فإذا عملنا بأن خطط التنمية التي تعدها بعض البلدان ، ماهي إلا قائمة من المشاريع الاستثمارية لذا فإنه ما أرادت الدول خاصة النامية منها تحقيق برامجها الإنمائية ، فلا بد عليها أن تعطي لدراسة الجدوى أهمية كبيرة وذلك لكونها تمثل الوسيلة الساسية واللازمة لتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها تلك الموارد التي تتميز بالندرة الحادة .

لذا ولتجاوز المشروعات الفاشلة والتي تعني تجاوز هدر وتبذير الأموال فلا بد من الاهتمام بدراسة الجدوى التي تساعد على توفير مستوى من الأمان للأموال المراد استثمارها.

كما أنه لا بد على الدول من تحديد الأولويات في المشاريع الاستثمارية وذلك بوضع مجموعة من المعايير التي تساعد على ترتيب المشروعات وذلك وفقا لأهميتها وكفاءتها الاقتصادية، ومدى توافر عناصر الإنتاج ، كما أنه يضمن الاعتماد على معايير موضوعية بغية المفاضلة بين المشروعات بين متابعة تقييم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية تقييما كليا على مستوى الاقتصاد الوطني ، وتقييما جزئيا على مستوى المشروع.

د - بالنسبة للبنك :

- ❖ ضرورة تعرف البنك على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع ، من خلال المعلومات المتاحة وإمكانية معرفة ظروف ومراحل نمو تلك البيئة و التفاعل معها؛
- ❖ تأكد البنك من جدوى القرض اقتصاديا وعدم الاكتفاء بالنظر إلى سجلات الماضي فقط ، ولكن باستخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموازنات التخطيطية ، وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية؛

تقييم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل ودرجة التأكد من امكانية استرداده في موعد استحقاقه خاصة إذا علمنا أن معظم موارد البنك تمثل ودائع عملائه ، وبالتالي تمتد القرارات التمويلية إلى سيولة البنك ودراسة ربحية البنك .¹

هـ - بالنسبة للدولة :

- ❖ تحتاج الدولة إلى أسلوب لاختبار المشروعات ذات النفع العام ، والمفاضلة بينهما من خلال مجموعة من المعايير تقدمها دراسة الجدوى .
- ❖ تشكل المشروعات القاعدة الأساسية في تنفيذ خطة التنمية ، وتعمل دراسة الجدوى على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية .
- ❖ لا تمنح الدولة ترخيصاً بإقامة مشروع إلا عند التأكد أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل ما يمكن وأن العوائد و المنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع أكبر ما يمكن .
- ❖ مع التسارع الذي يشهده العالم اليوم في الميدان التكنولوجي وتزايد بدائل التكنولوجيا في أساليب وطرق الإنتاج بشكل يجعل الصناعة أكثر تقدماً وتعقيداً، ويدفع الدول المتقدمة والنامية بالاهتمام بقضايا الإنتاج متابعة التطورات التكنولوجية واختيار الأمثل منها ، مما يحتم التوسع و التعميق في دراسة الجدوى والإقبال عليها وزيادة أهميتها لتصبح ضرورة حيوية وملحة مع الزمن.
- ❖ اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أعلى منفعة صافية على أساس تحديد المنافع والتكاليف الإجمالية لكل مشروع مما يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد النادرة، بالإضافة إلى ذلك نجد أن دراسات الجدوى الاقتصادية تساعد على إختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل: البطالة، التضخم، وعجز الميزان المدفوعات... الخ.²

¹ - نور الدين تمجددين ،مرجع سابق ،ص32.

² - مرجع نفسه، ص 32.

المطلب الثالث: مجالات وصعوبات تطبيق دراسات الجدوى

1-2-3-1- مجالات تطبيق دراسات الجدوى:

ويقصد بها أوجه الإستخدام التي يتم فيها الإستعانة بدراسات الجدوى من أجل الوصول إلى قرار معين يتعلق بصرف مبالغ مستقبلا من أجل إنفاقها في أنشطة متعددة و أهم هذه المجالات مايلي¹:

أ- دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة :

يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يستعان فيها بدراسات الجدوى لا اتخاذ قرار يتعلق بإمكانية أو فائدة إنشاء المشروع الجديد من عدمه، لأن المشروع الاستثماري الجديد يحتاج إلى دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد ، وهذه الدراسات تتم قبل البدء بتنفيذ المشروع أخذه بالاعتبار المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية المؤثرة في المشروع.

ب - دراسة الجدوى للتوسعات المشروعات القائمة :

تكون دراسة الجدوى هنا أمام حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري من خلال:

- ❖ **إضافة خط إنتاجي جديد:** بمعنى إضافة منتجات جديدة تنوي المؤسسة لإنتاجها وليست قائمة بالفعل ، فمثلا إضافة خط لإنتاج سيارات نقل في مصنع لإنتاج الحافلات؛
- ❖ **إنشاء فروع جديدة :** وهو ثاني أنواع التوسع الاستثماري حيث يتم إنشاء فرع جديد يقوم بمزاولة نفس النشاط الأساسي ولكن في منظمة جغرافية جديدة؛
- ❖ **زيادة الطاقة الإنتاجية:** وهو أن نفس المشروع القائم يريد زيادة قدرته على الإنتاج وذلك بشراء آلات تضاف إلى الآلات القائمة لتغطية الاحتياجات الخاصة .

وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري إلى إجراء دراسات جدوى اقتصادية لا اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة.

¹ - محمد عبد الفتاح الصيرفي، (2005)، "اقتصاديات المشروعات"، ط 1 ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، ص ص 20، 21.

ج - دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:

وتتم تلك الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى الاختيار بين الأنواع المختلفة من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجة المتوقعة والعائد من كل البديل واختيار البديل الأفضل .

د - دراسة الجدوى الاقتصادية للتطوير التكنولوجي:

إن اهتمام الشركات والمشروعات بمجال البحث والتطوير أصبح اليوم أمراً إذا أهمية قصوى وخلصه مع دخول العالم مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتزايد التنافسية، مما يجعل القائمين على إدارة المشروعات يتابعون باهتمام التطورات الحادثة في أساليب التكنولوجيا، ومحاولة استخدامها في العمليات الإنتاجية الأمر الذي يحتاج إلى دراسة جدوى الاختيار بين بدائل التكنولوجيا .

1-2-3-2- صعوبات تطبيق دراسات الجدوى:

هناك العديد من المشاكل و الصعوبات التي تعترض عملية إجراء دراسات الجدوى في المجالات التطبيقية

أهمها:¹

- ❖ في ظل العولمة والتحول لآليات السوق، تزداد مشاكل التعامل مع المتغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني والمتغيرات العالمية على مستوى الاقتصاد العالمي، وهذا من شأنه أن يزيد مخاطر عدم اليقين في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى على مدى العمر الافتراضي للمشروع كالأسعار والطلب وأسلوب الإنتاج مما يتطلب البحث عن الوسائل التي تمكننا من التغلب على مثل هذه المشاكل، وهنا تلعب تحليلات الحساسية دوراً فعالاً في المضمار؛
- ❖ مع ازدياد حجم المشروعات تزداد صعوبات تقدير التكاليف والمتغيرات غير القابلة للمقياس الكمي ذات التأثير غير المباشر؛
- ❖ عدم التوازن بين تكاليف إجراء دراسات الجدوى وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار فيه؛
- ❖ نقص المعلومات المطلوبة لإجراء هذه الدراسات وقلة دقتها وتقادمها وقلة موضوعيتها، وهو ما يؤدي إلى الحصول على دراسات جدوى غير واقعية تتسبب في فشل الكثير من المشروعات بعد فترة قصيرة من إنشائها؛

¹- زهبة حوري، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

- ❖ صعوبة التنبؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية و الفنية والمالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية ، وهو ما ينعكس سلبا على تلك القرارات ،وذلك بسبب تضارب السياسة الاستثمارية للدولة؛
- ❖ انخفاض كفاءة القائمين على دراسة المشروعات الاستثمارية ،وعلى تطبيق مفاهيم وأسس تقييم العائدالاقتصادي للمشاريع؛
- ❖ صعوبة وضع معيار دقيق لتكلفة الاستثمار الرأسمالية كتدفقات نقدية خارجة،و كذلك بالنسبة للتدفقات النقدية الداخلة وذلك راجع لغياب السوق المالي،وبالتالي تعذر وضع معدل للخصم يعكس الحالة الاقتصادية ،مما يعني صعوبة تحديد تكلفة الفرصة للاستثمار . بالإضافة إلى تباين السياسات النقدية والاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة من فترة لأخرى كالالتزام بالتسعير الجبري وما ينجم عنه من إعانات مالية غير مباشرة للمستهلك ،خاصة في شركات القطاع العام؛
- ❖ صعوبة تحديد نقطة لبداية والنهاية لكل مشروع استثماري بسبب تداخل متغيرات التقييم للمشروعات الاستثمارية، لذلك ينجم عن القصور الذي يحدث في أي مرحلة من مراحل دراسات الجدوى، قلة دقة وموضوعية باقي المراحل ،بالإضافة إلى طول المدة التي تستغرقها عمليات إنشاء وتنفيذ المشروعات الاستثمارية لتعدد الأجهزة المختصة بدراسة وإقرار هذه المشروعات؛
- ❖ قصور البنية الأساسية للمرافق العامة، مما يدفع بالمستثمرين في القطاع الخاص إلى التحول نحو مجالات الاستثمار ذات العوائد السريعة ، والتي لا تحتاج إلى دراسة جدوى عميقة؛
- ❖ طول مدة تنفيذ المشروع عما هو مخطط له ،مما يقلل من فائدة دراسة الجدوى التي سبق إعدادها عن المشروع.

المبحث الثالث : مراحل دراسة جدوى المشروع

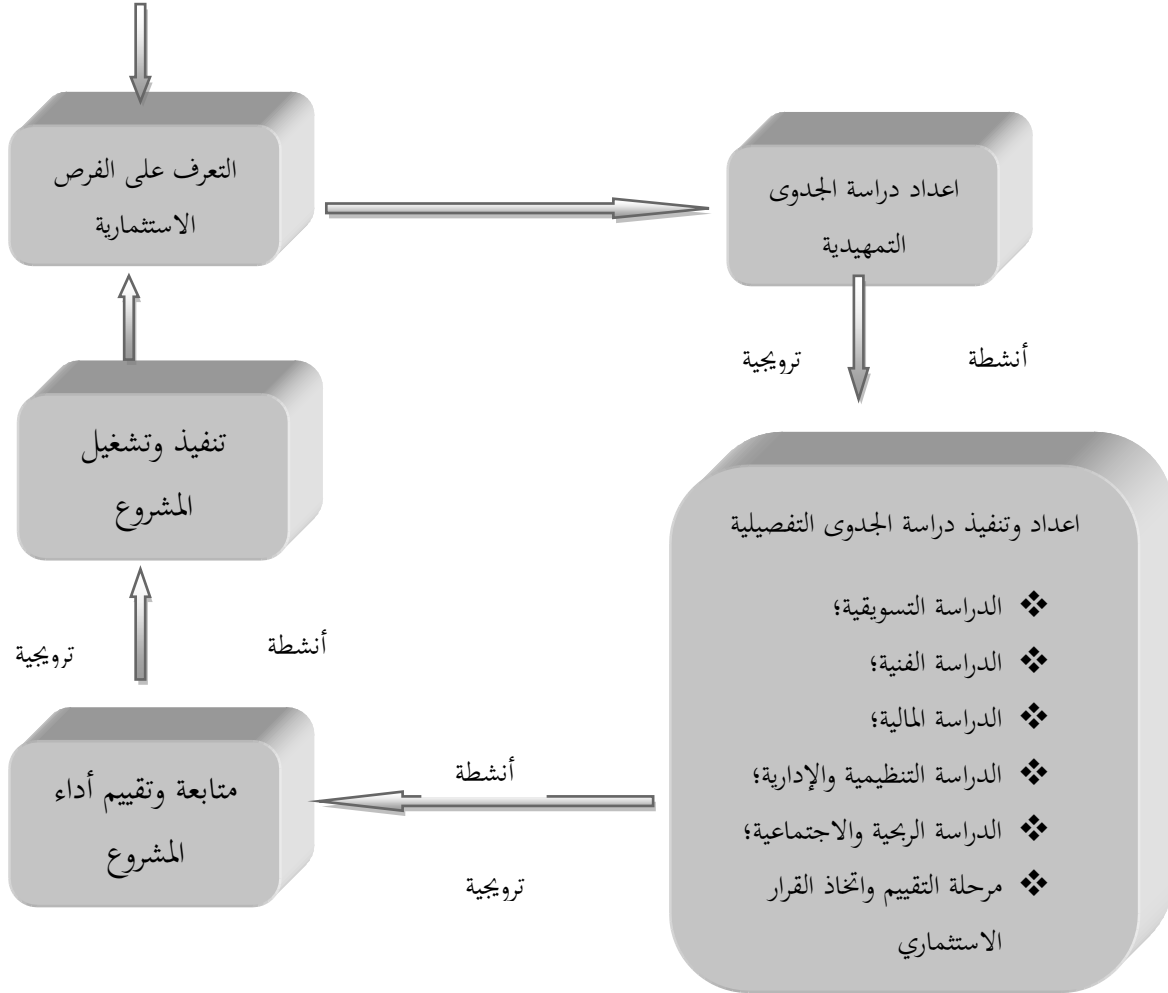
- للتعرف على الخطوات والمجالات التي تتضمنها دراسات الجدوى ينبغي أن نشير إلى ما يطلق عليه "دورة تنمية المشروع" ، مشروع يمر بالعديد من الخطوات والتي تبدأ من كونه فكرة استثمارية إلى أن تنتهي باتخاذ القرار الخاص بإنشائه وتشغيله ومتابعة وتقييم أدائه، وتمثل دراسات الجدوى مرحلة أساسية في هذه الدورة .
- وتحتوي دورة المشروع على المراحل التالية:

- ❖ التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة؛
- ❖ إعداد وتنفيذ دراسة الجدوى التمهيدية؛
- ❖ إعداد وتنفيذ دراسة الجدوى التفصيلية؛
- ❖ متابعة وتقييم أداء المشروع؛

❖ تنفيذ وتشغيل المشروع.

ويوضح الشكل (2) دورة تنمية المشروع.

الشكل رقم (1-2): دورة تنمية المشروع



المصدر: محمد فريد الصحن، "دراسات جدوى المشروع"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 14.

المطلب الأول : مرحلة تحليل الفرص الاستثمارية

إن البداية الطبيعية لأي كمشروع هي البحث عن مجموعة من الأفكار التي تصلح بعضها كنقطة انطلاق لسلسلة من الدراسات التي تهدف إلى إمكانية تطبيق الفكرة عمليا، فأي مشروع جديد يبدأ بفكرة، بل أن المشروع القائم فعلا تتكون لديه العديد من الأفكار المتعلقة بإضافة منتج جديد إلى المزيج السلعي الحالي أو استخدام مستوى تكنولوجي أفضل يحقق وفورات إنتاجية، وتتكون حصيلة الأفكار للمشروع القائم من خلال ردود فعل المستهلكين واقتراحات

منافذ التوزيع والبحوث التسويقية التي تعد في هذا المجال، بينما تزيد نطاق هذه الأفكار في المشروع الجديد لعدم تقيده بكيان تنظيمي قائم أو أهداف وسياسات ملزمة.

وتزيد صعوبة تحديد الفرص الاستثمارية التي يمكن ترجمتها إلى مشروعات في الدول النامية وخاصة تلك الدول التي تمر بالمراحل الأولى للتنمية الصناعية، وهنا تبرز الحاجة إلى دور أكبر للحكومة وهيئاتها الاستثمارية لتحديد مجموعة الفرص والاستثمارات المتاحة في المراحل المختلفة للنمو، عن طريق إمداد المستثمرين بقائمة تتضمن المشروعات المقترحة والتي تحم خطط التنمية. وعلى العكس، فإن مهمة تحديد الفرص الاستثمارية في الدول الأكثر تقدما التي تمارس أنواعا مختلفة من التخطيط تكون أسهل من نظيرتها في الدول النامية، بسبب وجود الميكانيزم التخطيطي الذي يمد المستثمرين بمؤشرات اقتصادية تفصيلية عن الفرص والمشروعات الاستثمارية المتاحة.

ولدراسة الفرص الاستثمارية، والتي ستخضع لمرحلة غربلة وتصفية لاحقة ينبغي على القاصم بدراسة الجدوى تحليل النقاط التالية:¹

1- الموارد الطبيعية المتاحة؛

2- مستقبل الطلب على أنواع معينة من المنتجات التي تتمتع باحتمالات للنمو نتيجة لزيادة السكان أو القوة الشرائية، بالإضافة إلى الطلب على المنتجات الجديدة تماما على السوق؛

3- الواردات واحتمالات إحلال منتجات تصنع محليا بدلا منها؛

4- القطاعات الإنتاجية الناجحة في البلاد الأخرى التي تتمتع بمستوى مشابه في التنمية، رأس المال، العمالة؛ المورد الطبيعية، الظروف والخلفية الاقتصادية.؛

5- إمكانية تحقيق حلقة اتصال مع بعض الصناعات الأخرى سواء محليا أو دوليا؛

6- إمكانية التوسع في الخطوط الإنتاجية الحالية سواء بالتكامل إلى الأمام (السوق) أو إلى الخلف (الموارد الأولية)، واحتمالات التنويع في الصناعات التي تشبع نفس الحاجة؛

7- احتمالات التوسع في الصناعات الحالية للحصول على وفورات الحجم الكبيبي؛

8- إمكانية التصدير؛

¹ - محمد فريد الصحن، "دراسات جدوى المشروع"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 16.

9- تكاليف عوامل الإنتاج للاستثمار وسياسات التصنيع المتبعة .

1-3-1-1- معايير التعرف على الفرص الاستثمارية:

عند البحث عن الفرص الاستثمارية وأفكار المنتجات الجديدة، هناك العديد من المعايير التي تساعد القائم بالدراسة على تحديد الفرص المتاحة، والتي يمكن استخدامها في تقديم منتجات جديدة بالنسبة للمشروع، ومن هذه المعايير مايلي: ¹

أ- القدرة على اختراق السوق:

تعني إستراتيجية اختراق السوق على القدرة على تقديم نفس المنتج الموجود في نفس السوق، ولكن بميزات أفضل حتى يمكن تحقيق مبيعات كبيرة والحصول على نصيب أكبر من هذا السوق مقارنة بالمنافسين. ويتم إتباع هذه الإستراتيجية في المشروعات القائمة والمشروعات الجديدة على السواء، ففي المشروعات القائمة تهدف هذه الإستراتيجية (وهي من استراتيجيات النمو المتاحة للمنطقة) إلى زيادة مبيعاتها من منتجاتها الحالية في أسواقها الحالية أما عن طريق زيادة عدد الوحدات التي يشتريها المستهلك (باستخدام الإعلان) أو تخفيض الأسعار أو ترويج استعمالات جديدة للسلعة أو إقناع من لا يستعملونها على الإطلاق أو تحول مستهلكي السلع المنافسة إلى استهلاك منتجات المشروع .

ويمكن تطبيق نفس الإستراتيجية في حالة المشروعات الجديدة حيث تقوم بدراسة المنتجات الحالية في الأسواق ومحاولة تقديم منتجاتها بصورة أفضل تميزها عن باقي المنافسين الموجودين في هذه الأسواق إما عن طريق تصميم أفضل للسلعة أو سعر أفضل، أو تهيئة استعمالات جديدة للسلعة بجانب الاستعمالات الأصلية والموجودة في الأسواق. وذلك بهدف المستهلكين الحاليين لاستخدام منتجات المشروع بدلا من المنافسين.

ب- وجود طلب يفوق المعروض من السلع:

عند التفكير في إيجاد واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة للمشروع الجديد لتقديم منتجاته إلى الأسواق يمكن للقائم بالدراسة محاولة دراسة الأسواق المتاحة واختيار السوق الذي يعاني من نقص المعروض مقارنة بالطلب على السلعة ويقوم بإنتاج المنتجات التي تسد هذا النقص، وفي هذه الحالة يمكن للمشروع الحصول على نصيب أكبر من السلع عنه في الحالة السابقة (اختراق السوق) نظرا لقيامه بإشباع قطاع سوقي يزيد الطلب فيه عن العرض من المنتجات وبالإضافة

¹ - محمد فريد الصحن، مرجع سابق، ص44.

إلى ذلك يمكنه أيضا زيادة حصته من السوق عن طريق تحول مستهلكي السلع المنافسة إلى سلعته التي فترض أن تكون متميزة عن هذه السلع المنافسة .

وفي هذا المجال ،لأن العجز الموجود في الكميات المعروضة قد يكون مؤقتا أو بسبب صعوبات فنية معينة أو ضخامة الاستثمارات المطلوبة.وعلى كل فالدراسة المتأنيبة في هذا الصدد سوف توضح الأسباب الحقيقية لنقص المعروض وما إذا كان هناك فرص أمام المشروع للدخول في هذا السوق .

ج- إشباع حاجة لم يتم تلبيتها حاليا:

ويعتبر هذا النوع من أكثر المجالات التي تعطي للمشروع ميزة نسبية في الأسواق ومن أخطر ها أيضا لل صعوبات المتعلقة بإنتاج منتج جديد على الأسواق تماما.وتختلف درجة الحدائة في هذه الحالة فقد تكون :

- ❖ الحاجة موجودة ولكن لم يقوم أحد بإشباعها في الأسواق الحالية ولكن يتم اشباع هذه الحاجة عن طريق سلع منتجة في دول أخرى أو أسواق أخرى؛
- ❖ الحاجة موجودة ولكن لا يوجد المناخ أو البيئة لتقديم السلعة؛
- ❖ الحاجة كامنة ولم يتم اكتشافها ويعتبر هذا النوع من أصعب أنواع السلع الجديدة وأخطرها على الإطلاق .

وفي الواقع العملي نجد أن المشروع الجديد قد يستطيع إشباع الحاجات التي لم يتم تلبيتها حاليا في النوعين الأولين حيث يستطيع المشروع تقديم منتج جديد سبق تقديمه في أسواق أخرى (مثال إنتاج أجهزة التلفاز الملونة وأجهزة الفيديو)أو توفير البيئة المناسبة لإنتاج السلعة (مثال إنشاء بحيرة صناعية بهدف تسويق القوارب في منطقة لا توجد بها مسطحات مائية ،أو إدخال كهرباء في مناطق لا توجد بها كهرباء لتسويق الأجهزة الكهربائية) يعكس الحال في النوع الثالث وهو اكتشاف رغبات كامنة لدى المستهلكين ولم يتم التعبير عنها و ذلك بسبب ما يتطلبه اكتشاف هذه الحاجات من تكاليف وبحوث تستمر لفترة طويلة من الزمن لا يستطيع توفيرها إلا المشروعات القائمة والرائدة في الصناعة .

1-3-1-2- مصادر الفرص الاستثمارية:

رغم اختلاف هذه المصادر من دولة إلى أخرى ومن مجال استثماري إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، إلا أنه يمكن أن تتحدد المصادر فيما يلي :¹

¹- خليل محمد خليل عطية،"دراسات الجدوى الاقتصادية"،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ،كلية الهندسة ،جامعة القاهرة ،مصر ،2008،ص9.

أ- دراسات العرض والطلب:

يمكن الوصول إلى بعض الفرص الاستثمارية من خلال دراسات الطلب المحلي والأجنبي على سلع معينة، ومن خلال قائمة الواردات من سلع معينة مقارنتها بالإنتاج المحلي من هذه السلع، والتأكد من وجود فجوة بين العرض المحلي والواردات من ناحية والطلب المحلي من ناحية أخرى. فدراسة الطلب على الورق مثلا ومعرفة الإنتاج المحلي منه وكذلك كمية الواردات منه تظهر فرصة استثمارية في مجال صناعة الورق، كذلك فإن وجود وفرة في موارد من نوع معين يمكن أن يكون دافعا لقيام مشروع يعتمد بشكل أساسي على هذه الموارد المتوفرة والمنخفضة الثمن نسبيا، مع عدم إهمال جانب الطلب، فوفرة البترول في الدولة معينة يمكن أن يكون حافرا لقيام صناعة البتروكيماويات، وقد تقوم مشروعات بسبب توافر الدائم على منتجات معينة وعدم كفاية العرض المحلي منها .

ب- دراسات علاقات التشابك و التداخل القطاعية بين الأنشطة المختلفة:

يمكن أن تشكل دراسة علاقات التشابك والتداخل القطاعية بين الأنشطة المختلفة تشكل حافزا لقيام نشاط استثماري، فوجود صناعة للملابس القطنية يمكن أن يدفع إلى الاستثمار في زراعة القطن كما يمكن أن يحفز لقيام صناعة للصبغة، كما أن وجود أعداد كبيرة من الطلاب في منطقة معينة يمكن أن يظهر فرصة للاستثمار في مطعم يقدم الوجبات السريعة أو مركز لتصوير الأوراق والموارد العلمية وغيرها.

ج- مصادر اخرى:

وتتضمن الزيارات للمعارضوما تحتويه من منتجات مختلفة، بالإضافة إلى البيانات المنشورة عن العديد من المتغيرات الاقتصادية، وكذلك ما يلاحظ من مشاكل واختلافات في الأنشطة الاقتصادية أو خطوط الإنتاج القائمة، كما يمكن أن تنشأ الفكرة الاستثمارية من مجرد الملاحظة في بعض الأقسام من المجال التجاري وازدياد الطلب على منتجات معينة فيه .

1-3-1-3- التصفية المبدئية للفرص الاستثمارية:

من العرض السابق لمصادر الفرص الاستثمارية يتكون لدى القائم بدراسات الجدوى مجموعة من الأفكار والفرص التي قد تكون بينها فرص جذابة تصلح للتطبيق وتحقق أهداف المستثمرين، والهدف من التصفية المبدئية لهذه الفرص قائم على افتراض أن هناك عدد كبير من الأفكار تبدو أفكارا جذابة لمنتجات جديدة، ولكنها من الصعب أن تتحول إلى منتجات جديدة ناجحة، والعكس صحيح فهناك العديد من الأفكار التي تبدو من الوهلة الأولى أنها غير صالحة يمكن أن تتحول إلى منتجات ناجحة في الأسواق .

ومن ثم فإن الهدف من تصفية الأفكار المطروحة هو استبعاد الأفكار غير الصالحة والتركيز على الفرص التي قد تصلح للتحويل إلى منتجات جديدة ناجحة، وفي هذا الصدد يمكن القيام بتصفية مبكرة للأفكار عن طريق الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بمدى تحقيق الفكرة لأهداف المشروع من حيث المبيعات واستقرارها على مدى فترة زمنية طويلة وأيضا من حيث أهداف المجتمع للتأكد من عدم وجود تعارض بين تقديم منتجات المشروع وبين هذه الأهداف .

ومن هذه الأسئلة على سبيل المثال وليس الحصر مايلي:¹

- ❖ هل يحتاج المشروع إلى تمويل ضخم خارج عن نطاق إمكانيات المستثمرين وفرص الاقتراض من الخارج ؟
- ❖ هل تتوفر الموارد الأولية اللازمة لإنتاج منتجات المشروع؟ وعلى المدى البعيد؟
- ❖ هل هناك طلب فعلي على هذا النوع من المنتجات ومدى قوة المنافسة المتوقعة؟
- ❖ هل هناك أي صعوبات متعلقة بإنتاج المنتج الجديد مثل القيود الحكومية و التشريعات الخاصة بالجمارك أو التسعير الإجباري؟
- ❖ هل سيترتب على إنشاء المشروع أية آثار جانبية مثل القيود الحكومية والتشريعات الخاصة بالجمارك أو التسعير الإجباري؟
- ❖ هل سيترتب على إنشاء المشروع أية آثار جانبية مثل الضوضاء، تلوث الهواء، تلوث المياه... الخ؟
- ❖ هل يتعارض المشروع مع الأهداف و السياسات القومية أو مع القيود التي قد تفرضها الدولة؟ مثال أهداف التنمية، الاحتياجات من العملة الأجنبية، خلق فرص عمل... الخ.

فاذا كانت الإجابة على هذه الأسئلة السابقة أو بعضها "بنعم" يتم استبعاد الفكرة محل البحث ويتبقى فقط مجموعة الأفكار التي تتفق مع أهداف المشروع والأهداف القومية للدولة، وتخضع هذه المجموعة من الأفكار لمرحلة أخرى من التصفية عن طريق مقارنتها ببعضها وفق معايير معينة، وفي ضوءها تستبعد الأفكار التي لا تتوفر فيها هذه المعايير .

وتقوم بعض المشروعات باختيار بعض العوامل عند المقارنة بين الأفكار والفرص الاستثمارية، ويتم تحديد عدد من التقديرات الوصفية لهذه العوامل ثم يتم تصنيف هذه الأفكار وفق التقديرات التي حصلت عليها كل فكرة حسب مدى توافر هذه العوامل فيها، وبناء عليه يتخذ قرار بالاستمرار في الدراسة من عدمه.

1- محمد فريد الصحن، مرجع سابق، ص 55.

المطلب الثاني: مرحلة دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية

يوجد نوعين رئيسيين لدراسة الجدوى الاقتصادية يتم التفرقة بينهما على أن الأولى دراسة شاملة وأولية لكافة جوانب المشروع، وعادة ماتكون مجانية، أما النوع الثانية فهي عبارة عن ترابط لسلسلة من الدراسات المفصلة والدقيقة للمشروع تتطلب كفاءة وخبرة في إنجازها، وغالبا ما تكون ذات تكلفة، وسنوجز شرحهما فيما يأتي.

1-2-3-1- إعداد وتنفيذ دراسة الجدوى التمهيديّة:

إن دراسة الجدوى التمهيديّة أو الأولية أو كما تسمى المبدئية، ماهي إلا مجموعة من الخطوات تختص بالدراسة والتحليل وجمع البيانات والمعلومات، وتبلور في النهاية في شكل مستند أو دليل يساعد في اتخاذ قرار القيام بالدراسات التفصيلية لجدوى المشروع الاستثماري المقترح، أم التوقف وعدم الاستمرار وإلغاء فكرة المشروع. وهذه الدراسة هي بالفعل دراسة جدوى ولكنها ليست متعمقة بل أولية أو مبدئية تساعد في تصفية مقترحات مشروعات الاستثمار، ونظرا لكون الدراسة التفصيلية مكلفة للغاية كما، فهنالك ضرورة للقيام بهذه الدراسة التمهيديّة التي تمكن من:¹

❖ تصفية واستبعاد عدد آخر من المشروعات الاستثمارية البديلة التي تم بلورت أفكارها في مرحلة التعرف وتحديد الفرص الاستثمارية.

❖ دراسة مدى موائمة المشروع المقترح للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ومدى قبول المجتمع لنوعية المشروع ومدى اتفاه مع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي السائد في بيئة هذا المشروع المقترح. وهذا مايتطلب دراسة البيئة ومحيطها العام والمباشر وأثر ذلك في احتمالات نجاح المشروع والموافقة عليه.

وتتمثل أسباب القيام بدراسة الجدوى المبدئية فيما يلي:²

❖ الوصول إلى إثبات درجة الحاجة إلى منتجات المشروع المقترح سواء كان سلعة أو خدمة.

❖ توضيح درجة الأهمية النسبية لهذا المشروع المقترح بالنسبة للدولة ودرجة ارتباطه بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودرجة مساهمة لهذا المشروع بصفة مبدئية في حل المشاكل التي تواجه الدولة، وتقليله للأعباء أو التكاليف التي تتحملها الدولة.

¹ - أحمد فوزي ملوخية، (2008)، "أسس دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص23.

² - خليل محمد خليل عطية، مرجع سابق، ص8.

- ❖ الوقوف على إمكانية تخصيص جزء من الموارد الاقتصادية بدرجة من الثقة والتضحية بها في الوقت الحاضر لتمويل مشروع المستقبل خاصة إذا كانت الموارد نادرة ومحدودة.
- ❖ توضيح أهمية هذا المشروع بالنسبة للسوق ودرجة مساهمته في توفير منتج حالي محل المنتج المستورد، أو تقديم منتج جديد إلى مجموعة السلع الاقتصادية الحالية لتحقيق تكاملها.
- ❖ تحديد النقاط الحرجة التي تحتاج إلى اهتمام وتركيز في الدراسات التفصيلية للجدوى.
- ❖ إعطاء فكرة عامة مبدئية عن إجمالي تكلفة الاستثمار للمشروع وتكاليف التشغيل والإيرادات والعوائد المتوقعة بما يشجع أو يحد من اتخاذ قرار القبول أو الرفض لهذا المشروع.
- ❖ الإمداد ببيان تقديري للميزانية التقديرية التي تتطلبها الدراسة التفصيلية .

1-3-2-2- مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية:

تضم هذه الدراسة مجموعة من الدراسات يتم فيها جمع البيانات و المعلومات اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها، وكذلك يتم فيها دراستها وفحصها وتقويمها بهدف معرفة جدوى الاستثمار فيها ، ومدى إمكانية نجاحها واستمرارها ونموها ومن خروجها إلى حيز التنفيذ . وهذه الدراسات هي:¹

أ . دراسة الجدوى الفنية والهندسية:

تهتم هذه الدراسة بالاختيار بين المواقع وبين طرق الانتاج وبين العروض المختلفة للآلات من الأسواق و الأنواع المختلفة لتكنولوجيا الانتاج المستخدمة ، ويتم اختيار البديل المناسب من بين هذه البدائل في ضوء إمكانيات وأهداف المشروع، بحيث تركز على التخطيط وإعداد البطاقات الإنتاجية لبناء المشروع، على أساس ما تم الحصول عليه من خلال دراسات الجدوى التسويقية، من تحديد حجم الإنتاج، الطاقات المتاحة، الموقع المناسب للمشروع، أسلوب الإنتاج، توفير البيانات اللازمة لتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية.

ب- دراسة الجدوى البيئية:

ويقصد بها دراسة التأثير المتبادل بين المشاريع الاستثمارية لبرامج التنمية و البيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان، كما أنها تعد

¹ - وليد بن شاعة، أحمد علماوي، بوحفص بن أوزينة، (2020)، "دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية"، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ص 137، 135.

درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظورة الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة

ج - دراسة الجدوى القانونية:

تحدد دراسة الجدوى القانونية الإطار والشكل القانوني للمشروع الاستثماري ومنه معرفة درجة تأثير القوانين والتشريعات على أداء مشروعات البنية التحتية وما يترتب عليها من آثار إيجابية وعلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجية المتوقعة، وكذلك معرفة حجم الإعفاءات و الامتيازات الضريبية التي يمكن أن يمكن أن تمنحها الدولة لمشروعات البنية التحتية وذلك في إطار تشجيع في هذا المجال .

د - دراسة الجدوى المالية:

تركز دراسة الجدوى المالية على تحديد التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة للمشروع الاستثماري والتي تبين مدى قدرته على مواجهة الاحتياجات المالية وتحقيق الربح المطلوب. بحيث تسعى إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة، بحيث تقوم على إعداد التقديرات عن إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع والتكاليف الاستثمارية وكذا تكاليف التشغيل خلال العمر الانتاجي للمشروع .

هـ - دراسة الجدوى التسويقية:

تحتل الدراسة التسويقية مكانة جد هامة ومتميزة في دراسة الجدوى التفصيلية، لأنه لا يمكن تصور إنشاء مشروع لا يعرف صاحبه أن إنتاجه سيجد من يشتريه أم لا، ومن هم المنافسين في سوق البيع ، وما هي الكمية المطلوبة من السلع التي سوف ينتجها المشروع، وكم عدد المشترين ومواصفاتهم، وما هو السعر المستعدين لدفعه وبصفة عامة إن الدراسة التسويقية تسمح لنا بالوصول إلى:

- ❖ التحديد الدقيق لدى إمكانية تسويق إنتاج المشروع المقترح ؛
- ❖ الوصف المحدد والدقيق للسوق الحالي و المحتمل للسلعة؛
- ❖ تحديد إنتاج السلعة أو الخدمة موضوع الدراسة؛
- ❖ تقدير كمية السلعة الممكن عرضها؛
- ❖ تحديد كذلك الكمية الممكن طلبها على السلعة .

فالهدف من دراسة الجدوى التسويقية التعرف على مختلف الجوانب التسويقية المتعلقة بالمنتج الذي يتجه المشروع لتقديمه، وذلك من خلال دراسة وتقدير الطلب المتوقع على منتجات المشروع بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تخص السوق والتي يتم جمعها وتحليلها لتقدير هذا الطلب وفق لأساليب التنبؤ، إضافة إلى تحديد الحجم الكلي للسوق ودراسة العوامل المحددة للعرض والطلب منتجات المشروع، وإقتراح سياسة تسويقية تتضمن تعريف السوق وتحديد الفجوة التسويقية وتنمية خطة المبيعات .

و - دراسة الجدوى الاجتماعية:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم الآثار الناجمة عن تنفيذ هذا المشروع على المجتمع ككل وذلك من خلال معرفة أثره على التوظيف، الدخل القومي، ميزان المدفوعات...إلخ.

المطلب الثالث: مرحلة التقييم واتخاذ القرار النهائي

بناء على المراحل السابقة في دراسة الدوى للمشروع يتكون عند المستثمر في هذه المرحلة مجموعة من المعلومات و المؤشرات التي تساعد في تقدير مدى صلاحية المشروع الاقتصادي، ويجب في هذه المرحلة مراعاة مايلي:¹

❖ توافق أهداف المشروع مع الأولويات الوطنية ؛

❖ مدى واقعية الفروض الفنية التي استندت إليها الدراسة؛

❖ الإمكانيات الفنية في تنفيذ المشروع؛

❖ الإمكانيات الإدارية لتشغيل وإدارة المشروع.

ويتم تقييم المشروع على أساس المقاييس المختلفة للربحية، والتي تهدف إلى قياس مدى قدرة المشروع على تقديم عائد مناسب على الاستثمار، ويشمل هذا التقييم دراسة المعايير من وجهة نظر الربحية التجارية والربحية القومية، بمعنى وجوب تجانس أهداف المستثمر الخاص مع أهداف الاقتصاد القومي، وفي الأخير يتم كتابة تقرير متكامل عن التقييم يتناول النقاط السابقة،

ويعتبر كمستند تتم مناقشته مع الجهات المختصة أو مؤسسات التمويل.

وهذا التقرير النهائي يتأثر بعدة اعتبارات كثيرة منها :²

¹ - نور الدين تمجددين ، مرجع سابق ،ص45.

² - مرجع نفسه،ص45.

- ❖ الميزانية المخصصة للدراسة ؛
- ❖ الزمن المتاح للقيام بالدراسة ؛
- ❖ مدى توفر البيانات اللازمة للدراسة.

كما أن حجم هذا التقرير يتوقف على درجة عمق التحليل الذي يقوم به الدراس ، وبغض النظر عن حجم التقرير فلا بد أن يتضمن ثلاثة جوانب رئيسية وهي: الأهداف، ومدخل الدراسة، أخيرا النتائج والتوصيات.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا أن نبين أن المشروع هو اقتراح لتخصيص قدر من الموارد من اجل استثمار جديد أو القيام بعملية توسعية لاستثمار قائم، و هنا تبرز الأهمية الكبيرة لدراسات الجدوى بمختلف مراحلها من اجل إجراء عملية التقييم للمشاريع الاستثمارية، بداية بمرحلة تشخيص الفكرة الاستثمارية، من حيث أثرها الاقتصادي، و قابليتها للتنفيذ على ضوء معطيات التي يتم جمعها، و من ثم القيام بدراسة أولية ميدانية تسمى بدراسة الجدوى التمهيديّة أو المبدئية، وصولاً إلى القيام بدراسة الجدوى التفصيلية و التي تتكون من دراسة الجدوى البيئية، فالقانونية ثم التسويقية، فدراسة الجدوى الهندسية و الفنية، ثم دراسة الجدوى المالية التي ستطرق إليها في الفصل الثاني بشكل من التفصيل، مع تبيان مختلف طرق و معايير التقييم المتبعة في تقييم المشاريع الاستثمارية من الجانب المالي، و كيفية اتخاذ قرار قبول المشروع من عدمه أو المفاضلة بين مختلف المشاريع على أساس معايير الجدوى المالية.

الفصل الثاني

التقييم المالي والاقتصادي
للمشروعات الاستثمارية

تمهيد:

شكل موضوع تقييم المشروعات الاستثمارية و دراسات الجدوى الاقتصادية مجالاً بارزاً و مساحة معتبرة في الكتابات الاقتصادية و الإدارية الحديثة، و لقد كان الهدف من تقييم المشروعات في ستينات القرن الماضي هو تعظيم العائد الاقتصادي المتحقق من المشروع انطلاقاً من مفهوم الكفاءة الاقتصادية، ثم تحول بعد ذلك تقييم المشروعات من مجرد الإلمام بقواعد الحساب الاقتصادي إلى مناهج و نظريات تقوم على وضع الأسس التي تحقق الأهداف التي يتبناها كل من المستثمر الخاص والمجتمع من خلال إقامة مشروع استثماري سليم، و تظهر أهمية تقييم المشروعات كون أن الموارد الاقتصادية محدودة أمام تعدد و تنوع مجالات النشاط الاقتصادي، لذا من الضروري إجراء المفاضلة بين البدائل الاستثمارية وصولاً إلى اختيار البديل أو المشروع الأفضل، و هذا ما يمثل جوهر عملية التقييم التي تستند أساساً على البيانات و المعلومات التي توفرها دراسات الجدوى.

كما يتطلب تحليل و تقييم المشاريع الاستثمارية الاهتمام بحجم التدفقات النقدية المستقبلية و كذا المخاطرة المحتملة، فقرار الاستثمار الفعال الذي يضمن تعظيم قيمة المؤسسة بالنسبة للمدير المالي لا يمكن صنعه بمجرد التركيز على العوائد المتوقعة منه، لذا يتعين دراسة مستوى المخاطر المتوقعة للمشروع في نفس الوقت.

و في هذا المجال سوف تقسم خطة هذا الفصل إلى ما يلي :

- **المبحث الأول :** ماهية التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية.
- **المبحث الثاني :** تقدير تكاليف المشروع.
- **المبحث الثالث :** معايير تقييم المشروعات الاستثمارية .

المبحث الأول: الإطار العام لتقييم المشروعات الاستثمارية

لقد أخذ موضوع تقييم المشاريع مكانة كبيرة في الدول المتقدمة، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية كجزء من اهتمامها بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك لايمانها المطلق بأن المحافظة على معدلات النمو أو زيادتها لا يعتمد فقط على مدى وفرة أو ندرة الموارد المتاحة بل تعتمد أساسا على مدى الاستخدام والتوزيع الأمثل لتلك الموارد، كما أنه يساعد في تجاوز القرارات الفردية والعشوائية، التي تؤدي إلى ظهور مشاريع فاشلة تكون عبء على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم عملية التقييم وأهميته

تمثل عملية تقييم المشروعات إحدى المراحل الهامة والأساسية في دورة المشروع، ونتيجة التقييم هي أساس اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترح، ومن ثمة فإن دقة وسلامة التقييم سينعكس إيجابا على سلامة اتخاذ القرار الاستثماري.

2-1-1-1 مفهوم عملية تقييم المشروعات:

- ❖ يمكن أن تعرف عملية تقييم المشروعات بأنها عبارة عن: " عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب بين عدة بدائل مقترحة، والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استنادا إلى أسس عملية".¹
- ❖ وتدل عملية تقييم المشروعات أيضا على: " تلك العملية التي يتم من خلالها وضع معايير موضوعية وكمية محددة تساعد في التوصل إلى اختيار المشروع أو المقترح الاستثماري الأنسب في إطار الأهداف المرجوة والمحددة مسبقا".²
- ❖ كما تعرف عملية تقييم أو تقويم المشاريع والتي يطلق عليها أيضا تحليل المشاريع بكونها: " عملية إجراء التحليلات والمقارنات الكمية والوصفية لكافة عناصر المشروع والتي تؤثر فيه سواء كانت داخلية أم خارجية تمهيدا نحو عملية قبوله وبالتالي إدارته حتى يتم إنجازه أو رفضه بشكل قاطع والبحث مشروع آخر غيره".³
- ❖ كما يمكن أن ينظر إلى مفهوم التقييم على أنه: " عملية بحث ودراسة للتأكد من أن الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لقيان المشروع يمكن توفرها بالفعل، ثم قياس كفاءة الاستثمار من المشروع من الوجهة التجارية

¹ - موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، (2010)، " أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 215.

² - علي يوسف، منذر مرهج، (2018)، " تقييم المشاريع ودراسة الجدوى"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ص 45.

³ - مؤيد الفضل، (2009)، " تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 29.

والاقتصادية والاجتماعية، بما يؤكد تحقيق المشروع لأهدافه بأقل تكلفة ممكنة وبأكبر عائد اقتصادي في ضوء الموارد المتاحة، ويعتمد هذا التقييم على سلسلة منتظمة ومترابطة من البيانات والمعلومات التي تمكن من قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع وعلى امتداد حياته الإنتاجية¹.

فعملية تقييم المشاريع ما هي إلا طريقة للتعرف على البدائل على نحو مناسب وشمولي في ضوء تخمين متوقع لعوائد وتكاليف القرار الاستثماري، ويتم ذلك وفق معايير ومقاييس محددة مالية واقتصادية واجتماعية، يضاف إلى ذلك أن هذا التصور يكون مرشداً لمتخذ القرار في معالجة أي قصور أو عقبات مالية قد تواجه المشروع مستقبلاً، على هذا الأساس يمكن القول بأن جوهر عملية تقييم المشاريع تتمثل في المفاضلة بين المشاريع المقترحة لاختيار البديل الأفضل.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التقييم تختلف باختلاف الهدف من القيام بها، بالنسبة للمستثمر الخاص يتمثل في العائد المباشر الذي سيعود عليه من إقامة هذا المشروع، والذي ينحصر في مقارنته مع ما سينفقه من أموال مع ما سيتحصل عليه من عوائد، على اعتبار أن الهدف النهائي لصاحب المشروع هنا هو تعظيم هذا الربح ليس إلا، في حين أنه في الاقتصاد المخطط أو الموجه فإن الدولة ستكون هي المسؤولة عن اختيار وتنفيذ المشاريع، فالهدف هنا هو قياس العائد الاجتماعي للمشروع على المستوى الاقتصادي الوطني.

وكذا هناك اختلاف في المعايير المستخدمة في التقييم، وذلك بحسب الظروف المحيطة بالمشروع ودرجة التغيرات الاقتصادية، فهناك معايير تستخدم في ظروف التأكد التام أين يكون المستثمر على دراية تامة بالمستقبل وتغيراته، وهذه حالة نادرة الحدوث، إن لم نقل مستحيلة، وحالة المخاطرة والتي يكون فيها المستثمر لديه تصور للمستقبل لكنه واضح، وحالة عدم التأكد التي يكون المستقبل مجهول تماماً بالنسبة للمستثمر².

2-1-1-2- أهمية عملية تقييم المشروعات

تأتي أهمية عملية تقييم المشروعات من كونها تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية، واختيار الفرصة الأفضل لتوجيه الموارد البشرية والمادية المتاحة نحوها، والعمل على استثمارها بالشكل الاقتصادي الأمثل الذي يتماشى مع التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة، والتي تسهم في ترشيد استخدام الموارد وتلافي الهدر فيها.

ويمكن حصر أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية من خلال عاملين أساسيين هما:³

1- ندرة الموارد الاقتصادية: وخاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها، أي

تعدد الفرص التي يمكن أن تستخدم فيها هذه الأموال، وهنا تأتي أهمية المفاضلة بين تلك الفرص من خلال عملية

¹ - نور الدين تمجدين، مرجع سابق، ص 51.

² - غنية حركو، مرجع سابق، ص 41.

³ - محمد عبد الفتاح الصبري، (2002)، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 271.

تقييم هذه الفرص واختيار أفضلها، فاستخدام رأس المال في مجال معين، يعني التضحية والتخلي عن استخدامه في مجال آخر وهذا ما يطلق عليه تكلفة الفرصة البديلة؛

1- التقدم العلمي والتكنولوجي: الذي أصبح سمة العصر فقد وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج أو بدائل وطرق الإنتاج، إضافة إلى سرعة تناقل المعلومات من خلال ثورة المعلوماتية، بمعنى آخر التقدم العلمي وفر العديد من البدائل أمام المستثمر، وعملية التقييم تساعده على ترتيب المشاريع واختيار أفضلها طبقاً لمبدأ الأولوية، خاصة وأن هذه البدائل تختلف في ما بينها من حيث الطاقة الإنتاجية والتكاليف والحاجة إلى مستلزمات الإنتاج والقوى العاملة، الأمر الذي أصبح معه المستثمر عاجز عن تحمل نتيجة الاختيار العشوائي بين هذه البدائل، ومن ثم فإن عملية التقييم تساعد على الاختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ وخطوات عملية تقييم المشروعات الاستثمارية

1-2-1-2- أهداف عملية تقييم المشروعات الاستثمارية:

تتلخص أهداف عملية تقييم المشروعات في النقاط التالية:¹

- ❖ تعتبر بمثابة وسيلة يمكن أن تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. إن جوهر هذه العملية يتمثل في محاولة يتمثل في محاولة تبني قرار استثماري يتعلق باختيار مشروع معين من بين عدة مشروعات مقترحة، ولكي يكون القرار ناجحاً لا بد أن يستند على دراسة علمية وشاملة. من هنا تظهر طبيعة العلاقة الوثيقة بين عملية تقييم المشروعات وتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة، كما أن عملية التقييم يمكن أن تساعد على تحقيق الانسجام والتوافق بين أهداف المشروعات وبين أهداف خطة التنمية القومية، كما يجب أن تتضمن العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشروعات القائمة.
- ❖ تعتبر بمثابة وسيلة تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة، حيث من خلال عملية التقييم يمكن اختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة، كما يضمن مستوى معين من الأمان لتلك الأموال.
- ❖ تساعد عملية تقييم المشروعات في توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.
- ❖ تساعد عملية تقييم المشروعات على ترشيد القرارات الاستثمارية.

¹ - محمد عبد الفتاح الصبري (2005)، مرجع سابق، ص 253 - 256.

2-1-2-2-أسس ومبادئ عملية تقييم المشروعات الاستثمارية:

تقوم عملية تقييم المشروعات على عدد من الأسس والمبادئ التي يجب مراعاتها لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء عملية التقييم والمفاضلة بين المقترحات والفرص الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري المناسب بخصوصها.

وعموماً يمكن إيجاز أهم مبادئ عملية تقييم المشروعات في الآتي:¹

- ❖ عدم التعارض بين المعايير المستخدمة في عملية التقييم والأهداف المحددة للمقترح الاستثماري الذي يتم تقييمه؛
- ❖ عدم وجود تعارض بين أهداف المقترح الاستثماري الذي يتم تقييمه وأهداف المشروعات الأخرى المترابطة معه أو المكلفة له؛
- ❖ توافق أهداف المقترح الاستثماري مع متطلبات وأهداف خطة التنمية الموضوعية؛
- ❖ توفر الإمكانيات والموارد والمستلزمات اللازمة لإنجاز عملية التقييم بشكل واضح ودقيق؛
- ❖ صحة البيانات والمعلومات المستخدمة في عملية التقييم وضمان دقتها وكفائتها؛
- ❖ توصيف نتائج عملية التقييم وتوضيح مبررات قبول أو رفض أي مقترح أو بديل يتم تقييمه.

2-1-2-3-خطوات عملية تقييم المشروعات الاستثمارية:

تتم عملية تقييم المقترحات الاستثمارية أو المشروعات البديلة وفق عدة خطوات متسلسلة ومتتابعة وذلك كما يلي:²

1. تحديد وتجميع جميع البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التقييم سواء المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية المقترحة أو بمتغيرات البيئة الخارجية؛
2. ترتيب البيانات وتبويبها ومعالجتها وترتيب نتائجها بشكل موحد بين كافة البدائل المقترحة؛
3. وضع وتحديد الأسس والمبادئ اللازمة لعملية التقييم وضمان توفرها؛
4. تحديد أسس ومعايير التقييم للمفاضلة بين المشروعات وتقييم جدوى البدائل المختارة.

¹ - منذر مرهج، علي يوسف، مرجع سابق، ص 46.

² - نفس المرجع.

المطلب الثالث: شروط وأساليب عملية تقييم المشروعات الاستثمارية

2-1-3-1-2- شروط عملية تقييم المشروعات الاستثمارية:

يهدف اتخاذ القرار السليم يتطلب الأمر توفر بيانات وحقائق تفصيلية تتعلق بالمشروع مع الاستعانة ببيانات تم الحصول عليها من مشاريع مشابهة، إضافة إلى خبرة صاحب المشروع أو الخبير، وذلك لأن صحة وسلامة النتائج التي يمكن التوصل إليها يتوقف إلى حد كبير على حجم البيانات والمعلومات ومدى دقتها أيضاً، ومع ذلك يجب أن تتوفر الشروط اللازمة لتقييم المشروع والتي هي:¹

- ❖ تحديد تكاليف المشروع، أي المعرفة التفصيلية لحجم ومتطلبات المشروع تنفيذاً وتشغيلاً، سواء كانت تلك المتطلبات والمستلزمات داخل الحدود الإقليمية للدولة أو خارجها؛
- ❖ تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيتولى المشروع إنتاجها، مع المعرفة الدقيقة لمستويات الطاقة الإنتاجية للمشروع، على ضوء هذه المعلومات يمكن تقدير العوائد المتوقعة من المشروع خلال كل سنة من عمره الافتراضي؛
- ❖ المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي، وذلك لأن كل المتغيرات تقاس عادة عبر وحدة زمنية متعارف عليها وهي عادة سنة، كما أن النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يكون بمعزل عن البعد الزمني؛
- ❖ قابلية مستلزمات المشروع أي تكاليفه وكذا مخرجاته أي السلع والخدمات التي ينتجها للقياس والتقييم النقدي، وذلك لأن عملية اختيار بديل من بين البدائل المتنافسة على الموارد تكون مستحيلة في حالة عدم القدرة على التعبير عنها بوحدات نقدية.

2-2-3-1-2- أساليب عملية تقييم المشروعات الاستثمارية:

تعدد أساليب تقييم المشروعات وأساليب المفاضلة بينها تبعاً لتعدد المعايير المستخدمة في عملية التقييم والمفاضلة، وعموماً يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال رئيسية لأساليب تقييم المشروعات:²

1 - عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، (2004)، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 21.

2 - منذر مرهج، علي يوسف، مرجع سابق، ص 49.

1- أساليب التقييم الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المشروعات المقترحة مدى مساهمة المشروع المقترح في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك تبعاً لطبيعة نشاط المشروع وحجمه وأهدافه وقدرته على مكافحة البطالة وخلق فرص عمل، ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

2- أساليب التقييم الفنية التي تهتم بتقييم مختلف الجوانب الفني للمشروع المقترح، بما فيها الحجم المناسب وحجم الطاقة الإنتاجية، ومستوى الاعتماد على التكنولوجيا في العمل الإداري والإنتاجي.

3- أساليب التقييم المالية التي تهتم بالحسابات والمعايير المالية المتعلقة بالإيرادات والتكاليف، وصولاً إلى اختيار أنسب البدائل المتاحة التي تضمن تحقيق مختلف الأهداف المقررة مسبقاً الاقتصادية منها والاجتماعية وغيرها.

وفي سياق المفاضلة بين المشروعات أو المقترحات الاستثمارية البديلة لا بد من اعتماد المعايير المناسبة للمفاضلة بينها، فهناك معايير خاصة بتقييم الربحية التجارية ومعايير أخرى خاصة بتقييم الربحية القومية، إذ تختلف النظرة التجارية ومدى تحقيق المشروع للربحية عن النظرة القومية الاجتماعية ومدى مساهمة المشروع في تحقيق التنمية المنشودة في البلد.

حيث تركز معايير الربحية التجارية على جانبي الإيرادات والتكاليف المباشرة الناجمة عن اختيار وتنفيذ المشروع، في حين تركز معايير الربحية القومية على مدى تأثير المشروع على الدخل القومي وشكل توزيعه بين فئات المجتمع، ومدى تأثيره على ميزان المدفوعات وعلى البيئة، ومدى مساهمته في نقل وتوطين التكنولوجيا ومعالجة مشكلات البطالة من خلال خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

وتعتمد معايير الربحية التجارية على استخدام الأسعار الجارية في السوق عند تقدير حجم الإيرادات والتكاليف المباشرة للمشروع، بينما تعتمد معايير الربحية القومية على الأسعار التخطيطية أو ما يطلق عليها أسعار الظل، كما تأخذ معايير الربحية القومية بعين الاعتبار درجة التشابك الصناعي بين المشروع المقترح وباقي المشروعات الأخرى ودرجة الارتباط والاعتماد فيما بينها، في حين تتجاهل معايير الربحية التجارية هذا الجانب عند القيام بعملية التقييم.¹

المبحث الثاني: تقدير تكاليف المشروع

ينبغي في هذا المجال التمييز بين التكلفة والإنفاق، فالتكلفة تعبر عن قيمة المدخلات اللازمة لحجم إنتاج ما خلال فترة زمنية معينة، في حين يعبر الإنفاق عن التدفق النقدي الخارج من وحدة اقتصادية ما خلال فترة زمنية محددة. وعلى ذلك نلاحظ أن المفهومين مختلفان، حيث أن الوحدة الإنتاجية قد تدفع في الحاضر مبالغ مستحقة عن إنتاج تم

¹ - منذر مرهج، علي يوسف، مرجع سابق، ص 49.

في فترة سابقة أو سيتم في فترة لاحقة، وبذلك لا يتساوى الإنفاق مع التكلفة إلا إذا كانت المبالغ المدفوعة خلال فترة ما هي نفسها المستحقة عن إنتاج نفس الفترة.

وتنقسم التكاليف إلى تكاليف الاستثمار وتكاليف التشغيل وتكاليف التسويق، وإن كان هناك من يلحق تكاليف بتكاليف التشغيل.

المطلب الأول: تقدير التكاليف الاستثمارية (الرأسمالية)

تتمثل التكاليف الاستثمارية في المبالغ التي تدفع لشراء الأصول اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية لمدة دورة إنتاجية على الأقل، وهنا يستخدم اصطلاح الإنفاق الاستثماري أو تكاليف الاستثمار للتعبير عن قيمة الأصول الثابتة أو الجارية التي تقام خلال فترة الاستثمار، ولأنها لا تخص سنة واحدة، بل تمتد على جميع سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، فهي تعتبر تدفقات خارجة خلال الفترة الأولى من حياة المشروع حتى لو كانت تخص سنوات لاحقة فيمكن إطلاق مصطلح " الإنفاق الاستثماري " عليها.

ولكن من جهة أخرى يلاحظ أن الأصول الثابتة توزع على سنوات عمر المشروع في صورة أقساط يسمى كل منها قسط الإهلاك الرأسمالي، وطالما أنه يستحق عن نفس الفترة، فإنه يسمى تكلفة الإهلاك الرأسمالي، خصوصا أنه لا يمثل تدفقا نقديا خلال نفس الفترة، فإذا اعتبرنا أن قيمة الأصول الثابتة تساوي مجموع تكاليف الإهلاك الرأسمالي على مدى سنوات عمر المشروع، فإننا نطلق عليها مصطلح " تكاليف الاستثمار " والمصطلح الأكثر استخداما في هذا المجال. وتنقسم تكاليف الاستثمار إلى نوعين:¹

2-2-1-1- تكاليف الإنشاء

والتي يطلق عليها أيضا رأس المال الثابت أو التكلفة الرأسمالية، والتي تحوي الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة التي تستخدم في المشروع على مدى عمره الاقتصادي، كالمباني والآلات وحقوق الاختراع والأسماء التجارية، ومن أهم خصائصه أنه يخضع للإهلاك والتقدم. حيث يعبر الإهلاك عن انخفاض قيمة الأصل الحقيقية نتيجة استعماله، في حين يعبر التقدم عن انخفاض قيمة الأصل الحقيقية نتيجة التقدم التكنولوجي، ومن أهم عناصر رأس المال الثابت ما يلي:

¹ - زهبة حوري، مرجع سابق، ص 82-83.

أ- تكاليف الأرض التي يقام عليها المشروع: والتي لا تعتبر استثمارا حقيقيا من وجهة نظر الاقتصاد القومي، إلا فيما يتعلق بتحسينات التي تدخل عليها، لأنها لا تعتبر طاقة إنتاجية جديدة أضافها المشروع، لأنها كانت قائمة أصلا.

ب- تكاليف الآلات والمعدات: اللازمة للعمليات الإنتاجية للمشروع سواء بشكل رئيسي كآلات والمعدات، أو بشكل ثانوي مثل معدات المناولة والتخزين والنقل الداخلي وغيرها.

ج- تكاليف المباني والأعمال الإنشائية: والتي تشمل مباني المشروع الأساسية والمكملة كالمخازن والإدارة وغيرها.

د- الإنفاق ما قبل الإنتاج: ويتضمن جميع المبالغ المنفقة على تجارب التشغيل قبل إقامة المشروع، أو الإنفاق على الدراسات التمهيديّة ودراسة الجدوى وتدريب العمال، وأي رسوم تسجيل وإعلان.

هـ- تكاليف براءات الاختراع والعلامات التجارية: وخاصة إذا تم دفعها مرة واحدة في بداية إنشاء المشروع.

و- تكاليف فترة الاختبار الأولى للمشروع: والذي يجرى على الآلات والمعدات قبل أن تبدأ في العملية الإنتاجية.

ز- تكاليف أخرى: وتتضمن تكاليف التأمين، والاحتياطي للطوارئ للمادية أو المالية، وهناك من يميز بين تكاليف الاستثمار الأولية التي تشمل عناصر الطاقة الإنتاجية التي تقام في فترة الإنشاء الأولى للمشروع، وتكاليف الاستثمار الإحلالية التي تتمثل في قيمة القطع التي يتم إحلالها محل القطع المستهلكة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية للمشروع.

2-2-1-2- تكلفة رأس المال العامل:

يمثل رأس المال العامل القيمة اللازمة لتشغيل المشروع لدورة إنتاجية، ويطلق عليها أيضا رأس المال الجاري لكونه يتكون من جميع الأصول الجارية أو المتداولة اللازمة لتشغيل المشروع، وينبغي التمييز بين إجمالي رأس المال العامل، وصافي رأس المال العامل، على اعتبار أن صافي رأس المال العامل يعتبر عنصرا ضمن تكاليف المشروع الاستثمارية، ويعرف رأس المال العامل بأنه مجموع الأصول الجارية، ويتكون من مجموعة من العناصر هي المخزون السلعي، وحسابات المدينين والدائنين، والنقدية والقروض قصيرة الأجل، واحتياطات الطوارئ.

المطلب الثاني: تقدير تكاليف الإنتاج والتشغيل

2-2-2-1- تقدير تكاليف التشغيل:

وتتعلق بقيمة المدخلات التي تستخدم في العملية الإنتاجية خلال فترة معينة، وتتضمن ثلاثة عناصر أساسية في حالة المشروع الصناعي، هي تكاليف المصنع (كالمدخلات الأولية، وتكاليف الموارد البشرية والبضاعة المرفوضة، وتكاليف حماية البيئة، وتكاليف الصيانة وقطع الغيار، والطاقة والوقود... الخ)، وتكاليف الإنتاج الثابتة (كتكاليف الخدمات من إشراف وجودة وتكاليف النقل الداخلي، وتكاليف التخزين للمنتجات... الخ)، والتكاليف الإدارية الثابتة (من أجور ومرتبات وخدمات الإدارة والمواد المكتبية...).

وتتضمن تكاليف الإنتاج الكلية ثلاثة عناصر هي: تكاليف التشغيل، وتكاليف الاهتلاك الرأسمالي، وتكاليف التمويل. وهناك جزءا من التكاليف الثابتة يدخل ضمن تكاليف الاستثمار (الاهتلاك) وجزء آخر يدخل ضمن تكاليف التشغيل (تكاليف الإنتاج الثابتة، والتكاليف الإدارية الثابتة)، بحيث تحسب تكاليف التشغيل بغض النظر عن طريقة سدادها (نقدا أم لأجل). وتتحدد تكاليف التشغيل بعاملين أساسيين هما حجم الإنتاج وأسعار المدخلات، ويتم التنبؤ بتكاليف التشغيل على مدى سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، إما بتحديد الكميات المتوقعة استخدامها من كل عنصر من عناصر الإنتاج على أساس حجم الإنتاج المتوقع في كل سنة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، ثم تحديد الأسعار المتوقعة لهذه العناصر، وبضرب الكميات في الأسعار يمكن الحصول على التكاليف المتوقعة لعناصر الإنتاج والتي بإضافتها إلى عناصر التكاليف الأخرى نحصل على تكاليف التشغيل، أو يتم التنبؤ بتكاليف التشغيل بناء على التكاليف التاريخية للمنشآت المماثلة للمشروع محل التقييم، وخاصة إذا كان المشروع ينتج سلعة قائمة، أما إذا لم تتوفر البيانات التاريخية فتتم الاستعانة بالخبراء المتخصصين في وضع تقديرات للتكاليف عند مستويات التشغيل المختلفة.¹

2-2-2-2- تقدير تكاليف التسويق:

وتتمثل في شقين، تكاليف التسويق المباشرة (كالتغليف وتكاليف البيع، وتكاليف الترويج والتوزيع)، وغير مباشرة وهي تتضمن التكاليف الثابتة لقسم التسويق (من أجور ومواد، وبحوث تسويق...)، وتقتضي بعض معايير تقييم الربحية التجارية حساب التكاليف السنوية الكلية (الثابتة والمتغيرة) من خلال معيار نقطة التعادل، مما يتطلب حساب

¹ - زهبة حوري، مرجع سابق، ص 84.

تكلفة كل صنف من الأصناف التي ينتجها المشروع، ثم تحدد بعد ذلك التكاليف الكلية السنوية على أساس مجموع كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة، كما تحدد التكاليف المتوسطة وفقا للصيغ التالية:¹

$$\text{متوسطة التكلفة الثابتة} = \text{التكاليف الثابتة} \div \text{حجم الإنتاج}$$

$$\text{متوسطة التكلفة المتغيرة} = \text{التكاليف المتغيرة} \div \text{حجم الإنتاج}$$

$$\text{متوسطة التكلفة الكلية} = \text{متوسطة التكاليف الثابتة} + \text{متوسطة التكاليف المتغيرة}$$

المطلب الثالث: تقدير صافي التدفقات النقدية

2-2-3-1- مفهوم صافي التدفقات النقدية:

المقصود بصافي التدفقات النقدية ما يلي:

- ❖ الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية الداخلة ويكون هذا الفرق إما موجبا أو سالبا، فإذا كان موجبا فيجب التخطيط لاستثمار ذلك الفائض، أما إذا كان سالبا فمن الضروري البحث مقدما عن مصادر لتمويل ذلك العجز حتى لا يتعرض المشروع لمخاطر العسر المالي؛²
- ❖ صافي التدفقات النقدية للمشروعات المقترحة محل الدراسة هو الفرق بين المدخلات والمخرجات النقدية للمشروع المقترح، سواء خلال فترة الإنشاء والتجهيز أو خلال العمر الإنتاجي المتوقع.³

على أساس أنه بعد تحديد كل من التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية تأتي الخطوة الموالية لمعرفة جدوى المشروع قبل خصم الضرائب وبعدها، وهذا من خلال مقابلة تكاليف التشغيل السنوية بالإيرادات المتوقعة لنفس

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005)، "دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 153.

² - محمد فريد الصحن، مصطفى أبو بكر، (2000)، "بحوث العمليات: مدخل تطبيقي لفاعلية القرارات التسويقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 210.

³ - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 225.

الفترة لاستخراج الصافي قبل خصم الضرائب، ثم بعد ذلك يتم قياس تأثير العبء الضريبي على ربحية المشروع وما إذا كان هناك جدوى من إقامة هذا المشروع في ظل هذا العبء من عدمه.

ومن ناحية أخرى تجى محاولة لمعرفة مدى تأثير الإعفاء الضريبي على اقتصاديات المشروع خاصة إذا كان هذا المشروع يتمته بهذا الإعفاء في ظل قوانين وتشريعات الاستثمار السائدة، حيث هناك أنواع معينة من المشروعات تمنح لها حوافز استثمارية تكون في شكل إعفاءات ضريبية مؤقتة أو إعفاءات ضريبية دائمة.¹

2-2-3-2- تقدير صافي التدفقات النقدية:

يتم الحصول على تقدير لصافي التدفقات النقدية للمشروع من خلال جدول التدفقات، والذي يحول كل الإيرادات المتوقعة إلى تدفقات نقدية داخلية، وكل التكاليف المتوقعة إلى تدفقات نقدية خارجية، ويستخرج صافي التدفقات النقدية بمقابلة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة على أن يراعى عدة اعتبارات لعل من أهمها:²

أ- القيمة المتبقية للمشروع، حيث يتم ترصيداها في آخر سنة من سنوات العمر الافتراضي للمشروع وإخضاعها للضريبة في هذه السنة شأنها شأن قيمة بنود الإيرادات المتوقعة.

ب- تعتبر قيمة القروض الممنوحة من البنوك أو أحد الدائنين من التدفقات النقدية الداخلة، أما قيمة الأقساط والخدمات التي تسدد وفاء لقيمة القرض فهي تدفقات نقدية خارجية.

ج- عدم اعتبار الاهتلاك من بنود التدفقات الخارجة باعتباره بندا محاسبيا فقط، ويستخدم الاهتلاك عند حساب قيمة الضرائب المستحقة على المشروع طالما أن قوانين الضرائب تسمح باعتباره من التكاليف واجبة الخصم تشجيعا وتحفيزا للمستثمرين، لذلك يتم إضافته في نهاية الجدول للحصول على صافي التدفقات النقدية.

د- مراعاة عدم وضع قيمة الضرائب خلال السنوات الأولى المعفاة من الضريبة بموجب القوانين المشجعة للاستثمار.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 241.

² - نفس المرجع، ص 242.

المبحث الثالث: معايير تقييم المشروعات الاستثمارية

يتم تقييم المشروع الاستثماري تجارياً وقومياً، فمن الناحية التجارية يتم تبين مدى صلاحية المشروع مالياً، أو ما مدى الربحية المتوقع الحصول عليها من الاستثمار. أما من الناحية القومية فيتم تبين مدى صلاحية المشروع قومياً، أو ما مدى الربحية الاجتماعية التي يمكن الحصول عليها من هذا المشروع. فالتقييم التجاري يكون بإتباع حالات التأكد السائدة في ظروف الاستثمار، حيث أننا نجد ظروف تسودها حالات التأكد، وأخرى تسودها ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

المطلب الأول: معايير تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل ظروف التأكد

نتناول فيما يلي المعايير المختلفة لتقييم المشروعات الاستثمارية، وذلك بافتراض سريات ظروف التأكد، والتي على أساسها يتم المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري ببدء تنفيذ المشروع في حالة ثبوت جدواه.

بعض هذه المعايير تتجاهل قيمة الوقت بالنسبة للنقود تماماً، بينما البعض الآخر يتضمن تعديلات الوقت للتدفقات النقدية، وسوف ندرس في البداية الطرق غير المعدلة بالوقت وتتضمن فترة الاسترداد، ومعدل العائد المحاسبي، دليل الربحية الغير محصوم، ثم سندرس الطرق المعدلة بالوقت والتي تتضمن صافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي، وأخيراً دليل الربحية.

وتوجد مجموعة من الافتراضات يجب مراعاتها قبل البدء في عملية التقييم هي:¹

- ❖ إيرادات وتكاليف المشاريع المستقبلية معروفة بدرجة كبيرة من التأكد؛
- ❖ التقييم يكون على أساس مالي بحت، بصرف النظر عن التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يمكن الاعتماد على أسعار السوق؛
- ❖ يكون التقييم على أساس صافي المنافع النقدية (صافي التدفقات النقدية) بعد الضريبة؛
- ❖ تتم النفقات في السنة الأولى للمشروع، أما الإيرادات تتحقق في نهاية كل سنة.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، (1998)، "الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 86.

حالة التدفقات النقدية الغير متساوية:

في بعض الأحيان نجد أن التدفقات النقدية الداخلة للمشروع تكون مختلفة ومتباينة من سنة لأخرى، وفي هذه الحالة تكون معادلة حساب فترة الاسترداد مختلفة عن معادلتها في حالة التدفقات النقدية المتساوية وعلاقتها كما يلي:¹

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{مجموع التدفقات النقدية} \div \text{عدد السنوات}}$$

$$= \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{متوسطة التدفقات النقدية}}$$

بالإضافة إلى الطريقتين السابقتين هناك طرق أخرى يمكن استعمالها في حساب فترة الاسترداد وذلك سواء في حالة التدفقات النقدية المتساوية أو الغير متساوية أو المفاضلة بين البدائل المختلفة المتاحة للمشروع.

طريقة التدفقات النقدية الجارية:

وفي هذه الطريقة يتم حساب فترة الاسترداد على أساس صافي التدفقات النقدية، أي بعد خصم الاهتلاك والضريبة وعلاقتها كما يلي:²

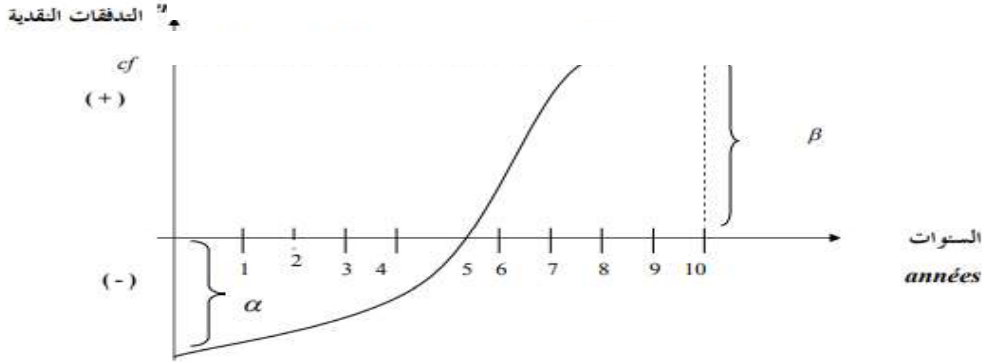
$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{صافي التدفقات النقدية}}$$

¹ - مرجع نفسه، ص 237.

² - أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني ، ص 238.

ويمكن تمثيل طريقة الاسترداد بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): حساب فترة الاسترداد



المصدر: نصر الدين مسعود، (2010)، "دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية

العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-الجزائر، ص 136.

ب- معدل العائد المحاسبي:

وهو عبارة عن نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستثمر، ويمكن حساب هذا المعدل بالنسبة للأموال المساهمة في المنشأة أو بالنسبة للاستثمارات الكلية، ويلاحظ أن صافي الربح هذا يقصد به صافي الربح بعد طرح أنواع التكاليف وأقساط الاستهلاكات كافة. وتتميز هذه الطريقة بسهولة عمليات احتساب الربح وبأساليب محاسبية متعددة، لهذا السبب سميت بمعدل العائد المحاسبي. ولاختلاف الربح على مدى سنوات عمر المنشأة يفضل حساب هذه النسبة في السنة التي تعد بياناتها عادية أو يمكن حساب متوسط الربح لعدد سنوات التشغيل ثم يتم القسمة على رأس المال المستثمر.¹

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط صافي الربح السنوي بعد الضريبة خلال حياته الإنتاجية} \div \text{متوسط قيمة الاستثمار المبدئي في الاقتراح الاستثماري}) \times 100\%$$

من خلال الرسم البياني يتوضح لنا أن فترة الاسترجاع تتحدد عندما تتساوى التدفقات النقدية السالبة α والتدفقات النقدية الموجبة β أي هي المدة التي يتم استرجاع فيها المبلغ الاستثماري الأولي وبالتالي يكون عندها التدفقات النقدية CF المتراكمة مساوية للصفر.

¹ - يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، (2005)، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 132 - 133.

وبصفة عامة هناك 3 حالات:¹

- ❖ إذا كان معدل العائد المحاسبي يساوي معدل العائد الأمثل فإن المشروع يعتبر مقبولاً؛
- ❖ إذا كان معدل العائد المحاسبي أصغر من معدل العائد الأمثل فإن المشروع يعتبر مرفوضاً؛
- ❖ إذا كان معدل العائد المحاسبي أكبر من معدل العائد الأمثل فإن المشروع يعتبر مقبولاً.

هناك وجهات نظر عديدة لكيفية احتساب هذه النسبة، حيث يمكن حساب بسط ومقام النسبة بصور مختلفة ويؤدي الأمر إلى نتائج متباينة مثل (هل يؤخذ بعين الاعتبار في بسط النسبة صافي الربح قبل الضريبة أو بعدها، أم مجمل الدخل، أو صافي الدخل التشغيلي... الخ، وكذلك بالنسبة إلى المقام هل يؤخذ بعين الاعتبار الاستثمار المبدئي أم متوسط الاستثمار، أو رأس المال العامل، أو إجمالي المبلغ... الخ)، لذا لا بد من الحذر عند احتساب أو استخدام هذه النسبة كمؤشر مالي للتقييم أو الرقابة على الأداء.

ج- دليل الربحية الغير مخصوص:

ويمكن تعريفه بأنه " نسبة التدفقات النقدية الداخلة إلى التدفقات النقدية الخارجة". وهذا المعيار يعبر عن نسبة

الأرباح المحققة من استثمار وحدة نقدية وعلاقته كالتالي:²

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة}} = \text{دليل الربحية الغير مخصوص}$$

وفيه نجد 3 حالات:

- ❖ إذا كان دليل الربحية يساوي الواحد فإن الوحدات النقدية لا تحقق لا ربح ولا خسارة؛
- ❖ إذا كان دليل الربحية أكبر من الواحد فإن ذلك يعني أن كل وحدة نقدية تحقق ربحاً؛
- ❖ إذا كان دليل الربحية أصغر من الواحد فإن ذلك يعني أن كل وحدة نقدية تحقق خسارة.

¹ - يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، مرجع سابق، ص 134.

² - خليل محمد خليل عطية، مرجع سابق، ص 88.

2-3-1-2- معيار التقييم المخصصة:

أ- معيار صافي القيمة الحالية:

تعرضت طريقتي فترة الاسترداد ومعدل العائد المحاسبي لانتقادات عديدة أهمها أنها تتجاهل فكرة القيمة الزمنية للنقود حيث أنهما يركزان على حجم التدفق النقدي ولا يأخذان في الحسبان توقيت حدوث ذلك التدفق، فاختلاف توقيت التدفقات النقدية قد يؤدي إلى تفضيل مشروع عن آخر، إذا كانت التدفقات النقدية لمشروع معين أكبر في السنوات الأولى لحياة هذا المشروع.

والمنطق الأساسي لهذا المدخل يستند على مفهوم أن الوحدة النقدية المستلمة بعد عام من اليوم تختلف في قيمتها عن الوحدة النقدية التي تستلم اليوم والسبب في ذلك أن استخدام الوحدة النقدية خلال العام تتضمن تكلفة معينة، فإذا لم يستخدم هذا المبلغ في استثمار معين يمكن إيداعه في البنوك والحصول على عائد محدد على هذا الاستثمار. وللمساعدة في التوصل إلى القيم الحالية يتم استخدام جداول معينة يطلق عليها "جداول القيمة الحالية" وهي مستخدمة في مجال الرياضيات المالية وتفيد في تقييم اقتراحات الإنفاق الاستثماري.

يتم حساب صافي القيمة الحالية عن طريق إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لاستثمار معين خلال حياته الإنتاجية مخصصة بتكلفة الأموال وطرحها من قيمة الاستثمار المبدئي للمشروع، فإذا كان صافي القيمة الحالية موجب يتم قبول المشروع، وفي حالة وجود أكثر من مشروع يتم قبول ذلك المشروع الذي يتضمن أعلى صافي قيمة حالية موجبة، ويلاحظ أنه في حالة امتداد دفع التكلفة الاستثمارية لعدد من السنوات يتم أيضاً إيجاد القيمة الحالية لهذا المدفوعات.¹

ويمكن التعبير عن معادلة صافي القيمة الحالية كالآتي:²

$$ص ق ح = \sum_{s=1}^n \frac{م س (خ + 1)^{-س}}{ك}$$

1 - محمد فريد الصحن، مرجع سابق، ص ص 216 - 218.

2 - محمد فريد الصحن، مرجع سابق، ص 219.

حيث:

م: التدفق النقدي المتوقع.

خ: معدل الخصم.

ك: تكلفة الاستثمار المبدئي.

س: عدد السنوات.

ن: عدد سنوات المشروع.

ويعبر معدل الخصم الذي سيتم به خصم التدفقات النقدية عن تكلفة الأموال أو الحد الأدنى من العائد المرغوب، وهناك العديد من الطرق المستخدمة لتحديده مثل تكلفة السندات المضمونة، وتكلفة الأسهم الممتازة، وتكلفة الأسهم العادية، ولكن ما يهمنا ايضاحه هنا أنه كلما زاد الخطر المرتبط بتدفق العوائد كلما زاد معدل الخصم المستخدم وذلك بسبب وجود علاقة عكسية بين القيمة الحالية للوحدة النقدية الواحدة ومعدل الخصم.

ب- معدل العائد الداخلي:

يتمثل هذا المعيار في المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري، وبمعنى آخر هو معدل الخصم الذي عنده تكون صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري مساوية للصفر. ويعرف على أنه معدل الخصم الذي تكون نتيجة القيمة الحالية له تساوي صفر، وهو يفسر عادة بالأرباح المتوقعة التي يولدها القرار الاستثماري. وبشكل عام إذا كان المعدل أعلى من تكلفة رأس المال المشروع فإن هذا المشروع سيمثل قيمة مضافة للمشروع.

وإذا افترضنا أن معدل العائد الداخلي يساوي ع، يمكن حساب قيمته باستخدام الصيغة التالية:¹

$$K = \sum_{s=1}^n \frac{M_s}{(1+E)^s}$$

¹ - عبد الكريم يعقوب، مرجع سابق، ص 93.

حيث:

ع: معدل العائد الداخلي، ك: تكلفة الاستثمار المبدئي، ن: العمر المتوقع للمشروع، م س: التدفق النقدي للسنة س.

ويلاحظ أنه رغم أن معدل تكلفة النقود لا تدخل في إجراءات حساب معدل العائد الداخلي فإنه تتم مقارنة هذان المعدلان ببعضهما، فإذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل تكلفة النقود فيعتبر المشروع مربحاً، وعلى العكس من ذلك يعتبر المشروع غير مربح إذا كان معدل العائد الداخلي أصغر من معدل تكلفة النقود.

ج- معيار دليل الربحية:

يتم الحصول على دليل الربحية، والذي يعرف بمعدل المنافع/ التكلفة، عن طريق قسمة القيمة الحالية للعوائد المتوقعة (صافي التدفقات النقدية الداخلة) على قيمة الاستثمار المبدئي، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:¹

$$\text{دليل الربحية} = \sum_{s=1}^n \frac{m_s}{(1+x)^s} \div k$$

ويمكن حساب دليل الربحية بطريقة أخرى من خلال المعادلة التالية:²

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة

= دليل الربحية

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة

¹ - محمد فريد الصحن، مرجع سابق، ص 323.

² - خليل محمد خليل عطية، مرجع سابق، ص 88.

ومن هنا يكون أمام متخذ القرار ثلاث احتمالات:

- ❖ إذا كانت قيمة دليل الربحية أكبر من واحد صحيح فهذا معناه أن المشروع يتمتع بصافي قيمة حالية موجب وهنا يقبل المشروع حيث يحقق عائدا يفوق تكاليفه بل ويتبقى عائد لملاك المشروع؛
 - ❖ أما إذا كان الرقم أقل من الواحد صحيح فهذا يشير إلى عدم قبول المشروع بسبب أن عوائده لا تغطي تكاليفه الاستثمارية؛
 - ❖ أما في حالة تساوي قيمة الدليل لواحد صحيح فإن القرار يتأرجح بين الرفض والموافقة حيث أن عوائد المشروع تغطي فقط تكاليفه الاستثمارية.
- وفي حالة تعدد المشروعات التي يتعين المفاضلة بينها فإنه يتم ترجيح المشروع الذي يحقق أكبر قيمة موجبة تزيد عن الواحد الصحيح.

المطلب الثاني: معايير تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة

إن نموذج التقييم في ظل ظروف التأكد والذي تم معالجته سابقا يعتبر نموذج مثاليا جدا، إذ أن تلك الظروف غالبا ما تكون غير واقعية في الوقت الراهن، فليس هناك أي مشروع استثماري، لا يحمل قدرا من المخاطر، ففي الواقع العملي لا يمكن معرفة كل العوامل التي تدخل في حسابات ربحية المشاريع، وحتى إن تم معرفة العوامل فإنه ليس هناك طريقة لتقدير هذه العوامل بدرجة تأكد 100%، وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات الكاملة عن المستقبل إلا أن متخذ القرار الاستثماري قد يكون لديه تجارب من الماضي تمكنه من تحديد احتمال تحقق كل ظرف من هذه الظروف مستقبلا، وبالتالي يمكن تعريف حالة المخاطرة بأنها الحالة التي تكون فيها التوزيعات الاحتمالية لكل القيم الممكنة للتدفقات النقدية وفي أي فترة مستقبلية معروفة، ولكن متخذ القرار الاستثماري لا يعرف مقدما وعلى وجه التأكيد أي من هذه الظروف سوف تقع مستقبلا،¹ مما يستدعي الأمر استخدام الأدوات الإحصائية وأدوات بحوث العمليات لدراسة وتقييم المشروع في ظل ظروف المخاطرة، ويمكن ذكر باختصار أهمها فيما يلي:

¹ - سفيان فنيط، (2006)، " التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 69.

2-3-2-1- المعايير الإحصائية:

أ- معيار القيمة المتوقعة لصافي التدفقات النقدية:

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقدير نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة وفقا لقيم احتمالية معينة تعكس مدى الاختلاف المتوقع في الظروف الاقتصادية المتباينة التي يمكن أن تتحقق في ظلها نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة، حيث يتم تقدير التدفق النقدي الصافي أو العائد الصافي المتوقع في ظروف التفاؤل وظروف التشاؤم. وتمثل القيمة المتوقعة لصافي التدفق النقدي لفرصة استثمارية ما بمجموع حاصل ضرب صافي التدفق النقدي لكل فرص استثمارية في احتمالات تحققة في كل من ظروف التفاؤل والتشاؤم.¹

ويمكن التعبير على القيمة المتوقعة لصافي التدفقات النقدية بالعلاقة التالية:²

القيمة المتوقعة لصافي التدفق النقدي = (التقدير التفاؤلي للتدفق النقدي الداخل × الاحتمال المناظر له) + (التقدير الأكثر احتمالا للتدفق النقدي الداخل × الاحتمال المناظر له) + (التقدير التشاؤمي للتدفق النقدي الداخل × الاحتمال المناظر له)

$$E(VAN) = \sum_{j=1}^n VANGPG$$

حيث:³

$E(VAN)$: القيمة المتوقعة لصافي التدفقات النقدية، $VANJ$: صافي التدفقات النقدية تحت كل ظرف.

PJ : احتمال الحدوث، n : عدد الاحتمالات الممكنة.

وللتقييم والمفاضلة على أساس هذه الطريقة نجد حالتين:

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، (2002)، "دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 297.

² - محمد عثمان إسماعيل حميد، (1988)، "أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 199.

³ - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 297.

1- حالة وجود مشروع واحد:

$$E(VAN) > 0 \text{ : فالمشروع مقبول.}$$

$$E(VAN) < 0 \text{ : فالمشروع مرفوض.}$$

2- حالة وجود أكثر من مشروع:

في حالة تواجد أكثر من مشروع معروض على متخذ القرار فإنه يختار المشروع الذي لديه أكبر قيمة متوقعة لصافي التدفقات النقدية VAN.

ب- التباين والانحراف المعياري:

يتم حساب التباين ثم الانحراف المعياري لكل اقتراح وذلك بطرح القيمة المتوقعة للتدفق النقدي الداخل من القيمة المتوقعة المحتملة المناظرة لكل حالة أو وضع وبذلك نصل إلى الانحراف للقيمة عن القيمة المتوقعة. بعد ذلك يتم حساب مربع القيمة السابقة (أي مربع الانحراف للقيمة عن القيمة المتوقعة)، ثم يضرب مربع الانحراف في احتمال الحدوث المناظر، وبذلك نصل إلى التباين لكل من هذه الاحتمالات. يتم بعد ذلك جميع التباينات المناظرة لمختلف الاحتمالات لنصل إلى التباين والذي يرمز α^2 ثم يحسب من ذلك الانحراف المعياري (VAN) $\alpha = \sqrt{\alpha^2}$ أي الجذر التربيعي للتباين.¹

ويمكن إيجاد الانحراف المعياري بالمعادلة التالية:²

$$\alpha^2 (VAN) = \sum_j^n = 1 p_j [VAN_j - E(VAN)]$$

1 - عبد الغفار حنفي (2009)، "تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 281.

2 - نعيم نمر داود، (2011)، "دراسة الجدوى الاقتصادية"، دار البداية، عمان، الأردن، ص 184.

ويعتبر الانحراف المعياري أحد مقاييس التشتت المطلقة، بحث يتم عن طريقه تقييم درجة مخاطر عدم التأكد للمشروعات الاستثمارية من خلال تحديد درجة تشتت القيم الاحتمالية المقدرة للتدفق النقدي الداخل، وانحرافها عن القيمة المتوقعة لها، وذلك طبقاً لشكل التوزيع الاحتمالي لكل مشروع استثماري.¹

كلما انخفض هذا الانحراف كان ذلك مستحسنًا للدلالة على انخفاض درجة المخاطرة، ويتم الاسترشاد بمقياس الانحراف المعياري في المقاضلة بين المشاريع الاستثمارية خاصة إذا تساوت القيمة المتوقعة لصافي التدفقات، كما يتم اختيار المشروع الذي لديه أقل قيمة للتباين أو الانحراف المعياري بمعنى تفضيل المشروع الذي لديه تشتت أقل للقيمة المتوقعة عن القيمة المركزية وهي التوقع الرياضي $E(VAN)$.

والخطوات التالية تبين كيفية قياس وتقييم المخاطر المصاحبة للمشروع الاستثماري وفقاً لأسلوب الانحراف المعياري:²

- ❖ تحدد درجة انحراف قيم التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها من خلال حساب الانحراف المعياري، ورسم منحى التوزيع الاحتمالي، ثم تحسب المساحة تحت المنحنى؛
- ❖ تختبر درجة الانحراف، باستخدام اختبار ستودنت T أو اختبار فيشر F للمساحة تحت منحى التوزيع الاحتمالي الطبيعي، مع مراعاة الآتي:

- 1- أن يكون التوزيع الاحتمالي للمشروع الاستثماري معتدلاً؛
- 2- أن تكون المشروعات الاستثمارية مستقلة عن بعضها البعض، بحيث أن اختيار أحد المشروعات لا يمنع احتمال اختيار مشروع آخر؛
- 3- أن يكون للمشروعات الاستثمارية، التي يتم المقاضلة بينها نفس التباين؛
- 4- حساب نسبة أو درجة المخاطرة لكل مشروع بحساب معامل الاختلاف؛
- 5- حساب معامل التأكد لتعديل التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بناءً على نسبة المخاطرة؛
- 6- اختيار مشروع ذو الانحراف المعياري ونسبة المخاطرة الأقل؛

¹ - محمد عثمان إسماعيل حميد، (1998)، "أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 281.

² - زهبة حوري، مرجع سابق، ص 134.

فتحليل الحساسية يقصد بها مدى تأثير ربحية المشروع المقترح بالتغيرات التي تحدث في أحد العوامل المستخدمة في تقييم تلك المتغيرات وتلك العوامل هي: كمية المبيعات، أسعار المواد والمنتجات، مستوى الطاقة الإنتاجية المستغلة، العمر الاقتصادي للمشروع إضافة إلى مدى التغير الحادث في تكلفة رأس المال.¹

فتحليل الحساسية يعمل على قياس صافي العائد النقدي المتوقع على صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي.

وفي تحليل الحساسية نستعمل عدة طرق:²

1- دليل الحساسية: يمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{د س} = \frac{\Delta \text{ م ع أ} \times \text{ق م}}{100 \times (\text{ق ن} - \text{ق م})}$$

م ع أ: التغير المطلق في معدل العائد الداخلي.

ق م: القيمة المبدئية للعنصر محل التحليل.

ق ن: القيمة النهائية للعنصر محل التحليل.

وكلما ارتفع دليل الحساسية كلما ارتفعت درجة حساسية معدل العائد الداخلي المتوقع للتغيرات التي تحدث في قيمة العنصر محل التحليل.

2- معامل الحساسية: وتعطي علاقته كما يلي:

$$\text{معامل الحساسية} = \frac{\Delta \text{ م}}{\text{م}} \times \frac{\text{ل}}{\Delta \text{ ل}}$$

¹ - أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مرجع سابق، ص 269.

² - مرجع سابق، ص ص 270 - 271.

حيث:

ل: المتغير المستقبل.

م: المتغير التابع.

ووفقا لهذه الطريقة نجد الحالات التالية:

- ❖ إذا كان $1 < \emptyset$: ذلك يعني أن المتغير التابع حساس للتغيرات في المتغير المستقبل.
- ❖ إذا كان $1 = \emptyset$: ذلك يعني أن حدوث أي تغيير في المتغير المستقل بنسبة معينة يترتب عليه حدوث نفس التغير في المتغير التابع وبنفس النسبة.
- ❖ إذا كان $1 > \emptyset > 0$: فذلك يعني أن المتغير التابع غير حساس نسبيا للتغيرات في المتغير المستقل.
- ❖ إذا كان $0 = \emptyset$: فذلك يعني أن المتغير التابع غير حساس بالنسبة للمتغير المستقل.

ب- نموذج شجرة القرارات:

يعتبر نموذج شجرة القرارات أحد النماذج الحديثة ليس فقط في تحليل المخاطرة وعدم التأكد بل وفي المفضلة بين البدائل الاستثمارية الماحة، ويرى بعض الكتاب أن: شجرة القرارات هي شكل بياني يوضح تتابع القرارات المتوقعة في ظل الحالات الممكنة. وتتكون شجرة القرار من مجموعة من الفروع ويمثل كل فرع منها بديل من البدائل المعروضة، وكل فرع رئيسي في الشجرة يتفرع منه عدة فروع تابعة تمثل الأحداث المتوقعة. ويعتبر نموذج القرارات من أفضل الأدوات التحليلية لاتخاذ القرارات في ظل حالات عدم التأكد والمخاطرة، وتوضح شجرة القرارات لمتخذ القرار الاستثماري كافة العوامل المتعلقة باتخاذ القرار، وكذا كافة البدائل، والعائد المتوقع لكل بديل في ظل كل حدث من الأحداث المتوقع حدوثها.¹

ويتوقف عدد البدائل الممثلة بفروع شجرة القرارات على عدد المتغيرات التي قد يشملها التحليل باستخدام هذا النموذج، وكلما زادت المتغيرات الداخلة في التحليل كلما كان أسلوب شجرة القرارات أكثر تعقيدا ويتطلب الأمر في هذه الحالة استخدام الحاسب الآلي في حل المشكلة.

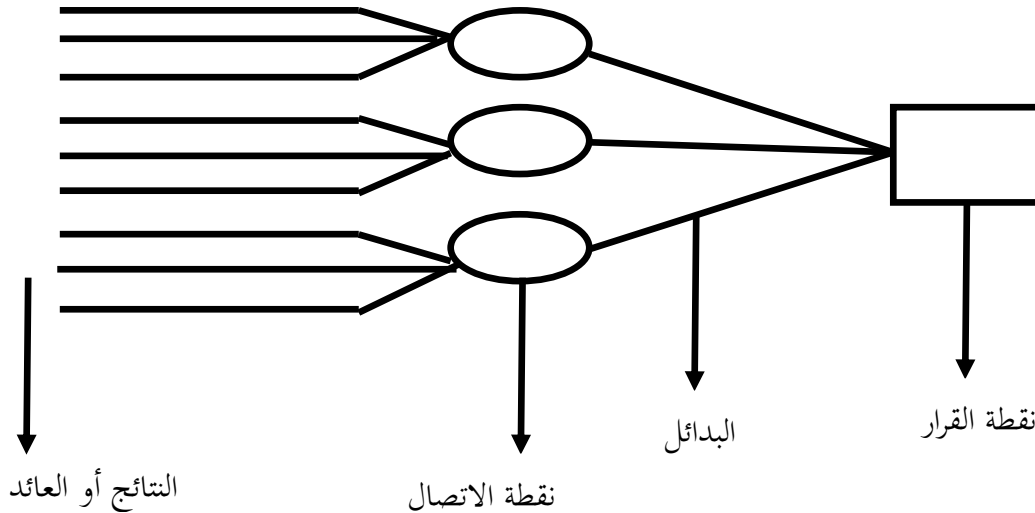
¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 316.

وحق يمكن الاعتماد على أسلوب شجرة القرارات الاحتمالية في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والاختيار بينها، يتعين إتباع الخطوات التالية:¹

- 1- ترسم مربع كنقطة بداية للرسم البياني والذي يعتبر نقطة اتخاذ القرار النهائي أو قرارات التحول؛
- 2- تتفرع من المربع خطوط مستقيمة كل خط يمثل أحد البدائل الممكنة مع كتابة اسم البديل عليه؛
- 3- ينتهي كل بديل من البدائل بدائرة صغيرة تمثل نقطة حدث تعبر عن أحد المراحل التي يمر بها تنفيذ البديل؛
- 4- يتفرع من نقطة الحدث فروع مستقيمة يكتب عليها التدفق الداخلى المتوقع منه مع احتمال وقوعه بحيث مجموع الاحتمالات لكل فرع يساوي الواحد الصحيح؛
- 5- يتفرع من نقطة اتخاذ القرار الأول فروع تمثل الحلول البديلة تنتهي بنقطة حدث تتفرع منها فروع مستقيمة تمثل التقديرات المختلفة للتدفق النقدي مع احتمالات وقوعها؛
- 6- تتكرر نفس الخطوات السابقة بنفس الأسلوب مع تعدد نقاط اتخاذ القرارات الفرعية الواجب اتخاذها قبل القرار الاستثماري النهائي.

والشكل التالي يوضح أكثر هذه الخطوات:

الشكل رقم (2-2): نموذج شجرة القرار



المصدر: سفيان فييط، (2006)، "التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة"، مذكرة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 76. مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة .

¹ - علي حسين علي، مؤيد عبد الحسين، (1999)، " نموذج القرارات الإدارية"، الجزء الأول، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ص 93.

اعتماداً على البيانات والمعلومات المتاحة التي توضحها شجرة القرارات يتم استخدامها في عملية التقييم، وحتى تتم عملية التقييم والمفاضلة بين البدائل المتاحة يتعين أن تبدأ عملية التقييم من نهاية الشجرة، رجوعاً إلى الخلف (إلى بداية الشجرة)، حيث يختار البديل الاستثماري الذي يحقق أفضل النتائج أي الذي يحقق أعلى قيمة نقدية متوقعة.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد

إن تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة يكون على أساس تواجد تجارب ماضية كافية تمكن من معرفة الظروف الممكنة الحدوث مستقبلاً ومعرفة احتمالات حدوثها.

إلا أنه في الغالب ما يكون القائمون بالدراسة أمام عدد من الظروف التي يمكن أن تتحقق مستقبلاً لكن دون تواجد معلومات أخرى أو بيانات ماضية تمكن من تحديد احتمالاتها وعليه فإن حالة عدم التأكد هي الحالة التي لا تتوفر فيها المعلومات الكافية للقيام بالتوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية لمشروع معين على عكس حالة المخاطرة، كذلك ظروف عدم التأكد هي الحالة تصف موقفاً لا يتوافر فيه القرار الاستثماري بيانات ومعلومات تاريخية كافية لتقدير توزيع احتمالي موضوعي، والأمر الذي يتطلب من المستثمر أن يضع تصورات معينة للتوزيعات الاحتمالية: أي هي الحالة التي يصعب على صاحب القرار إعطاء تقديرات احتمالية للحوادث المستقبلية.¹

وعليه نجد ظروف حالة المخاطرة يختلف عن حالة عدم التأكد فيما يلي:²

❖ تسود وضعية المخاطرة إذا اشتملت ظاهرة ما بتوزيع احتمالي موضوعي لنتائج معينة؛

❖ تسود وضعية عدم التأكد إذا لم ترفق ظاهرة ما بأي توزيع احتمالي موضوعي لنتائج معينة.

كما نشير إلى بعض صناعات القرار لا يهتمون بالترقية بين ظروف المخاطرة وظروف عدم التأكد بل يستخدمون كلمتي الخطر وعدم التأكد لنفس المعنى وبالتالي سنحاول عرض بعض الطرق التي تساعدنا في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل هذه الظروف، مركزين بذلك على نظرية الألعاب الإستراتيجية.

¹ - نصر الدين بن مسعود، مرجع سابق، ص 189.

² - نفس المرجع.

نظرية الألعاب الإستراتيجية:

تعتبر نظرية الألعاب أحد أساليب بحوث العمليات والتي هي أحد الأساليب الكمية الداعمة لقرار المؤسسة، حيث ظهرت وتطورت هذه النظرية على يد العالم الرياضي، الفرنسي، المعروف (Emile Proger) ¹.

خلال الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في سنة 1921، وبعد ذلك توسعت وتطورت هذه النظرية، حيث أشاف إليها العالم الهولندي (Von Neumann) ².

الكثير من التطوير والتحليلات وذلك سنة 1928، إلا أن أبحاثه لم تنتشر حتى عام 1944 وتم نشرها مع العالم (Morgenstern) ³.

ولنظرية الألعاب مسميات أخرى شكل نظرية المباريات أو المنافسة ولكن المضمون واحد وهو إن لهذه النظرية دور مهم في عملية اتخاذ القرار خاص في مجال الاستثمار، بحيث يقام المشروع في محيط بظروف غير أكيدة والعناصر التي تنشط فيه تنشط على أساس إستراتيجية معدة مسبقا، وبالتالي المستثمر يكون في مواجهة المجهول، أي أن نوع الظروف التي يمكن أن تحدث مستقبلا مجهولا تماما، وتحليل القرار في هذه الحالة يستدعي استعمال نظرية الألعاب الإستراتيجية.

وتقوم نظرية الألعاب على اعتبار وجود عدة أطراف متنافسة (على أقل طرفين) تشتترك في المباراة، بحيث كل طرف يتصرف على أساس التصرف المتوقع للطرف الأخر أو الأطراف الأخرى، وبالتالي القائم على تقييم المشروع، يعتبر هؤلاء الأطراف منافسون في السوق حتى والظروف الطبيعية الممكنة الوقوع طرفا منافسا في المباراة.

وعليه يبني القائم على تقييم المشروع تصرفاته وتوقعاته على أساس التصرف المتوقع من الخصم، ويحدد القيمة الاقتصادية للمشروع حسب الظروف المتوقعة، ويتصرف على أساس تحقيق هذه الظروف حسب تصوره، وهناك عدة معايير مستعملة في هذه الطريقة سنأخذ منها:

يمكن تطبيق هذه الطرق عمليا بإعداد جدول يمثل مصفوفة القرار بحيث يتكون من أعمدة توضيح لنا مختلف الظروف المستقبلية أو الحالات الممكنة الوقوع مستقبلا وصفوف توضيح المشاريع أو البدائل المطروحة للتقييم والمفاضلة وهذا بالشكل التالي:

¹ - حميد ناصر حميد الفتال، دلال صادق مصطفى الجواد، (2008)، "بحوث العمليات"، دار البيازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 321.

² - مؤيد الفضل، (2008)، "الأساليب الكمية والنوعية لدعم القرارات المنظمة"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 653.

³ - حميد ناصر حميد الفتال، دلال صادق مصطفى الجواد، مرجع سابق، ص 321.

الجدول رقم (1-2) مصفوفة القرار

x	Y	Y1	Y2YjYn
X ₁		a ₁₁	a ₁₂	a _{1j}	a _{1n}
X ₂		a ₂₁	a ₂₂	a _{2j}	a _{2n}
X ⁱ		a _{i1}	a _{i2}	a _{ij}	a _{in}
X ^m		a _{m1}	a _{m2}	a _{mj}	a _{mn}

المصدر: مؤيد الفضل، (2008)، " الأساليب الكمية والنوعية لدعم القرارات المنظمة"، ط1، مؤسسة

الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 655.

حيث:

Y_j ($j= 1.2.3.....n$) تمثل الأحداث أو الظروف الممكنة الوقوع في المستقبل.

x_i ($i=1.2.3...m$) تمثل البدائل أو المشاريع المقترحة أمام متخذ القرار.

a_{ij} العائد المتوقع عن كل بديل أو القيمة الاقتصادية للمشروع والناجحة في الظرف المقابل.

ومن خلال هذا الجدول يمكن تطبيق الطرق التالية:

2-3-1- معيار أكبر الأرباح في أسوأ الظروف (Le critère Max – min): نظرا لعدم المعرفة الكاملة

بالظروف المستقبلية يضع القائم بدراسة المشروع توقعات على اعتبار أن أسوأ الظروف هي التي ستحقق، وتعتبر هذه

النظرة تشاؤمية للمستقبل، ويكون التصرف على أساسها خوفا من أن تكون هناك نتائج غير مواتية والممكنة الحدوث

مستقبلا ومن تم الاستعداد لها مسبقا وبالاعتماد على الجدول السابق رقم (مصفوفة القرار) يتخذ القرار على أساس هذا

المعيار من خلال اختيار أسوء قيمة اقتصادية a_{ij} من كل بديل (مشروع X_i) .

حسب الظروف المستقبلية Y_j ، وبعدها يتم اختيار أفضل قيمة من بين القيم التي يتم اختيارها وعليه سمي¹

بمعيار التشاؤم. ويمكن توضيح ذلك بأكثر تفصيلا من خلال ما يلي:

إذا افترضنا لدينا الجدول التالي:

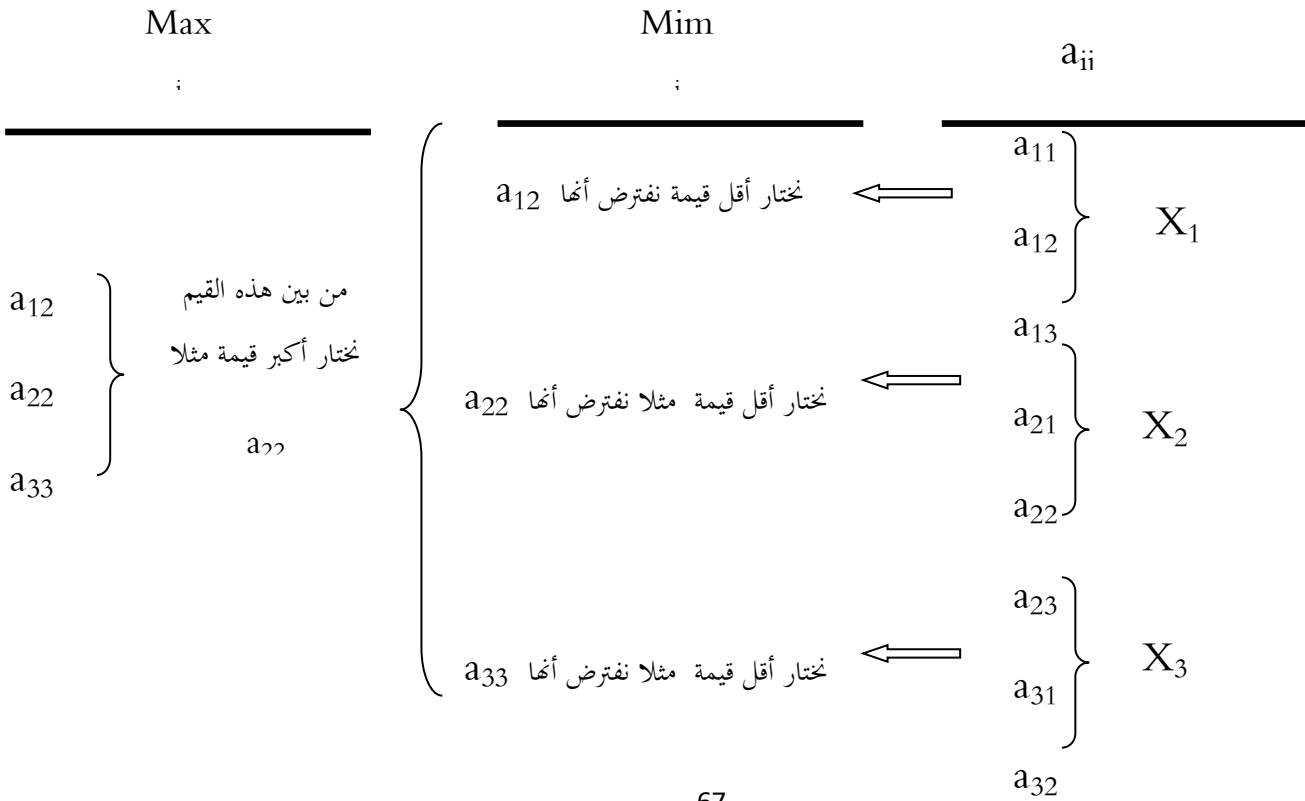
¹ - حميد ناصر حميد الفتال، دلال صادق مصطفى الجواد، مرجع سابق، ص 246.

$Y_i \backslash X_i$	Y_1	Y_2	Y_3
X_1	a_{11}	a_{12}	a_{13}
X_2	a_{21}	a_{22}	a_{23}
X_3	a_{31}	a_{32}	a_{33}

من أجل توضيح الحل يمكن تحويل الجدول إلى مصفوفة القرار التالية:

$$A_i \begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{pmatrix}$$

ثم يمكن توضيح كذلك الحل أكثر من خلال:



أي نختار أقصى قيمة من بين القيم الدنيا $\text{Max}_i \min_j (a_{ij})$

وبالتالي القرار هو اختيار المشروع X_2 مع الظرف Y_2 .

2-3-3-2- معيار أكبر الأرباح في أفضل الظروف (Le critère Maxi - Max):

هذا المعيار عكس المعيار السابق حيث يتصرف القائم بتقييم المشروع على أساس نظرة تفاؤلية، ويعتبر أن أحسن الظروف هي التي ستتحقق مستقبلاً.

ومن تم يختار المشروع الذي لديه أكبر قيمة اقتصادية في أحسن ظرف ممكن.

وبالاعتماد على الجدول رقم (01) السابق دائماً نستطيع على أساس هذا المعيار اختيار البديل أو المشروع (X_i) الذي يعطي أعلى قيمة اقتصادية (a_{ij}) وذلك من خلال تحديد أي قيمة (a_{ij}) لكل بديل (X_i) حسب لكل ظرف (Y_j) ، ثم بعدها نختار أفضل قيمة من بين القيم التي يتم تحديدها، فيكون البديل المقابل لتلك القيمة هو البديل الأمثل وعليه يمكن تسمية هذا المعيار بمعيار التفاؤل¹.

وبنفس الطريقة السابقة يتم اختيار أفضل قيمة $\text{Max}_i \text{Min}_j (a_{ij})$.

2-3-3-3- معيار الواقعية هوروكز (Hurnicz):

إن حالة التفاعل المفرط والتشاؤم المفرط أمر غير عقلائي ويمكن أن يكون ذلك نادراً، وعليه قد نلجأ إلى تعديل هذه الحالة بالاعتماد على معيار الواقعية (هوروكز) وهذا بإدخال ما يسمى بمعدل التفاعل أو الموازنة بين التفاؤل والتشاؤم وذلك باختيار قيمة لمعامل الواقعة α بحيث يأخذ قيماً ما بين 0 و 1 فعند ما تكون قيمة α قريبة من الواحد الصحيح، فإن ذلك يعني صانع القرار يميل إلى التفاؤل والعكس إذا ما اقتربت قيمة α من الصفر، فإن ذلك يعني أن صانع القرار يميل إلى التشاؤم في المستقبل ويمكن حساب القيمة الاقتصادية لكل مشروع بديل على أساي العلاقة التالية:²

$$\text{القيمة الاقتصادية لكل بديل} = \text{القيمة في أحسن ظروف ضرب } \alpha + \text{القيمة في أسوأ الظروف ضرب } (1 - \alpha)$$

¹ - حميد ناصر حميد الفتال، دلال صادق مصطفى الجواد، مرجع سابق، ص 295.

² - مرجع نفسه، ص 298.

ثم نختار المشروع الذي يعطي أكبر قيمة اقتصادية مرجحة بمعامل التفاؤل.

ويعبر عن المعيارى بالعلاقة التالية $Maxi [\alpha Max_j (a_{ij}), (1-\alpha) Min_j (a_{ij})]$ ويمكن الإشارة أن α هي عبارة عن قيمة احتمالية تستعمل لأخذ موقف الوسط بين المعيارين السابقين.

2-3-3-4- معيار القيم المتساوية (لا بلاس La place):

إذا لم يمكن لدينا معلومات عن احتمال حدوث الحالات الطبيعية فإنه من الأفضل افتراض الاحتمالات متساوية وللاختيار أفضل بديل فإننا نأخذ عادة الوسط الحسابي لكل القيم الاقتصادية a_{ij} المحصل عليها من كل بديل X_i ومن تم نختار البديل (المشروع) الذي يقابل أعلى وسط حسابي في حالة الأرباح أو أقل وسط حسابي في حالة التكاليف.

2-3-3-5- معيار الأرباح الضائعة (Le critère du regret minimax):

في بعض الأحيان، وعند اختيار أحد المشاريع المعرضة للمفاضلة من طرف متخذ القرار، قد يتبين بعد تنفيذ المشروع أن الأرباح المحققة في هذا البديل أقل من ذلك التي كان ممكن تحقيقها من بديل آخر، وهنا يتأسف على الأرباح المضاعة، ولتجنب هذه الوضعية يمكن استخدام هذا المعيار للتخفيض قدر الإمكان من الأرباح المضاعة، وعليه سمي بمعيار الندم وهو الفرق بين العائد الأمثل (a_{ij}) والعائد الحقيقي (a_{ij}) الذي يتم الحصول عليه وبعبارة أخرى فهو يساوي المبلغ المفقود بسبب عدم اختيار (a_{ij}) أفضل البدائل.

وهنا تصبح لدينا مصفوفة الأرباح المضاعة أو ما يسمى بجدول الندم، وذلك باستخراج الخسائر الناتجة عن اختيار كل بديل X_i في كل ظرف من الظروف الممكنة (y_j) .

وبعد الحصول على جدول الندم الذي يمثل جدول خسارة الفرص الضائعة يطبق معيار أفضل الأسوء

Minimax حيث أن أصغر الأرقام هو الأفضل (في حالة الأرباح) وأكبر الأرقام هو الأسوأ (في حالة التكاليف).¹

¹ - نصر الدين بن مسعود، مرجع سابق، ص 194.

خلاصة:

ركز الفصل الثاني على المرحلة التي تلي إعداد دراسات الجدوى و التي تشكل أهمية بالغة في مراحل القرار الاستثماري و هي مرحلة التقييم و التي تعتبر نتائجها أساس اتخاذ القرار، فلقد حاولنا في البداية إبراز ماهية التقييم و أهميته، ثم تناولنا ما يعرف بالتقييم المالي و الذي يكشف عن تقدير الربحية التجارية للمشروع، كما تم الإشارة إلى أهم المعايير المستخدمة في هذا النوع من التقييم و التي تختلف باختلاف ظروف اتخاذ القرار. فمحاولة توضيح المعايير المستخدمة في التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد التام و المخاطرة و عدم التأكد، تعد دراسة ذات أهمية في وقتنا الحاضر خاصة و الجزائر في فترة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و تسعى إلى اجتذاب المستثمرين من كافة الجهات لإنشاء مشاريع استثمارية و النهوض بالاقتصاد الوطني بهدف مساهمة الركب العالمي، و بالطبع لا يقبل هؤلاء المستثمرين على إنشاء مشاريع استثمارية إلا بعد التأكد من جدواها.

الفصل الثالث

واقع دراسات جدوى المشاريع في
الجزائر

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية المقدمة في الفصول السابقة، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة كمحاولة لإسقاط الدراسة النظرية على واقع دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الجزائر، فلقد ارتبطت عملية التقييم في الجزائر بالمراحل التي مر عليها الاقتصاد الوطني بداية من مرحلة الاقتصاد الموجه الذي تبنته الجزائر بعد استقلالها، و الذي أسندت فيه مهام أخذ القرار الاستثماري آنذاك إلى مجموعة من الهياكل التخطيطية و المتمثلة خاصة في الأجهزة التالية: المجلس الوطني للتخطيط (1962)، كتابة الدولة للتخطيط (1970)، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية (1979)، المجلس الوطني للتخطيط (1987).

ومع انتقال الجزائر إلى نمط اقتصاد السوق أصبح هناك دورا بارزا للقطاع الخاص، و اعتماد آليات أخرى لتشجيع الاستثمار من خلال سلسلة من القوانين و المتمثلة خاصة في قانون الاستثمارات 12/93، و الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار و الذي انبثقت منه مجموعة من الهيئات المسؤولة على رقابة و متابعة المشاريع الاستثمارية مثل: المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، لجنة ترقية و توطين الاستثمارات.

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي :

- المبحث الأول : تقييم المشاريع في ظل الاقتصاد المخطط (الموجه).
- المبحث الثاني : المشاريع الاستثمارية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق.
- المبحث الثالث : التقييم المالي لمشروع استثماري.

المبحث الأول : أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل الاقتصاد المخطط 1987-1989

قبل الحديث عن طرق التقييم في هذه الفترة وكذلك القرار الاستثماري والجهات التي تتكفل بصناعته ووجب علينا أولاً التطرق إلى وضعية الاستثمارات والتوجهات الاستثمارية في فترة الاقتصاد المخطط حتى نتعرف على الأسس التي اعتمدها الجزائر في استراتيجيتها الاستثمارية للنهوض بالاقتصاد الوطني .

المطلب الأول: التوجهات الاستثمارية في فترة الاقتصاد المخطط

3-1-1-1 - مرحلة الانتظار 1962-1966

كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 وضعاً صعباً للغاية، من جراء الحرب المدمرة التي اجتازتها للحصول استقلالها، وبالتالي ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة لفرنسا، إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا 85% من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و 80% من الواردات تأتي لفرنسا، وبناءً على ذلك عمدت الحكومة إلى تطبيق عدة إجراءات من بينها¹:

❖ تم إنشاء نظام التسيير الذاتي الذي يهدف إلى تأمين أملاك المعمرين التي تركها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية .

❖ إنشاء الدواوين وشركات وطنية مثل شركات الكهرباء والغاز، ديوان الحبوب..... الخ .

❖ قامت الدولة بعدة تأمينات، كتأمين الأراضي في سنة 1963 وتأمين المناجم في سنة 1966، ثم تأمين البنوك في عام 1967.

وكان الهدف من هذه الإجراءات هو التحكم في الموارد الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، إلا أن استثمارات تلك الفترة تميزت بالضعف نتيجة لضعف التراكم، إذ إن الشركات الأجنبية هي التي حققت الحجم الكبير من تراكم رأس المال، مما أدى ركود في الاقتصاد الجزائري بحيث انخفض الإنتاج الزراعي وانخفضت حركة البناء والأشغال العمومية، والجدول الموالي يوضح حجم وبنية الاستثمارات في تلك المرحلة:

¹ - غنية بن حركو، مرجع سابق، ص 163.

جدول رقم (3-1) حجم وبنية الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)

1966	1965	1964	1963	السنوات الاستثمارات
559	718	811	386	استثمارات الدولة
1.623	1.680	1.497	2.297	استثمارات الشركات
1020	1070	780	940	- في قطاع النفط
603	610	717	1357	- في القطاعات الأخرى
10	10	20	30	استثمارات الأسر
2.192	2.408	2.328	2.713	المجموع

المصدر: غنية بن حركو، (2011)، "واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر، ص 163.

3-1-1-2- المخطط الثلاثي الاول (1967-1969) :

كان الهدف من هذا المخطط انشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية و ثقافية مهمة لتلبية احتياجات المواطن، حيث أعطى هذا المخطط الأولوية لقطاع التصنيع، فالجزائر كغيرها من الدول النامية اعتبرت التصنيع الوسيلة الأساسية لتحقيق تنمية سريعة، وللإشارة فان مفهوم التصنيع هنا يختلف عن مفهوم الصناعة، فالتصنيع هو تلك العملية التي تعمل على تحويل جذري اجتماعي وتكامل اقتصادي يحقق على أساس إقامة صناعة موسعة ومعقدة تعمل على إنتاج سلع إنتاجية الأزمة للقطاعات الأخرى حيث بلغ حجم الاستثمار المخصص لهذا الخطط ب: 11.081 مليون دج، أما المنجز بلغ 9.124 مليون د ج أي بنسبة 82 والجدوال الموالي يوضح التقديرات والإنجازات لكل قطاع خلال سنواتهذه المرحلة:¹

- غنية بن حركو، مرجع سابق، ص 164. ¹

جدول رقم (3-2) التقديرات والانجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)

النسبة المئوية للإنجاز	المجموع		1969		1968		1967		السنوات القطاعات
	الانجاز الفعلي %	التقديرات	الانجاز الفعلي	التقديرات	الانجاز الفعلي	التقديرات	الانجاز الفعلي	التقديرات	
85.9	1.606	1.869	680	688	618	612	303	569	الفلاحة
87	4.750	5.400	2.200	2.450	1.755	1.750	798	1.200	الصناعة
76	885	1124	370	502	292	327	193	298	المرافق الأساسية
60.2	249	413	120	140	70	140	59	133	السكن
77	704	912	500	602	106	138	88	172	التعليم
71.6	103	127	56	66	33	33	14	28	التكوين
60	177	285	80	152	62	70	35	63	السياحة
76	229	295	110	145	74	89	45	61	الشؤون الاجتماعية
71.2	304	441	130	207	105	109	69	125	الإدارة
70	147	215	550	60	49	57	43	98	شؤون أخرى
82	9.124	11.081	4.301	5.012	3.174	3.322	1.652	2.747	المجموع

المصدر : غنية بن حركو، (2011)، "واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة العربي بن

مهدي - أم البواقي - الجزائر، ص 164

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الانجاز الفعلي في تذبذب من سنة الى أخرى حيث بلغت في سنة 1967 بـ 60.1% وارتفعت في العام الموالي الى 95.5% ثم انخفضت في السنة الأخيرة للمخطط الى 85.8% كما ان الصناعة حققت نسب انجاز جيدة خاصة في سنة 1968 حيث بلغت نسبة الانجاز 100.2% وهي اكبر من المتوقع، 5 مليون دج بعد ان كانت نسبة الانجاز في سنة 1966 تقدر بـ 66.5% ثم انخفضت في سنة 1969 الى 89.8% فالصناعة تمثل اكبر نسبة انجاز من بين القطاعات حيث بلغت 87% فقد تحصلت على الحصة الأسد من إجمالي الاستثمارات من بين كل القطاعات، حيث مثلت 48.7% من حجم الاستثمارات المقدرة، الباقي 51.3% وزع على باقي القطاعات.¹

3-1-1-3- المخطط الرباعي (1970-1973):

استهدف هذا المخطط تحقيق نمو سنوي يقدر بـ 9% وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081 مليار دينار جزائري، وقد كانت أهداف هذه الخطة مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي صبت اهتمامها بالدرجة الأولى على التخفيف من حدة البطالة، في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وهكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.²

جدول رقم (3-3) البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973)

بنية الاستثمار (%)	مجموع 73/70	1973	1972	1971	1970	السنوات القطاعات
45	12.400	3.100	3.100	3.100	3.100	الصناعة
15	4.170	1.400	1.100	910	720	الزراعة

- غنية بن حركو، مرجع سابق، ص 164.¹

- عامر هي، (،)، "قراءة في مخططات التنمية في الجزائر (1967-2014)"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 04، ص 217.²

8	2.307	730	600	500	404	المرافق الاساسية
10	2.720	721	682	665	650	التعليم
2	587	132	160	160	135	التكوين
5	1.520	476	438	368	238	السكن
3	800	93	131	308	268	النقل
2.5	700	185	180	170	165	السياحة
3.5	934	288	243	213	190	الشؤون الاجتماعية
3	762	225	195	175	165	التجهيزات العامة
3	870	230	220	210	210	التجهيزات الادارية
100	27.740	7.563	7.059	6.679	6.435	المجموع

المصدر: غنية بن حركو،،(2011)،"واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-،الجزائر، ص

.165

نلاحظ من خلال الجدول ان حجم الاستثمار قد تضاعف بمرتين ونصف المخطط السابق كما ان نسبة الصناعة من اجمالي الاستثمارات لم تتغير فقد ظللت تستحوذ على حصة الاسد وهذا يدل على الاستراتيجية الصناعية التي اتبعتها الجزائر في اطار تشيد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، كما نلاحظ ان باقي القطاعات لم تحصل سوى على حصص صغيرة جدا خاصة السياحة والتكوين والتعليم، فهي ايضا قطاعات مهمة في التنمية الاقتصادية، فالجزائر تزخر بالعدي من المناطق السياحية سواءا كانت في الصحراء او على السواحل والجبال فهذا ايضا قطاع استراتيجي ، وقطاع التعليم يعتبر من القطاعات الهامة التي يجب الاعتناء بها فهي فعلا قطاع غير منتج ولكن يساهم في تطوير القطاعات الأخرى ونتائجه تبرز على المدى المتوسط والبعيد.¹

¹ - غنية بن حركو ، مرجع سابق ، ص 165 .

3-1-1-4- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

لقد تزامنت هذه الفترة مع الارتفاع في المءاخيل المالية لبلاد، نظرا لارتفاع سعر البرميل من البترول من 3.3 ءولار في سنة 1971 الى 9.25 ءولار في ءيسمر 1973، واتي ساءءت الءولة على الخوض في معركة التنمية الاقءصاءية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة . فكانت السياسة التنموية ثلاثة أهداف والممثلة في الاستقلال الاقءصاءي، تلبية وتحقيق الحاجات السوسيو - اقءصاءية لعامة الشعب الجزائري، وأخير تحقيق الرخاء الاجءماعي .

لقد اءءت الجزائر في مشروعها التنموي سياسة " الصناعات التصنيعية " والتي اعءبرت كمحرك أساسي للتنمية الاقءصاءية ووسيلة أساسية لإخراج البلاد من التخلف و تحويله الى مجءمع ءءيء . فءاولت الجزائر من ءلال هذه التجربة الاءءاق بركب الءول المءطورة . فسطرت هذه التجربة التصنيعية من ءلال نظريات اقءصاءية وخاصة نظرية الاقءصاءية وخاصة نظرية الاقءصاءي الفرنسي ءوبرنيس الءي يرى ان : " الجزائر لها إمكانياء كافية من ءيء الثروات وباستطاعءها تحقيق أهدافها . فئمط التنمية المقءرء من طرف De Bernis يقوم على فكرة إنشاء ثلاثة أنواع من الصناعات والتي سميت مجءمعة : " بالصناعات التصنيعية " ويعني بذلك الصناعات التي باسءطاعءها ءطوير المسار التصنيعي في البلاد .

وقء واصل هذا المخطط الاءءمام بالصناعات الاساسية القاعءية، وبالاخص المءعلق بالمءروقات والمعادن كالءءيء، ءيء ءم اسءءمال المشاريع التي انءلقت الاشغال بها في المءخططات السابقة، والباء في مشاريع اخرى، خاصة بعء ءءسن الطفيف الءي طرا على امكانياء ءمول الاسءءماراء الصناعية، بفعل انءعاش السوق البءرولية، بعء قرار منءمة أوبك برفع اسعار البترول في السوق الءولية، وبالتالي اولء الجزائر هذا القءاع عنلية خاصة وانه يءقق ما قدره 40 % من الناءء القومي الاجمالي ويساهم بـ 96% في صاءراء البلاد ، كما يساهم باءءر من 50% في الاءراء الءهائية للءولة، و يقدم أكءر من 100.000 منصب شغل¹.

وما يعاب على هذا المخطط انه اءمل التنمية الزراعية والاجءماعية وجعلها على هامش اءءماماء الءولة، مما اءى الى ءفاقم عءة مشكلاء كالسكن والنقل والءءهيزات الاجءماعية والءقافية، ونقص فرص ءءشغيل، ءاثر قءاع الزراعة .

3-1-1-5- المخطط الخماسي الاءل (1980-1984):

ءم في هذا المخطط ءطبيق ءوءيهاء السياسية التي ءاءء بهام قراراء المؤءر الرابع للءرب المءعءد في ءانفي 1979، بءيء ءوقع هذا المخطط ءءقيق ءءم اسءءماراء ءقدر بـ 400 ءء ، في مجالاء الفلاءة والري والصءة

¹ - عامر هني، مرءع سابق ، ص 218.

والبناء والتعمير، والتكوين المهني، وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني. وفحوى هذه الإصلاحات أنها تستهدف إنشاء مؤسسات صغيرة يسهل تسييرها، الى جانب تحسين المستوى الاقليمي بوسائل الدراسات و الانجاز والإنتاج ، وتقريب مراكز اتخاذ القرار من النشاط وتحديد المسؤوليات ، وتتمين المبادرات والكفاءات وتوفير أدوات التسيير الفعال.

كما بدا الاهتمام بمبدا اللامركزية حيث اتخذت عدة اجراءات في هذا الاطار ومنها اعتماد التقسيم الاداري الجديد الذي سمح ببلوغ عدد 48 ولاية و 1541 بلدية ، بالاضافة الى اعتماد رؤية جديدة للتخطيط مثل اعتماد تحسين الوضع بالنسبة للضرائب في سنة 1984 ، في حين لم تسجل الصادرات خارج المحروقات اي تحسن الوضع بالنسبة للضرائب والاجور ونظام الاسعار . وقد سمح هذا المخطط بمضاعفة الناتج الوطني الخام من 113 مليار د.ج سنة 1979 الى 225 مليار د.ج في سنة 1984، في حين لم تسجل الصادرات خارج المحروقات تحسن ، حيث بقيت هذه الاخيرة مهيمنة على التصدير بنسبة 98% مع بلوغ الخطة نهايته، فيما بلغت نسبة تحقيق الاستثمارات المتوخاة 87.5% أما في مجال الشغل قد تك انشاء ما مقداره 720 الف منصب شغل جديد ، اي نسبة 61% من الرقم المستهدف وهو 1175000 منصب ، على ان هذا المخطط عرف عدة نقائص ومنها عدم التحكم في البرامج حيز التنفيذ .¹

¹ - عامر هني، مرجع سابق، ص 218.

3-1-1-6- المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989)

ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط انه اخذ على عاتقه انشغالين رئيسيين :

أ- نمو ديموغرافي في مضطرب ، صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة ، وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة، جراء انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية مما ادى الى العجز في تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط، بالاضافة الى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما ادى الى انفجار الجهة الاجتماعية في الخامس اكتوبر عام 1988 .

ب- كما استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الانتاج ، بهدف تحقيق مستوى استثمار يقدر ب 550 د.ج ، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية، تحقيقا لمبدأ استقلال الخيارات والسياسات الاقتصادية .

وبصفة عامة فان المخطط الخماسي الثاني استهدف ايضا استعمال ادوات التنظيم استعمالا امثالا مثل : الاسعار، المداخيل، الضرائب، الادخار والقروض، اضافة الى استكمال عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، بهدف تحقيق الاستقلالية الحقيقية للمؤسسات التي شرع فيها سنة 1987، لكن ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط على الصعيد الاجتماعي تراجع نتائج التشغيل، حيث لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265000 منصب من اصل 720000 منصب استهدفها المخطط، هي نسبة لا تتعدى 37 % ، كما استمر هذا التراجع في التشغيل حيث لم تتعدى عدد المناصب المتوفرة خلال سنة 1989 نهاية المخطط 7600 منصب فقط، ويمكن تفسير هذا التراجع في معدلات التشغيل، الذي يعد مؤشرا اجتماعيا خطيرا لبداية الازمة الحقيقية بفعل تراجع الوفرة المالية ، وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، انخفاض معدل النمو الى ادنى مستوى. حيث عرفت الجزائر بداية من سنة 1987 صعوبات كثيرة في الحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات من المواد الغذائية، ومعدات التجهيز، وخدمة الديون، مما عجل بانفجار الاوضاع الاجتماعية وبداية تطبيق سياسات أكثر حزما و التجاه نحو المؤسسات المالية و النقدية الدولية من اجل اعادة التنظيم الاقتصادي والمالي وفقا لبرامج التثبيت الاقتصادي الذي سيشرع في تطبيقه بداية من سنة 1989 . و برنامج التعديل الهيكلي الذي شرع فيه بداية من سنة 1995 و لغاية 1999.¹

¹ - عامر هني ، مرجع سابق ، ص ص 218 ، 219 .

المطلب الثاني : القرار الاستثماري في الجزائر

خضعت التجربة الجزائرية في التخطيط الاقتصادية منذ البداية الى مبدئين هما :

❖ المركزية في اتخاذ القرار .

❖ المركزية في توزيع الوسائل والموارد حسب الاهداف المخطط لها .

وقد اخذت اسلوب المركزية في التخطيط تحت أسباب عدم توفر الوسائل الكافية لضمان المشاركة الفعالة للمؤسسات القاعدية والمحلية في إعداد المخططات، لذا تعتبر الهياكل التخطيطية من الادوات الهامة في تخطيط الاستثمار والمساعدة في اتخاذ القرار الاستثماري .

3-1-2-1- أجهزة تخطيط الاستثمار و مراحل إعدادة :

ان إعداد المخططات حسب توجيهات نموذج التنمية كانت من مهام الحكومة ثم أصبحت من صلاحيات مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني ، كما نشأت أجهزة تقوم بعمليات التخطيط الوطني منها :¹

✚ **المجلس الوطني للتخطيط:** انشأ سنة 1962 وتقوم بأمامته مديرية الدراسات و التخطيط التابعة لرئاسة مجلس الثورة ، ثم حول لوزارة الاقتصاد سنة 1963 و إلى رئاسة الجمهورية 1964 و اخبرا الى وزارة المالية سنة 1965 و بقي كذلك حتى سنة 1970 ؛

✚ **كتابة الدولة للتخطيط:** نظرا لتزايد مهام التخطيط بسبب زيادة المشاريع تم تحويل مديرية الدراسات والتخطيط الى كتابة الدولة للتخطيط هذا سنة 1970، التي تقوم بالبحث في توزيع الثروات المالية والبشرية وتتضمن تنفيذ ومتابعة المخطط ؛

✚ **وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية :** من اجل القضاء على النقائص و الصعوبات التي سجلت في التقييم و لاجل ترسيخ الوضعية القانونية للجهاز المركزي للتخطيط (الهيئة المركزية للتخطيط) ، فقد تم في سنة 1979 تحويل كتابة الدولة للتخطيط إلى وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ؛

¹ - محمود واضح ، جمال جميل ، (2019) ، " واقع دراسات جدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر : الصعوبات والحلول " ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، المجلد 09 ، العدد 01، ص ص 69 ، 70 .

المجلس الوطني للتخطيط : لقد اعيد النظر مرة اخرى في مكانة الجهاز المركزي للتخطيط سنة 1987 حيث تم الغاء وزاوة التخطيط وعوضت بالمجلس الوطني للتخطيط ، هذا القرار يعتبر تراجعا هاما عن اهمية التخطيط في الجزائر.

هذه الاجهزة التي تتحمل مسؤولية اعداد المخطط الاقتصادي الذي ضمن المخطط الاقتصادي الذي يضمن المخطط الوطني ، حسب المراحل التالية :¹

- أ- المرحلة التمهيدية : وتتميز هذه المرحلة بتحديد أغراض التنمية وهذا على اساس حصر شامل للمعلومات الخاصة بتحليل الوضع الاقتصادي القائم بالكامل مع توجيهات وافاق السلطة السياسية التي تبين الاطار العام للتنمية، ثم تحضر البدائل المختلفة لتحقيق التنمية المستهدفة مع الاخذ بعين الاعتبار مميزات اجتماعية وسياسية واقتصادية، ويقوم بهذا العمل تقنيو اجهزة التخطيط ثم يعرض على الحكومة التي تختار البديل المناسب وتوضع الخطوط العريضة للأهداف المبدئية ؛
- ب- المرحلة التفصيلية : تفصل الاختيارات الى برامج قطاعية مما يمكن من اعداد خطة القطاع الذي يتم إثراءه في الوزارات المعنية، ثم يتزل إلى المؤسسة فالوحدة التابعة .

على أساس الخطوط العريضة للخطة الاقتصادية تترجم المحاور الأساسية التي تشكل الأهداف على المدى الطويل، ولتنفيذها يحضر المخطط المتوسط المدى ومن ثمة يوضع التوزيع القطاعي للاستثمارات ومنها يحدد الظرف المالي اللازم، وبعد كل هذا يفصل المخطط المتوسط المدى ضمن ما يسمى بالمخطط السنوي فس صورته النهائية، ويقدم بعد ذلك للمصادقة عليه من طرق الحكومة، كما لا بد ان تحصل المؤسسات العمومية على قرار التشخيص من الجهاز المركزي، والمصادقة على خطة التمويل من وزارة المالية حتى يتم الانطلاق في انجاز المشاريع الاستثمارية .

3-1-2-2- مراحل اعداد قرار استثماري :

بعد إقرار المخطط السنوي للاستثمار، على المؤسسة وإمكانية تحقيق مشاريعها الاستثمارية يستلزم إن تحصل على يسمى بقرار الانفراد (التشخيص)، والذي تحصل عليه من الجهاز المركزي للتخطيط وهذا على أساس تقدم طلب الانفراد قصد الحصول على موافقة الجهاز المركزي، وهذا معناه الحصول على قرار التمويل من الجهات المختصة.

¹ - غنية بن حركو ، مرجع سابق ، ص ص 169 ، 170 .

أ- طلب الانفراد : ويتضمن مايلي :¹

اولا : الدراسة التسويقية : إن الدراسة الاقتصادية هي تحليل نظري مفصل للطلب الحالي والمستقبلي، ودراسة اثر السعر على الطلب، وتحديد أماكنه وأمطه وأسواق التصدير، وكذلك القيام بدراسات للأسواق الخارجية مع التركيز على الأسواق التي سيوجه إليها التصدير ووضع تقدير لنمو الطلب في السنوات القادمة، وتجري مثل الدراسات اعتمادا على إحصاءات الواردات، والتحقيقات التي تجري على اسواق تصريف السلع، كما انها تهدف الى تحديد أسعار المنتجات وأسعار تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار لشروط الاقتصاد الوطني بصفة عامة .

ثانيا : الدراسة الفنية : تعطي هذه الدراسة نظرة شاملة لوضعية واحتياجات المشروع الاستثماري، فهي تبحث عن إمكانية تصميم وتطوير وتصنيع هذا المنتج بالإمكانيات الفنية التكنولوجية المتاحة في بيئة الإنتاج، كالأدلة التي تثبت إمكانية الحصول على الخبرات الإدارية والأيدي العاملة والمعرفة التكنولوجية والخامات بتكاليف معقولة وفي الموقع المناسب وكذلك المعدات والوسائل الإنتاجية المقترحة قد تمت تجربتها، وان احتياجات الصيانة وقطع غيرها متوفرة لفترة طويلة من الزمن .

وخلاصة القول فان طلب الانفراد المعد من قبل المتعامل الاقتصادي (المؤسسة العامة) والمقدم الى الجهات المختصة (الجهاز المركزي للتخطيط) من اجل اتخاذ قرار الانفراد (التشخيص) يتضمن اعتمادا على الدراسات الاقتصادية و الفنية للعناصر التالية :

- ❖ نتائج دراسة السوق ؛
- ❖ العناصر الأساسية للمشروع ؛
- ❖ الجدولة التقديرية لانجاز المشروع ؛
- ❖ التكلفة الإجمالية المتوقعة للاستثمار ؛
- ❖ باقي المعلومات ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية والمالية، وخاصة تلك المتعلقة بالميزانية التقديرية للاستغلال للعشر سنوات الأولى، أي دراسة المر دودية المالية المتعلقة بالمشروع .

¹ - غنية بن حركو ، مرجع سابق ، ص 170 .

ب - طلب التمويل :

ان المصادقة على قرار الانفراد اي التسريح بالاستثمار والذي يسمى أيضا بالتسريح بالبرنامج من طرف الجهاز المركزي للتخطيط لا يكفي لاتخاذ تدابير تنفيذ المشروع، بل يستلزم الحصول على قرار التمويل والذي طبق الأصل للمؤسسات المالية من اجل إعداد خطة التمويل، وتتكون المؤسسات المالية من :

❖ وزارة المالية (مديرية الخزينة والقروض والضمانات) ؛

❖ البنك الأولي ؛

❖ البنك المركزي الجزائري ؛

❖ البنك الجزائري للتنمية .

إن البنك الجزائري للتنمية هو المكلف بإعداد الخطة النهائية لتمويل المشروع وذلك على أساس المعطيات المتعلقة بمشروع خطة و إذن التمويل، فانه يصبح لزاما على المؤسسة إمضاء اتفاقيات للقروض مع المؤسسات المالية، وذلك بغية الحصول على الموارد المالية اللازمة للإنفاق .

ان المشروع الاستثماري لا يمكن ان يعرف بداية للتنفيذ الا اذا استوفى كامل هذه المراحل ونال موافقة كامل الجهات المعنية (قرار الانفراد و قرار التمويل) .

3-1-2-3- النماذج الخاصة بتقييم المشاريع الاستثمارية :

من اجل التحضير لإعداد المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) قامت كتابة الدولة للتخطيط بإعداد وثيقة (تعليمية) متعلقة بأدوات تحليل وتصنيف النماذج الكمية ، هذه النماذج تهدف للإجابة عن نوعين من الاهتمامات لتحضير الخطة .

أ- القياس بالتدقيق - باستعمال الحساب الاقتصادي - مدى مساهمة المشاريع في الأهداف العامة المسجلة ضمن إستراتيجية التنمية على المدى الطويل ؛

ب- السماح بالترتيب المشاريع الاستثمارية حسب مؤشرات فعالية للاستثمارات .¹

¹ - سفيان فنيط ، مرجع سابق، ص ص 184 ، 185 .

واهم النماذج الخاصة بتقييم المشاريع الاستثمارية على أساس المر دودية المالية و المر دودية الاقتصادية التي وضحتها هذه التعليلة، يمكن التطرق لها باختصار كما يلي :¹

أولا - نماذج المر دودية الاقتصادية :

ان التقييم الاقتصادي يوجه ويساعد فب تحضير وتحديد المشاريع الأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية، لا توجد طريقة او دليل تقليدي للتقييم الاقتصادي العالمي مقبول، كل بلد او كل تنظيم لديه منهجته الخاصة و أهدافه . فالجزائر أربعة أهداف كبرى مسجلة ضمن إستراتيجية التنمية، يتم على أساسها تقييم المشاريع الاستثمارية المعدة والمقترحة من قبل المتعاملين الاقتصاديين هي: (توسيع مداخيل البلد من العملة الصعبة، مساهمة المشروع في إحلال الواردات لتلبية الحاجات الأساسية لاستهلاك الجماهير ، تحقيق التكامل الاقتصادي بين فروع النشاط ، العمل على إزالة عدم التوازن بين الجهات والأقاليم ، و تحقيق هذه الاهداف وضعت كتابة الدولة للتخطيط أدوات تتمثل في نماذج تقييم المشاريع ، ذلك لقيس مدى مساهمة المشروع الاستثماري في تحقيق احد هذه الأهداف ، وهذه النماذج هي :

نموذج الفعالية من العملة الصعبة : ويرمز له بالرمز (Ed) ، ويعبر عنه بالصيغة التالية :

$$(Ed) = \left[\frac{\sum Rt}{(1+i)^t} \frac{\sum Dt}{(1+i)^t} \right] / \frac{\sum It}{(1+i)^t}$$

حيث :

R_t : إيرادات المشروع من العملة الصعبة .

D_t : النفقات بالعملة الصعبة .

It : الاستثمار بالعملة الصعبة .

¹ - سفيان فنيط ، مرجع سابق، ص ص 185 - 188

I : معدل حساب القيمة الحالية (معدل الخصم) .

T : الزمن (فترة حياة المشروع) .

ويفضل المشروع الذي يكون لديه أكبر قيمة ل (Ed) .

يلاحظ هذا ان هذا المقياس يتطلب استعمال معدل صرف معين ، لكن التعلية لا تثير ال هذا ن وبقى التساؤل مطروح هل معدل الصرف المعني هو المعدل الجاري او المتوسط او المرجعي ؟ وهذا اذن يعتبر نقص في هذه الطريقة .

ب- مساهمة المشروع في إحلال الواردات : ويرمز لهذا النموذج بالرمز (SI) ويعبر عنه بالصيغة التالية :

$$Si = \frac{\sum C_{Ii}}{\sum C_{Ti}}$$

حيث : C_{Ii} : الاستهلاك الوسيط المستورد .

C_{Ti} : الاستهلاك الوسيط الكلي .

وكلما اقترب هذا المقياس من الأصفر كلما دل على مشاركة أكثر للمشروع في إحلال الواردات، ونفس الملاحظة السابقة يمكن ادراجها بالنسبة لهذا النموذج بخصوص سعر الصرف .

ج. تحقيق التكامل الاقتصادي : الذي يسمح انطلاقا من استثمار معين الى توسيع الإنتاج الوطني وتوسيع

الروابط الخلفية والأمامية مع المشاريع الأخرى، ويعبر عنه بالصيغتين التاليتين :

❖ بالنسبة للمشروع واحد = الاستثمار بالدينار / الاستثمار الإجمالي ؛

❖ بالنسبة لمجموعة مشاريع = الاستهلاك الوسيط المحلي / الاستهلاك الوسيط الكلي .

وكلما اقتربت النتيجة من الواحد كلما دل ذلك على مساهمة المشروع في تحقيق التكامل الاقتصادي .

د- تحقيق التوازن الجهوي: الذي سيشجع الاستعمال الأمثل للإمكانيات المحلية ، ومن جهة أخرى سيمكن من التوزيع العادل للدخل على السكان، ويجب على المشاريع التي تسعى الى تحقيق هذا الهدف إن تحدد الآثار المباشرة التي يحدثها المشروع والمتعلقة بـ :

❖ مناصب العمل الذي يخلقها المشروع ؛

❖ استعمال المواد الولية المحلية ؛

❖ قياس اثار المشروع على النقل والتجارة والخدمات .

لكن التعليم (الوثيقة) لا تعطي نماذج كمية ما عدا فيما يخص اثار المشاريع على العمالة فنقترح

مايلي:

❖ عدد مناصب العمل التي يحدثها المشروع ؛

❖ تكلفة منصب العمل : التكلفة الاستثمارية / عدد مناصب العمل ؛

❖ الإنتاجية المتوسطة = القيمة المضافة لسنة من التشغيل / عدد مناصب العمل .

ثانيا - نماذج المرودية المالية : وتسمى حسب هذه التعليم بنماذج فعالة الاستثمارات فبالإضافة الى النماذج السابقة التي تسمح بقياس و تجميع المشاريع المنصوص عليها في الإستراتيجية الوطنية للتنمية ، توجد نماذج أخرى تجعل من السهل القيام بمهمة ترتيب المشاريع بالنسبة لبقية المشاريع داخل نفس فرع النشاط أو فروع مختلفة، وهذه النماذج المقترحة هي كمايلي⁽¹⁾ :

❖ نموذج القيمة المضافة الحالية على الاستثمار ؛

❖ نموذج فترة الاسترداد ؛

❖ معيار معدل العائد الداخلي .

المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة الى المنهج الوبي في تقييم المشاريع في ظل الاقتصاد المخطط

ان نجاح عملية دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية، هو سبيل هام لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية بالمعدلات والصور المستهدفة وفي الوقت المستهدف لذا يجب ان يكون تخطيط الاستثمار شاملا ومتكاملا مع القطاعات الاقتصادية الأخرى للاقتصاد الوطني، وضمن خطة التنمية الاقتصادية الوطنية .

رغم سعي الجزائر ومنذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة من اجل النهوض بالبلاد التي عانت الكثير، الأمر الذي جعلها تقوم باتخاذ قرارات استثمارية كثيرة وضخمة وتقدم مجهودات وتضحيات معتبرة، كان ينتظر منها الكثير، غير ان وضعية الاقتصاد الوطني لم تحرك ساكنا بل أكثر من هذا زادت من تعميق التخلف ونوع مظاهرها وهور أزمات أخرى على رأسها البطالة والمديونية، ومن بين هذه الانتقادات عدم تتطابق بين أساليب التقييم وخصائص الاقتصاد الوطني وضعف وغياب إعداد و دراسة المشاريع إضافة الى ضعف الجهاز الوبي للتخطيط .

3-1-3-1- الانتقادات الموجهة إلى نماذج تقييم المرودية الاقتصادية والمالية :

وجهت عدة انتقادات لنماذج التقييم التي اقترحتها كاتبة الدولة للتخطيط نذكر منها ¹:

- ❖ ليس هناك ما يبرر الأخذ بنموذج الفعالية من العملة الصعبة فيما إذا كان البلد النامي يعاني من ازمة مؤقتة في العملة الصعبة مع وجود توقعات اختفاءها في الأجل الطويل ؛
- ❖ المقياس الخاصة بالعملة الصعبة يتطلب استعمال معدل الصربي المعني هو المعدل الجاري او المتوسط او معدل صرف مرجعي ؟ وهذا يعتبر نقصا في تطبيق هذه الطريقة ؛
- ❖ يفترض نموذج الفعالية من العملة الصعبة ان جميع التكاليف الأخرى ذات السعر المرجعي تساوي الصفر وهذا غير ممكن في الواقع ؛
- ❖ مكن ان يؤدي الأخذ بنموذج الفعالية من العملة الصعبة الى إقامة مشاريع غير في حالة استخدام النماذج الأخرى و بالتالي تكون عبثا على الاقتصاد الوطني بدلا من ان تكون عاملا في نموه و تقدمه ؛
- ❖ ان الجهاز المركزي للتخطيط يعتبر نموذج القيمة المضافة الحالية على الاستثمار معيارا ماليا بحثا وهذا يعني انه لا يأخذ بعين الاعتبار القيم الاجتماعية الحقيقية للمدخلات والمخرجات ، وهو بهذه الصيغة لا يكون صالحا للاستعمال على المستوى الكلي ؛
- ❖ نموذج القيمة المضافة الحالية لا يبين لنا كيفية معاملة النفقات التي يتحملها المشروع والتي تم تحويلها إلى الخارج كفوائد للمؤسسات المصرفية المقرضة وأرباح المساهمين الأجانب ؛
- ❖ اعتبار عامل ندرة رأس المال القيد الوحيد لموارد الإنتاج داخل الاقتصاد الوطني، رغم وجود ندرة في العمالة الماهرة ؛

¹ - غنية بن حركو ، مرجع سابق ، ص ص 174 ، 175.

❖ إن اختيار المشاريع حسب مقاييس المر دودية الاقتصادية والمرد ودية المالية في أن واحد يحدث كثير من الأحيان تناقضات مما يشكل صعوبات كثيرة خاصة وإن الجهاز المركزي للتخطيط يعطيها وزنا واحد، وقد نتج عن هذه الوضعية جدل مستمر بين الماليين الذين ينحازون لترجيح القرار المالي والصناعيين الذين ينحازون الى القرار الاقتصادي، مما أدى الى استهلاك وقت أكبر لدراسة المشاريع وخصوصا في فترات الضغط المالي .

3-1-3-2- الانتقادات الموجهة لطريقة تمويل المشاريع :

ان منهجية التي اتبعت في تمويل المشاريع ترتبت عنها عدة سلبيات لكن اثارها لم تظهر نتيجة الرخاء المالي، نتيجة ارتفاع اسعار البترول التي مولت الخزينة العمومية، وهذه الاخيرة التي كانت مصدر تمويل المؤسسات مرورا بالبنك الجزائري للتنمية ومن هذه السلبيات نذكر مايلي :¹

❖ أصبحت الخزينة العمومية مصدر القرض العام وبقية البنوك الأخرى مجرد وسيط إداري، مما أفقد البنوك وظيفتها الأساسية والمتمثلة في تسيير الائتمان ؛

❖ جعل القرض الوسيلة الوحيدة لتمويل الاستثمارات و عدم السماح باستعمال التمويل الذاتي للمؤسسات، وإذا كان لدى المؤسسة فائض هي مجبرة على إيداعه في الخزينة، وهذا العمل يجد من روح المبادرة والنمو ذاتيا والانفتاح أكثر ؛

❖ عدم تسديد القروض من قبل المؤسسات العمومية ولا حتى الفوائد، مما جعل من تكلفة رأس المال معدومة.

هذا يطرح التساؤل حول فعالية ودور معدلات الفائدة او معدلات القيمة الحالية التي تستعمل في نماذج التقييم بل ودور و فعالية التقييم نفسه .

3-3-1-3- ضعف وزن الجهاز المركزي للتخطيط :

شرعت الجزائر في تحريك الحياة الاقتصادية اعتمادا على أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتوجيه التنمية وتنظيمها، لا انه منذ البداية يلاحظ غياب لوحة تنظيمية واضحة للتخطيط ، حيث لم يعطى لجهاز التخطيط وزن وزارة إلا خلال فترة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ولم يدم طويلا ، حيث حول إلى مجلس وطني

¹ - غنية بن حركو ، مرجع سابق ، ص 175 .

للتخطيط سنة 1987، ومازال يتضاءل وزن الجهاز الى يومنا هذا بحجة الانتقال الى اقتصاد السوق وخصوصا في الواقع العملي نظرا لضعف مكانته القانونية والسياسية (وزن قراراته يتطلب لقوة إقناع المسؤولين في القطاعات الأخرى أو تدخل رئيس الجمهورية مباشرة في عملية البث) .

فقرار الانفراد (التشخيص) الذي ييث فيه الجهاز المركزي للتخطيط والذي لا يمكن تنفيذ المشروع الاستثماري بدونه أصبح مجرد قرار إداري، والجهاز مجرد غرفة لتسجيل المشاريع المقترحة من مختلف القطاعات، ويرجع هذا لوجود وزارات تتفوق على هذا الجهاز بتنظيمها وكفاءتها، كوزارة المالية ووزارة الصناعات الثقيلة، كذلك وجود شركات ضخمة وقوية لها وزن معتبر ضمن الاقتصاد الوطني ولديها قوة مساهمة قاطعة وتأثير قوي على مراكز اتخاذ القرار حتى تخصص لها معظم الاستثمارات على حساب القطاعات الأخرى، مما جعل البعض منها يشكل دولة داخل دولة لديها مكانة احتكارية حصلت عليها نتيجة أسباب ظرفية لا علاقة لها بالكفاءة والمردودية، كما تميزت بميل ملحوظ الى ممارسة البيروقراطية و الزيادة في عدد العمال الموظفين فيها، ومازالت آثار البذخ والتبذير في الموارد وتوجهها لأغراض كمالية ضمن هذه الشركات الى يومنا هذا.¹

3-1-3-4- ضعف وغياب إعداد ودراسة المشاريع: وذلك لعدة أسباب أهمها :²

- ❖ غالبا ما تظهر فكرة المشروع بشكل فجائي او بطريقة ارتجالية، في كثير من الأحيان تأتي الفكرة من خارج الجهات المختصة او نتيجة ظروف قائمة في تلك الفترة ؛
- ❖ أحيانا تتخذ قرارات بإقامة مشاريع استثمارية الغاية منها سياسية واجتماعية وليست اقتصادية، حيث نلاحظ ان تخطيط الاستثمار كان يتميز بمركزية اتخاذ القرار، ويتجسد بعملية إدارية يقوم بها الجهاز المركزي للتخطيط ومن هنا نلاحظ انه فعل سياسي أكثر منه اقتصادي ؛
- ❖ عند دراسة المشاريع عادة ترافقها مظاهر سلبية كالإهمال واللامبالاة والرشوة والمحاباة والبيروقراطية، والاتكال على ذلك من مظاهر الجمود و التحيز في الذهبيات ؛
- ❖ غياب التنسيق بين مختلف الدراسات الشيء الذي يترتب عليه وبكل تأكيد اختلال في المفاهيم وبالتالي أخطاء؛

¹ - غنية بن حركو، مرجع سابق، ص 176.

² - نفس المرجع، ص .

❖ ضعف النظام الوطني للإحصاء والإعلام الأمر الذي يترتب عنه صعوبة كبيرة في السيطرة على بعض المعالم الإستراتيجية، مما يتعذر إجراء تنبؤات يعتم عليها؛

❖ قد تكلف مكاتب دراسة أجنبية بإعداد دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية، كثيرا ما كانت معقدة وغير ملائمة لأوضاع البلدان النامية، كما انها كانت تخدم مصالح الدول التابعة لها .

عادة ما تكون خطة تمويل المشاريع لا تتلاءم والاستثمار المعني نظرا للفارق الزمني الكبير بين قرار الانفراد (التشخيص) وقرار التمويل، مما يؤدي في كثير من الأحيان لإعادة تقييم المشروع، وهذا يتطلب وقت وجهد وتكلفة كبيرة .

3-1-3-5- طول فترة انجاز المشروع وارتفاع التكاليف الاستثمارية :

كثيرا ما استغرقت عملية انجاز المشاريع الاستثمارية فترة أطول عن الفترة المقررة في الدراسة نتيجة سوء التقييم ونقصه، مما يترتب عنه تزايد التكاليف المالية وظاهرة الباقي للانجاز ، مما أدى إلى زيادة الواردات ونقص في التصدير مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، وهذا نتيجة لعدة أسباب :¹

- ❖ نقص التعريف بالمشروع الاستثماري؛
- ❖ تعدد مراكز اتخاذ القرار (الوزارة الوصية؛ الجهاز المركزي للتخطيط؛ وزارة المالية) إضافة إلى وزارة التجارة في حالة تصريجات الاستيراد؛
- ❖ حديد حجم المشروع لا يكون على أساس اقتصاديات الحجم أو اقتصاد الوفورات الخارجية، وإنما غالبا ما يضخم حجم المشروع لغرض التباهي، مما نتج عنه نقص في استخدام الطاقة الايجابية .
- ❖ اختيار التكنولوجيا دائما في لصالح الطرف الأجنبي، لإسناد هذه المهمة لمكاتب الدراسات الأجنبية، مما نجم تضخم مفتعل في التكاليف .

إن النتائج المحققة من المشاريع الاستثمارية الضخمة التي أنجزتها الجزائر في فترة الاقتصاد المخطط لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، قد أنتجت جهازا إنتاجيا عاجزا عن تحقيق إشباع الطلب المحلي سواء من سلع أو خدمات، وتميز مسؤولي هذه المشاريع بالإهمال والتسيب والاتكال واللامبالاة والعديد من المظاهر السلبية، مما أدى إلى طول فترة انجاز المشاريع الاستثمارية ومضاعفة تكاليفها هذا من جهة، ومن جهة ثانية عدم

¹ - غنية بن حركو ، مرجع سابق ، ص 177.

تطابق الأساليب العلمية المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية مع خصائص الاقتصاد الجزائري، وجهة ثالثة تمثلت في القرارات الاستثمارية العشوائية والارتجالية غير المدروسة التي كانت تحمل في طياتها بعد سياسي أكثر منه اقتصاد ، وقد ازداد الوضع سوءا غداة انهيار أسعار البترول سنة 1986 والتي رفعت الستار وأظهرت للعيان هشاشة الاقتصاد الجزائري وضعف مؤسساته و ارتباطه التام بالخارج ، لاسيما وظاهرتا التضخم و البطالة أصبحنا من مميزات الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني : المشاريع الاستثمارية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق

الجزائر- على غرار بعض الدول النامية - التي تبنت النهج الإشتراكي وشجعت القطاع العام وكانت تنظر للقطاع الخاص بنوعمن الريبة والحذر وبنظرة عدائية نوعا ما إلى الإستثمار الأجنبي معتبرة إياه ناهبا للثروات الوطنية ومقلصا من سيادة الدولة الإقتصادية ،وبعد النتائج المخزية التي نتجت عن إتباع الجزائر لهذه السياسة التخطيطية المركزية وأزمة 1986، التي فتحت أعين السلطات الجزائرية على الواقع المزري الذي آلت إليه الأوضاع الإقتصادية ، ومع رياح التغيير التي أصابت معظم دول العالم بعد إختيار الثنائية القطبية وتوجه جل إليه الأوضاع الإقتصادية ، ومع رياح التغيير التي أصابت معظم دول العالم بعد إختيار الثنائية القطبية وتوجه جل دول العالم نحو إقتصاد السوق، تسعى الجزائر إلى الإندماج في السوق الإقتصاد العالمي فقامت بتحرير إقتصادها وخصخصة المؤسسات العمومية وحررت الأسعار ...، لقد عاجلت الجزائر مسألة الإستثمار منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة لكنها لم تكن في المستوى المطلوب ،وبدأت تعول أكثر على القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة من خلال تشجيع الإستثمار الخاص وخلق مناخ مناسب جاذب للإستثمارات المحلية و الأجنبية فأصدرت قوانين ومراسيم تشريعية وتنفيذية المدعمة للإستثمار في الجزائر،وكذا خلق وكالة خاصة بدعم ومتابعة وترقية الإستثمار مثل ANSEJ و ANDI ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم القوانين والهيئات المتعلقة بالإستثمار خلال هذه الفترة .¹

المطلب الأول : قوانين الاستثمار في الجزائر

بعد الفشل الذي تعرضت إليه كل المحاولات والمسااعي الجزائرية في ميدان الاستثمار ،سواء فيما يتعلق بفشل القانون 13/86 الذي لم يحقق الأهداف المرجوة من أو بفضل باقي القوانين السابقة لظهوره، فان الجزائر

¹ - غنية بن حركو ، مرجع سابق، ص 178.

غيرت السياسة أو النهج الذي اعتمده في هذه المرحلة و اتجهت وجهة أخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثماري نحو مرحلة اقتصاد السوق.

3-2-1-1- قانون النقد والقرض 1990:

يعتبر القانون 90-10 للنقد والقرض والصادر في 14 أبريل 1990 نصا تشريعا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51% و 49% وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.¹

كما أوجد الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عملي الإصدار و الإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسة إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز. ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة وصریحا، ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع أي بمعدل 20.6% ، وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.²

3-2-1-2- قانون سنة 1993:

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية وتنظيمية المواثيق لجلب واستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر . فبعدها كانت الاستثمارات المختلفة حركرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات همشت القطاع الخاص المحلي

¹ - القانون 90-10 والصادر في 14 أبريل 1990 و المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة الرسمية ، العدد 196.

² - عيسى بن لخصر ،(2019)، "سياسة تمويل الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي لياس -سيدي بلعباس ، الجزائر ،ص 52.

وضيقت مجال القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصة وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار.¹

فالقواعد الخاصة محليا كان أو أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد ، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات، كما نص هذا القانون على عدم التمييز بين المستثمرين، سواء كانوا عموميين أم خواص ، محليين أم أجنب.

فالقانون تضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق و اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، وذلك لإزالة كل المعوقات التي من شأنها إعاقه استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها، فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار.²

3-1-2-3- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47 حيث تعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، تميز بوضع إجراءات إدارية مبسطة و منح المزيد من المزايا والتنازلات وتوسيع مجال النشاط ، حيث يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص، حيث وضع تعريفا محددًا للاستثمار والمتمثل في:³

❖ اقتناء أصول تدرج في إطار استخدامات نشاطات جديدة، توسيع قدرات الإنتاج، إعادة التأهيل أو إعادة هيكلة؛

❖ المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

❖ استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

¹ - المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الإستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 64.

² - عيسى بن لخضر ، مرجع سابق ، ص ص 52، 53.

³ - المادة 01 من الأمر 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 هـ الموافق ل 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار.

كما أكد هذا الأمر على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب ، وإلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص، كما يحدد شكل التصريح بالاستثمار وبقياته، وطلب المزايا، وقرار منح المزايا ، وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وصلاحياتها وتنظيمها وسيرها ودعمها ومتابعتها، والتي تحل محل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSSI، والمجلس الوطني للاستثمار المكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمار وبسياسة دعم الاستثمارات، وجملة من القواعد و المبادئ و الإجراءات و الضمانات و الامتيازات قسمها حسب الأنظمة الاستثمارية إلى (النظام العام، النظام الاستثنائي) وذلك من المادة 09 إلى غاية المادة 13 من الأمر 03-01.

المطلب الثاني: أهم الأجهزة والهيئات الحديثة لدعم وتطوير الإستثمار في الجزائر

3-2-2-1- وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار APSSI:

أ - التعريف بالوكالة :

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 ، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. المتعلق بترقية الإستثمار، لا سيما المواد من 7 إلى 11، وتدعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994 ، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير الوكالة والتي عرفها على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، وتدعى في صلب النص (الوكالة)، وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة".¹

أسست الوكالة في شكل يجمع كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالإستثمار في الجزائر، وهذا الشباك يظم وكالة APSSI، ومصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المرطز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية والبيئية والشغل، وهو يسمح بتأدية كل الإجراءات المطلوبة، إنجاز المشاريع، ومساعدة المستثمرين في جميع المجالات الإقتصادية على إنجاز مشاريعهم ويضمن أفضل التسهيلات اعملية الإستثمار في الجزائر، كما أن الشباك الوحيد يقوم بإبلاغ المستثمرين ، قرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل أقصاه 60 يوم (المادة 23) ، والإشارة فقد بدأ نشاط الوكالة الفعلي في مارس 1995.

¹ - المادة 01 من المرسوم التنفيذي 94-319 وذلك تطبيقا لأحكام المادة 07 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993.

ب- أهداف الوكالة : تتمثل أهداف الوكالة في ما يلي :¹

- ❖ مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم ؛
- ❖ تضمن ترقية الإستثمارات ؛
- ❖ تقرر منح المزايا المرتبطة بالإستثمارات في إطار المرسوم التشريعي رقم 93-12؛
- ❖ تضمن متابعة إحترام المستثمرين للإلتزامات التي تعهدوا بها .

ج- مهام الوكالة : تتمثل مهام الوكالة في ما يلي :²

- ❖ توفر للمستثمرين كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة أنشطتهم وكيفيات منح المزايا المرتبطة بها ، وكذلك المعلومات المتعلقة بفرص الإستثمار؛
- ❖ تجري التقويم المطلوب لمشاريع الإستثمار قصد قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها ؛
- ❖ تنشر القرارات المتعلقة بالإستثمارات التي إستفاد من مزايا؛
- ❖ تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة؛
- ❖ تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالإستثمار ؛
- ❖ سهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالإستثمار؛
- ❖ ويجب على هذه الأخيرة أن تنفذه تنفيذا مطابقا .

ومن أجل أن تؤدي الوكالة مهمتها على أحسن وجه يمكنها أن تقوم بما يلي :

- ❖ تشكيل مجموعات من الخبراء يكلفون بمعالجة مسائل خاصة ترتبط بالإستثمار ؛
- ❖ تنظيم ندوات وملتقيات وأياما دراسة يرتبط محتواها بهدف الوكالة ؛
- ❖ تقييم علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة ؛
- ❖ تستغل كل الدراسات و المعلومات المتصلة بهدفها و التي ترتبط بالتجارب المماثلة في دول أخرى.

¹ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها ومتابعتها .

² - المادة 04 من المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها .

د - مصلحة دراسة المشاريع على مستوى الوكالة:

لتحقيق المهمة الثانية للوكالة والمتمثلة في دراسة منح الإمتيازات ،فإن هذه الأخيرة تحتوي على مصلحة دراسة المشاريع "شبكة تحليل طلب المزاياء" والتي تقيم ملفات المشاريع المقدمة لها قصد الحصول على المزاياء، ويتم ذلك بالإعتماد على مجموعة من المقاييس التي تهدف إلى خلق مناصب شغل والتطور الجهوي والتهيئة العمرانية إضافة توجيه الإدخار والرأسمال الأجنبي نحو القطاعات المنتجة والتقليل من حدة التبعية الإقتصادية للخارج وهذه المقاييس هي: ¹

المقياس الأول : حجم العمالة المستمر الدائمة ، ويعطى لهذا المقياس المعامل (3)

المقياس الثاني : حجم المبلغ المستمر ، ويعطى له المعامل (2).

المقياس الثالث : معامل التكامل في مرحلة الإستثمار ،يحسب من خلال العلاقة التالية:

معامل التكامل في مرحلة الإستثمار = مجموع التجهيزات المحلية /مجموع التجهيزات

المقياس الرابع : معامل التكامل في مرحلة التشغيل ، ويحسب وفق العلاقة التالية :

معامل التكامل في مرحلة التشغيل = قيمة الإستهلاك الوسيط المحلي /قيمة الإستهلاك

المقياس الخامس: التمويل الذاتي ، ويتمثل في نسبة الأموال الخاصة إلى التكلفة الإجمالية

وكل مقياس من هذه المقاييس تعطى له نقطة وهذا حسب الفئة التي ينتمي إليها ومعامل الترجيح المعطى له، وبتجميع هذه النقاط بالنسبة للمشروع والتي تكون على (100)، يمكن تحديد مدة الإمتياز ونوعه والنظام الذي ينتمي إليه، ونشير هنا أن هذه المقاييس تحسب اعتمادا على المعطيات الواردة في دراسات الجدوى التي يقدمها المستثمر المرفقة مع ملف التصريح بالإستثمار وطلب الإمتياز .

¹ - غنية بن حركو ، مرجع سابق ، ص 181.

وجهت لها العديد من الإنتقادات خاصة طريقة دراستها لملفات الإستثمار وإعتمادها على دراسات جدوى يتم عملها على مستوى مكاتب إنتشارية خارج الوكالة بحيث يصعب مراقبتها والتأكد من صلاحية محتوياتها، كما لاتقوم الوكالة بأي تحقيق في هذا الأمر مما فسح المجال للعديد من التلاعبات أدت لإستفادة الكثير من المشاريع غير الفعالة، الخيالية و الكفيلية من الإمتيازات التي تقدمها الوكالة ، كما أنها تدعم مشاريع أقل ما يقال عنها أنها مشاريع لا تحقق أي مردودية مالية أو إجتماعية، فقد للتركيز في عملها على المشاريع غير الإنتاجية الصغيرة الحجم.

3-2-2-2- المجلس الوطني للإستثمار :

لقد أنشأ المجلس الوطني للإستثمار بواسطة الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار تحت رئاسة الحكومة، وتم تحديد تنظيمه وتشكيلته وسيره في المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 6 رجب 1422 الموافق ل24 سبتمبر 2001 والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وتنظيمه وسيره ، إلا أن هذا المرسوم تم إلغاء أحكامه في بإصدار مرسوم تنفيذي رقم 06-355 مؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق ل9 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار ونشكيلته وتنظيمه وسيره، وبقي تحت سلطة رئيس الحكومة، وكلف بالمهام التالية:¹

- ❖ يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياته ؛
- ❖ يدرس البرنامج الوطني لترقية الإستثمار الذي يسند إليه ويوافق على تحديد الأهداف في مجال تطوير الإستثمار ؛
- ❖ يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للإستثمار مع التطورات الملحوظة؛
- ❖ يدرس كل إقتراح لتأسيس مزايا جديدة و كذا كل تعديل للمزايا الموجودة؛
- ❖ يدرس قائمة النشاطات و السلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها ؛
- ❖ يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني ويوافق عليها ؛
- ❖ يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الإستثمار؛
- ❖ يبحث على إنشاء مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمار و تطويرها .

¹ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره

يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع وتحديد إستثمار، ويفصل في الإتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والمستثمر في ظل النظام الإستثنائي. من المهم الإشارة إلى أن المجلس الوطني للإستثمار لا يمثل سلطة إدارة مستقلة، ولكن قراراته أو تعليماته لا توجه مباشرة إلى المستثمر، لكن توجهه إلى الجهات الإدارية المكلفة بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بترقية الإستثمار، أي الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على وجه التحديد.

ويتكون المجلس من الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الإستثمار، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة، ويشارك في إجتماع المجلس رئيس مجلس الإدارة وكذا المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كملا حظين ويمكن أن يستعين المجلس، عند الحاجة، بكل شخص نظرا لكفاءته في ميدان الإستثمار، ويعقد المجلس مرة كل ثلاثة أشهر، ويمكن إستدعاؤه، عند الحاجة، بناء على طلب من رئيسه أو أحد أعضائه.¹

3-2-2-3 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI :

أ- التعريف بالوكالة :

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، بواسطة الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 غشت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، وعملا بأحكام المادة(6) من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001. المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها. والذي عرف هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي. ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإ صلاحيات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة.

تحل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الحقوق و الواجبات ANDI، محل وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994.

ثم تلغى أحكام هذا المرسوم المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها (أنظر المادتين 51 و52 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001). حيث

¹ - المادة 04 من المرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.

تحول حافظة المشاريع التي كانت تحوزها وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI، إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI . وتحول أيضا إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كل عناصر الذمة المالية المنقولة واعاقرة، التي كانت تحوزها وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها، وكذلك المستخدمون العاملون بها .

يكون مقر الوكالة في مدينة الجزائر ، وتتوفر للوكالة هياكل غير مركزية على المستوى المحلي . وفي ضوء هذا المرسوم، نظم ملتقى وطني يوم 20 مارس 2002 من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، بولاية وهران، أشرف عليه السيد نائب المدير العام للوكالة، بغرفة التجارة والصناعة بواهران. والذي دارت أشغاله حول النصوص القانونية لتنظيم الإستثمار في الجزائر، على ضوء الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001. حيث أوضح نائب المدير العام، أمام المستثمرين والمتعاملين الإقتصاديين . أنه من بين الإجراءات التي حولت إلى الوكالة ANDI ، فتح شبائيك موحدة على مستوى 48 ولاية . وسيفتح أول شبك وحيد بولاية وهران بعد العاصمة، ثم في كل من عنابة وورقلة وهي خطوة نحو اللامركزية التي نص عليها أمر رقم 01-03، حيث يسمح هذا الأخير للشبك الوحيد بمعالجة ملفات المستثمرين ، وكذا إتخاذ القرارات في عين المكان وهذا لدفع عجلة الإستثمار إلى الأمام خاصة في المدن الداخلية ولاسيما ولايات الجنوب.

ب - مهام الوكالة :

هناك عدة مهام مسندة لهذه الوكالة وهي كما يلي:¹

1- مهمة الإعلام :

ضمان خدمة الإستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للإستثمار ؛

❖ جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط الأعمال بالتعرف الأحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالإستثمار بما في ذلك تلك التي تكتسي طابعا قطاعيا ،وتعالجها وتنتجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات ؛

❖ وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين الحصول على المعطيات الإقتصادية بكل أشكالها والمراجع التوثيقية ومصادر المعلومات الأنسب الضرورية لتحضير مشاريعهم ؛

❖ وضع بنوك معطيات تتعلق بفرص الأعمال والشراكة وثروات الأقاليم المحلية والجهوية وطاقتها ؛

¹ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها.

❖ وضع مصلحة الإعلام تحت تصرف المستثمرين.

2- مهمة التسهيلات :

❖ إنشاء الشباك الوحيد غير المركزي ؛

❖ تقترح على الوزارة الوصية التدابير التنظيمية و القانونية لمعالجة العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز المشاريع ؛

❖ تبسيط التنظيمات والإجراءات التي شأنها تسهيل إجراءات إنشاء المشاريع الإستثمارية .

3- مهمة ترقية الإستثمار :

❖ ترقية المحيط العام للإستثمار في الجزائر وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها من خلال المبادرة بكل

عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية و الخاصة في الداخل و الخارج؛

❖ التنظيم والمشاركة في لقاءات وملتقيات وأيام دراسية و ملتقيات وأيام دراسية ومنتديات وتظاهرات ذات

الصلة بمهامها ف الداخل و الخارج؛

❖ إستغلال كل الدراسات المتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى.

4- مهمة المساعدة :

❖ تنظيم مصلحة إستقبال المستثمرين وتوجيههم والتكفل بهم؛

❖ وضع خدمة الإستشارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية، عند الحاجة ؛

❖ رقابة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى.

5- مهمة تسيير الإمتيازات :

❖ تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الوطني إستنادا إلى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به ؛

❖ القيام بالتحقيق من أن الإستثمارات المصرح بها من المستثمرين وكذا السلع و الخدمات التي تشكلها ،

مؤهلة للإستفادة من الإمتيازات بالتقارب مع القوائم السلبية للنشاطات والسلع المحددة في التنظيم ؛

❖ إصدار القرار المتعلق بالإمتيازات وإعداد قوائم برنامج إقتناء التجهيزات للمستثمرين المؤهلين للإستفادة

من نظام الحوافز ، في حدود الشريط والإجراءات المحددة ؛

❖ إلغاء القرارات والسحب الكلي أو الجزئي للإمتياز ؛

❖ إستيلاء تصريحات التحويل و التنازلات عن الإستثمارات .

6- مهمة المتابعة :

- ❖ ضمان خدمة إحصائيات تتعلق بالمشاريع المسجلة ومدى تقدم إنجازها ؛
- ❖ جمع المعلومات حول مدى تقدم المشاريع وكذا التدفقات الإقتصادية المرتبطة بها ؛
- ❖ التأكد من إحترام إلتزامات المستثمرين فيما يتعلق بالإتفاقيات .

3-2-2-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ":

بعد فشل جهاز الإدماج المهني للشباب الذي تأسس طبقا للمرسوم رقم 09-143 المؤرخ في 22 ماي 1990، والذي كان يهدف إلى إنشاء تعاونيات الشباب وذلك بمنحهم إعانات وقروض بنكية، تم تأسيس الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وهذا وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، حيث تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولنا الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة ، وتقوم الوكالة بالمهام التالية¹:

- ❖ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية ؛
- ❖ تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تَحْصِصَات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها ؛
- ❖ تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية ، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- ❖ متابعة الاستثمارات التي إنجازها الشباب ذوي المشاريع؛

¹ - مصطفى عوادي، (2017)، تقييم لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إطار دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر خلال الفترة "1998-2016"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الشهيد حمة خضر - الوادي - ، الجزائر ، ص9.

- ❖ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع ، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- ❖ تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية ، في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها ،
- ❖ تبرم اتفاقات مع كل هيئة أو مقاوله أو مؤسسة إدارية عمومية ، يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل و/أو برامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين الخواص أو العموميين.

المطلب الثالث : تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق

الحقيقة التي يمكن استخلاصها هي استمرار نفس الأخطاء السابقة في مجال تقييم ودراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، وهيمنة القرارات السياسية على القرارات الاقتصادية، وعدم انعكاس الإجراءات المتخذة في الواقع العلمي، إذ يراد الوصول إلى مرحلة اقتصاد السوق بكل ما تحمله من معاني الخصوصية والعولمة وتحرير الاقتصاد بعقلية الاقتصاد الموجه، مما زاد من تعميق هوة التخلف، بل وظهور أزمات جديدة ابتعدت بالاقتصاد الوطني عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

منذ ثمانينات القرن الماضي، حدثت تحولات عميقة في السياسة الاستثمارية في الجزائر، إذ أن العولمة الاقتصادية وضرورة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وضع الاقتصاد الوطني وأصحاب القرارات أمام وقائع حتمت ضرورة التحول لاقتصاد السوق، بما يتطلبه من تحولات سريعة في هذا المجال، إذ حصل تغير كبير في هيكل الاستثمار لصالح مشاريع الزراعة والخدمات والبنى التحتية، والتي لم تحظ باهتمام في هذه الفترة على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتشجيع القطاع الخاص، والتركيز على استيراد السلع الاستهلاكية بغرض إشباع الطلب الخاص المتزايد، إلا أن هذه السياسة فجرت الكثير من المشاكل الاجتماعية وخاصة أنها تزامنت مع الانخفاض المريع لأسعار النفط في أواسط الثمانينات، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع التضخم إلى حوالي 20.5% وارتفاع معدل البطالة بشكل مهول وهو ماعرق تدهور ميزان المدفوعات، فضلا عن انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة، وارتفاع مديونية المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على خوض غمار المنافسة التي تفرضها آليات اقتصاد السوق وهذا ما دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات صارمة هدفها الانتقال من الاقتصاد الموجه

إلى اقتصاد السوق، منها صدور العديد من التشريعات الجديدة قانون النقد والقرض سنة 1991، وقانون الاستثمار سنة 1993 ثم سنة 2001، وقانون الخوصصة سنة 1995.¹

وقبل صدور قانون سنة 1993 أبرمت الجزائر اتفاقيات في مجال الاستثمارات وانضمت وصادقت على معاهدات دولية، منها معاهدة متعلقة بالاستثمارات في إطار اتحاد المغرب العربي التي تعتبر من المعاهدات الجهوية المتعددة الأطراف القبلية، حيث أن الاستثمارات يعتبر من العمليات الصعبة التي لم يتم الاتفاق حولها حتى بين الدول المتقدمة .

كما قامت الجزائر بإبرام معاهدات ثنائية مع عدد من الدول الغربية، كما انضمت إلى اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، وافقت على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، وبهذا تكون الجزائر قد دخلت مجال الاستثمار الأجنبي المباشر مهية الظروف على المستوى الداخلي والدولي.

وهكذا نلاحظ أن الإصلاحات الاقتصادية التي منذ 1988، حيث كان الهدف من هذه الإجراءات هو تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق، فبعد أن كانت الجزائر تعارض الاستثمار المباشر، فتحت الباب واسعا للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، حيث كان الهدف المعلن للجوء إلى الاستثمار المباشر هو إحداث تنمية اقتصادية، لكن الهدف الحقيقي كان الهدف الحقيقي كان البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية (حيث بلغت سنة 1994 نسبة خدمة الدين لوحدها 94% من الناتج الداخلي الخام)²، فالخروج من المديونية هو الذي سيسمح لها بأن تسطر سياسة تنموية، ومن ورائها وضع أهداف وأولويات لا اختيار المشاريع التي تحقق النمو الاقتصادي المطلوب لمواجهة الأوضاع العالمية الراهنة، والتالي تركيز جهود الدولة على معالجة الآثار الاجتماعية لهذه التحولات.³

إلا أنه ورغم كل الإجراءات المتخذة في إطار قوانين الاستثمار ظلت الجزائر من الدول الأقل نشاطا وجذبا للاستثمار الأجنبي، مما يعني ضرورة البحث عن وسائل أخرى أكثر نجاعة لمواكبة المناهج العصرية في تسيير الاقتصاد الوطني، وخاصة بعد التصحيح الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الجزائر ، وطلب انضمام

¹ - زهية حوري، مرجع سابق ، ص ص452، 453.

² - غنية بن حركو ، مرجع سابق ، ص 217.

³ - زهية حوري، مرجع سابق ، ص 454.

هذه الأخيرة إلى منظمة التجارة العالمية والتوقيع على اتفاقية تحرير التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، مما يضع الجزائر في إطار منافسة حقيقية خاصة أن الاتحاد الأوروبي لم يركز من خلال هذه الاتفاقية إلا على قطاع المحروقات، مما يعني أن الهدف هو تحقيق الأهداف الأوروبية والمتمثلة في مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية في كسب أسواق دول جنوب البحر المتوسط باعتبارها أسواقا استهلاكية واسعة .

وهكذا نخلص إلى نتيجة واضحة وهي أن الاعتماد على الخبرات الأجنبية أدى إلى اختيار مشاريع لم تخدم أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية ، لأنه لم يتم اختيارها وفقا للأساليب العلمية الصحيحة المعروفة عالميا ، والتي تعتمد على دراسات الجدوى المختلفة، وتطبيق المناهج العالمية وانتقاء ما هو مناسب منها لأوضاع بلد نامي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويطمح إلى تحقيق معدلات نمو مقبولة على مستوى الاقتصاد الوطني، بل فسحت المجال لأنفرض الأطراف الأجنبية شروطا مجحفة أدت إلى رفع تكلفة المشاريع المنجزة بشكل مهول، وعمق التبعية التكنولوجية من خلال ارتفاع قيمة الواردات، وإهمال المنتج المحلي وتمهيش الإطارات الوطنية العاملة بمحقل الإنتاج واستصغار دورها . وهي مشاكل كان يمكن تفاديها لو تم انتهاز سياسة حكيمة في مجال الاستثمار تعتمد بالدرجة الأولى على القدرات الذاتية، وتوظيف موارد البلاد من النفط والغاز لصالح إنجاز مشاريع تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من توفير مناصب عمل وتدريب العمال وتكوين الفنيين والإطارات في مختلف التخصصات والنهوض بالمناطق الأكثر تخلفا.

أما فيما يتعلق بالمرحلة الراهنة فإن الملاحظ أن حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يتناسب مع حجم الامتيازات والحوافز الممنوحة لها ، وخاصة في فترة عدم الاستقرار السياسي في التسعينات من القرن الماضي والتي أثرت كثيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وخاصة أن عامل الجذب هذا لا يعتمد فقط على حوافز الاستثمار التي تنص عليها قوانين تشجيع الاستثمارات الأجنبية، بل يعتمد بالدرجة الأولى على الاستقرار السياسي والاقتصادي ودرجة النمو لاقتصاد البلد المضيف.

ويبقى بعد كل ذلك أن تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية مازالت في بداياتها، ولا يمكن الحكم عليها بشكل موضوعي، إلا أن مزايا الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورته للاقتصاد الوطني لا ينبغي أن تنسينا مخاطر المبالغة في دور هذه الاستثمارات بالنسبة للتنمية، وخاصة بالنسب للشركات عابرة القارات التي تهدف إلى عوامة العملية الإنتاجية ، وهذا يتطلب التحديد الدقيق للدو المرغوب لهذه الاستثمارات

والتي يجب النظر إليها على أن لها دورا مكملا لعملية التنمية وليس بديلا عنها، كما أن إخضاع الاستثمار الأجنبي للدراسة والتقييم الموضوعي، والقياس الدقيق لتأثيره على أهداف التنميو من شأنه أن يقلل من أثر مخاطره على الاقتصاد، وهذا ما يجب أن يقوم به الجانب الوطني، وهذا يعني ضرورة وجود منهج علمي قابل للتطبيق العملي، يغرض تقييم هذه الاستثمارات، والحد من خطورة الدور الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد الوطني.¹

وفي الأخير يمكن القول أن الدولة الجزائرية لا تعطي أدنى اهتمام لموضوع تقييم المشاريع الاستثمارية، فقد أسندت هذه المهمة على المكاتب الاتشارية المتواجدة على كامل التراب الوطني، والتي هي غير متخصصة فهي مجرد مكاتب محاسبة معتمدة، كما أنها لا تقوم بدراسات تفصيلية عملية دقيقة للمشاريع الاستثمارية، حيث يتم التركيز على الربحية التجارية فقط وباعتماد معايير المحاسبية والتي لا تأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار، كما أنها لا تأخذ معدل التضخم ودرجة المخاطر في الاعتبار، فهي دراسات بعيدة جدا عن الواقع و لا تعبر عن الحقيقة.²

المبحث الثالث: التقييم المالي لمشروع استثماري مقدم للبنك الوطني الجزائري BNA

من خلال إعدادنا لهذا البحث تعرضنا لصعوبات عدة كما بينها في المقدمة، كان من أبرزها عدم تمكننا من القيام بالدراسة الميدانية بسبب عدم تجاوب مسؤولي بعض المؤسسات بحجة جائحة كورونا من جهة، ومن جهة أخرى لصعوبة تطبيق الدراسات النظرية ميدانية في الاقتصاد الجزائري نظرا لمحدودية الإجراء مثل هذه الدراسات في الواقع الميداني من طرف المستثمرين، حيث لا تعد أن تكون مجرد دراسات شكلية تدخل ضمن متطلبات الحصول على القروض البنكية، لذا ارتأينا إلى الاستدلال بإحدى الدراسات التي قام بها الباحث هشام عامر لغرض إثراء البحث.

المطلب الأول: معلومات عامة عن المشروع الاستثماري

المشروع الاستثماري محل الدراسة هو مشروع صناعي بولاية سطيف يتمثل في إنتاج المشروبات الغازية يعود لمجمع مامي لإنتاج المشروبات الغازية، حيث يعتبر هذا المجمع والملقب بعميد الشرق للمشروبات من المؤسسات العريقة في هذا المجال إذ تعود بدايات النشاط إلى سنة 1937، حيث كان في البداية عبارة عن مقهى

¹ - زهية حوري، مرجع سابق، ص ص454، 455.

² - غنية بن حركو، مرجع سابق، ص 217.

صغير ينتج 250 قارورة في اليوم بطرق تقليدية، قبل أن يصل في الوقت الحالي إلى أزيد من 300 ألف لتر في اليوم بعد تدعيم المؤسسة بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال، الأمر الذي جعلها تتحول في السنوات الأخيرة من مؤسسة محلية إقليمية إلى مؤسسة احتلت الصدارة على المستوى الوطني، حيث أصبحت تصدر منتجاتها إلى العديد من الدول على غرار فرنسا والسنغال والنيجر وكوت ديفوار وغيرها.

المشروع الذي أمامنا يدخل في إطار الإستراتيجية التوسعية للمؤسسة لتلبية الطلب المتزايد من جهة وعصرنة وسائل الإنتاج من جهة أخرى.

بلغت التكلفة المبدئية لهذا المشروع الاستثماري مبلغ 448207200 دج، متمثلة بصفة أساسية في معدات الإنتاج، الوعاء العقاري الذي سيقام عليه المشروع، الجدول الموالي يوضح التكلفة المبدئية للمشروع.

الجدول رقم (3-4): التكلفة الأولية لمشروع مؤسسة مامي لصناعة المشروبات

المبلغ	البيان	
200000000	Terrain+ construction	أرض + البناء
155000000	Chaine de production	سلسلة الإنتاج
23250000	Assurance et transport	التأمين والنقل
28200000	Groupe électrogène	مولد كهربائي
15809200	Poste électrique	محطة كهربائية
6669000	2 chariots élévateurs	رافعاتان شوكتيتان
19279000	Travaux de construction	أعمال البناء
448207200	المجموع	

المصدر: هشام عامر، (2019)، "فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة مجموعة من المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر، ص 209.

أما التدفقات النقدية السنوية الصافية المتوقعة للمشروع، فيمكن توضيحها من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (3-5): التدفقات النقدية السنوية الصافية المتوقعة لمشروع مؤسسة مامي الوحدة دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التدفق النقدي السنوي الصافي	26371523	45858956-	75956412	97608189	95908187	355487931

المصدر: هشام عامر، (2019)، " فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة مجموعة من المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، الجزائر، ص 210.

بعد القيام بحساب التكلفة الأولية والتدفقات النقدية السنوية الصافية المتوقعة للمشروع، بإمكاننا القيام بتطبيق المعايير المختلفة المستخدمة في تقييم المشاريع ماليا وفي الظروف المختلفة لمعرفة الجدوى المالية للمشروع المقدم من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: التقييم المالية للمشروع الاستثماري في حالة التأكد التام

3-3-2-1- معيار معدل العائد المحاسبي:

يعتبر هذا المعيار أحد أهم المعايير الأولية لتقرير الجدوى المالية للمشروع الاستثماري، ويتم حسابه من دون الأخذ بعين الاعتبار كل من الاهتلاك والقيمة المتبقية للمشروع، من خلال تطبيق العلاقة التالية:

$$TRC = \frac{\frac{1}{n} \sum_{t=1}^n R_t}{I_0} * 100$$

بتطبيق العلاقة على مشروعنا وبالإعتماد على جدول حسابات النتائج نجد معدل العائد المحاسبي يقدر

بـ:

$$TRC = \frac{408362403.75/6}{448207200} * 100 = 15.19 \%$$

بما أن المشروع ممول من طرف البنك وبمقارنة معدل العائد المحاسبي (TRC= 15.19%) بمعدل الفائدة على قروض الاستثمار المتوسطة الأجل في البنك الوطني الجزائري BNA والمقدر بـ: 3.5% فإنه وفقا لهذا المعيار فإن المشروع مجدي ماليا، وكما تمت الإشارة إليه سابقا فبرغم من أن هذا المعيار يقدم ميزة البساطة في التطبيق ومنح فكرة أولية لمتخذ القرار حول ربحية المشروع مقارنة برؤوس الأموال المستثمرة، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار لوحده لتقدير وتقييم المشروع.

3-3-2-2-3- معيار فترة الاسترداد البسيط DRS:

يعطينا هذا المعيار فكرة عن المدة الزمنية اللازمة ليتمكن المشروع من استرجاع تكاليف الاستثمارية وهو من المعايير التي يعتمد عليها بنك التنمية المحلية في التقييم المالي للمشاريع، وفي حالة مشروعنا هذا وبما أننا أمام تدفقات نقدية سنوية غير متساوية فإن فترة الاسترداد يتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

$$DRS = m ?$$

$$I_0 = \sum_{t=1}^m NCF_t$$

بتطبيق نجد أن فترة الاسترداد في حالة المشروع محل الدراسة ستكون 5 سنوات و 7 أشهر تقريبا. بمعنى أنه سيتم استرجاع رأس المال المستثمر في المشروع خلال السنة السادسة من البدء في تنفيذ المشروع. ويتم عادة تحديد حد أقصى لفترة الاسترداد يسمى (بفترة القطع) Cut- off period أو فترة الاسترداد القصوى المقبولة (Maximum paybackperiod) ويتوقف قبول المشروع أو رفضه على نتيجة المقارنة بين فترة الاسترداد للمشروع وفترة القطع فإذا كانت فترة الاسترداد أقصر من فترة القطع، يعتبر المشروع مقبولا والعكس صحيح، وفي حالة مشروعنا هذا فإن الدراسة التحليلية لربحية المشروع المعدة من طرف البنك للمشروع لا تحدد هذه الفترة، وبالتالي نكتفي بالمقارنة بعمر المشروع من خلال دراسة ربحية المشروع المعدة من طرف البنك والمقدرة بـ: 06 سنوات وبالتالي من خلال مؤشر فترة الاسترداد البسيطة فإن المشروع وفق هذا المعيار يعد مقبولا، وعلى كل حال فإن معيار فترة الاسترداد مؤشر جيد للمستثمر نظرا لسهولة حسابه ولأنه يعطي فكرة عن مدة استرداد المبالغ المستثمرة.

لكن يلاحظ من خلال استخدام هذا المعيار بهذه الطريقة إهمال القيمة الزمنية للنقود أي تحيين التدفقات النقدية للمشروع، وهو ما يمكن تداركه من خلال فترة الاسترداد المخصوصة (DRA) Le Délai de Récupération actualisé.

3-3-2-3-3- معيار فترة الاسترداد المخصوص DRA:

يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$DRA = m ?$$

$$I_0 = \sum_{t=1}^m NCFA_t$$

تجدر الإشارة أن الفرق بين فترة الاسترداد البسيطة والمخصوصة يكمن في أن هذه الأخيرة يتم حسابها بالاعتماد على التدفقات النقدية للمشروع بعد خصمها (تحيينها) أما عن طريقة الحساب فهي نفسها، وتطبيق العلاقة على حالة مشروعنا نجد أن المشروع بهذا المستوى من التدفقات لا يسترد مبلغ الاستثمار المبدئي خلال مدة حياة المشروع والمقدرة بـ: 06 سنوات.

3-3-2-3-4- معيار القيمة الحالية VAN:

يعتبر معيار صافي القيمة الحالية أكثر المعايير أهمية وموضوعية، مما جعله من بين أكثر المعايير اعتمادا من قبل المؤسسات المالية والبنوك في عمليات التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، لأنه يأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع مستحدثة بمعدل تكلفة رأس المال.

كما أشرنا سابقا فإن القيمة الحالية الصافية تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n CF_t(1+i)^{-t} = -I_0 + \sum_{t=1}^n \left(\frac{CF_t}{(1+i)^t} \right)$$

وبالتطبيق على مشروعنا نجد النتائج التالية:

الجدول رقم (3-6): حساب القيمة الحالية الصافية لمشروع مؤسسة مامي الوحدة: 1000 دج

التدفقات النقدية السنوية بالمخصومة	معامل التحيين (عند معدل خصم 10%)	التدفقات النقدية السنوية	السنوات
23974112	0.909	26371523	2013
-37899963	0.826	-45858956	2014
57067177	0.751	75956412	2015
66667707	0.683	97608189	2016
59551438	0.621	95908187	2017
200663670	0.564	355487931	2018
370024140	مجموع التدفقات النقدية السنوية المخصومة (VA)		
-448207200	التكلفة المبدئية للاستثمار (I°)		
-78183060	القيمة الحالية الصافية للمشروع (VAN)		

المصدر: هشام عامر، (2019)، "فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة مجموعة من

المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، الجزائر، ص 212.

من خلال معطيات الجدول فإن صافي القيمة الحالية للمشروع تساوي (-78183060) دج وبما أن

النتيجة المحصل عليها سالبة فإن هذا يعني أن التدفقات النقدية التي يدرها المشروع طوال فترة حياته ليست كافية

بتغطية التكلفة الأولية للاستثمار وبالتالي سيتم رفض تنفيذ المشروع وفق هذا المعيار.

3-3-2-5- مؤشر الربحية IR:

ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$IR = \frac{\sum_{t=1}^{t=I} \left(\frac{CF_t}{(1+i)^t} \right)}{I_0}$$

وهو مشتق من معيار VAN وإذا كان ال VAN معيار مطلق فإن IR معيار نسبي يسمع بترتيب البدائل عندما قيمة الVAN موجبة.

وبالاعتماد على معطيات الجدول السابق نجد أن مؤشر ربحية مشروع زيادة خط الإنتاج في المصنع:

$$IR = \frac{VA}{I^{\circ}} = \frac{370024140}{448207200} = 0.83$$

وبما أن المؤشر أقل من الواحد ($IR < 1$) فإنه وفقا لهذا المعيار سيتم رفض تنفيذ هذا المشروع.

3-3-2-6- مؤشر معدل العائد الداخلي TIR:

هو معدل التحيين الذي يحقق التعادل بين تكلفة الاستثمار ومجموع المحينة أي هو معدل المردودية عند مستوى قيمة حالية صافية معدوم كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n CF_t(1+r)^{-t} = 0$$

$$I_0 = + \sum_{t=1}^n CF_t(1+r)^{-t}$$

بالتطبيق على حالة مشروعنا وبلاستعانة ببرنامج Excel نجد أن معدل العائد الداخلي لمشروع مؤسسة مامي هو 5.96%، وهو معدل مقبول حيث يفوق معدل تكلفة الأموال (وهو معدل الفائدة على القروض في حالة مشروعنا هذا والمقدر بـ3.5%). وبالتالي المشروع مقبول وفق هذا المعيار.

من خلال تطبيق مختلف معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في حالة التأكد التام، أظهرت النتائج تباين في الحكم على المشروع المقترح على البنك (مشروع مؤسسة مامي لصناعة المشروبات)، حيث أن معيار القيمة الحالية الصافية، ومعيار فترة الاسترداد المخصصة أشار إلى أن المشروع غير مجدي ماليا، بينما معيار معدل العائد الداخلي ومعدل العائد الداخلي المدمج وفترة الاسترداد البسيطة أشاروا إلى الجدوى المالية للمشروع، وبالرغم

من أن البنك اعتمد فقط على معيارين (القيمة الحالية الصافية، معدل العائد الداخلي) إلا أنه اكتفى بالاستناد على معيار معدل العائد الداخلي فقط واعتبار أن المشروع مجدي ماليا.

المطلب الثالث: التقييم المالي للمشروع الاستثماري في حالة عدم التأكد والمخاطرة

3-3-3-1- معيار لابلاس (الاحتمالات المتساوية):

يستعمل هذا المعيار عادة في حالات المشاريع المتعددة لتطبيق هذا المعيار في حالتنا هذه (مشروع واحد) فإننا نعلم على مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية للمشروع، مع افتراض أنها سوف ترتفع بنسبة تقدر بـ15% في الحالة التي يسجل فيها الطلب على منتجات المشروع ارتفاعا، أما في حالة تسجيل انخفاض في الطلب فستتخفف التدفقات بنسبة 10%، ويمكن توضيح ما سبق في الجدول التالي:

حالة ارتفاع الطلب	الطلب عادي	حالة انخفاض الطلب	مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية
425527761	370024140	333021726	

بعد حساب مجموع التدفقات النقدية الحالية في الحالات الثلاثة للطلب المتوقع، نقوم بتحديد متوسط

العائد وهو:

$$376191209 = \frac{425527761 + 370024140 + 333021726}{3}$$

وهذا العائد المتوسط للقيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع والمقدر بـ: 376191209 يجعل

القيمة الحالية الصافية (VAN=-72015991) وهي قيمة سالبة تدل على أن المشروع غير مقبول وفق معيار الاحتمالات المتساوية (لابلاس).

3-3-3-2- المعيار المتشائم (معيار والد):

لتطبيق هذا المعيار ونظرا للطبيعة التشاؤمية للمستثمر، ولأنه يتوقع حدوث أسوء الحالات ومن أجل اجتناب أي سيناريو غير متوقع وأخذا بعين الاعتبار الحيطه والحذر الشديد من المستقبل المجهول فإنه يبي توقعه على أدنى العوائد الممكن تحقيقها لذا فإنه في حالتنا هذه سيختار أدنى عائد وهو المقابل لحالة انخفاض الطلب وتراجع التدفقات بـ 10% أي 333021726 وفي هذه الحالة وأمام هذا المستوى من التدفقات فإن (VAN=-115185474) وبما أن القيمة الحالية الصافية تأخذ قيمة سالبة فإن المشروع حسب معيار المتشائم سيرفض لأن اجمالي العوائد المتوقعة يقل عن تكلفة الاستثمار المبدئية.

3-3-3-3- المعيار المتفائل:

يعتبر هذا المعيار عكس المعيار السابق حيث يسود التفاؤل عند المستثمر أو متخذ القرار لذا فهو عكس سابقة يختار أكبر عائد متوقع وهو المقابل لحالة ارتفاع الطلب بـ 15% أي 425527761، وفي هذه الحالة من مستوى التدفقات النقدية المتوقعة فإن (VAN=-22679439) وبما أن القيمة الحالية الصافية سالبة وبالرغم من حالة التفاؤل إلا أن المشروع سيرفض وفق معيار المتفائل.

3-3-3-4- معيار الواقعية:

كما أشرنا إليه في الجانب النظري فإن هذا المعيار هو معيار حاول التوفيق بين معيار المتفائل ومعيار المتشائم من خلال إعطاء نسبة للتفاؤل وأخرى للتشاؤم، وفي حالة مشروعنا ونظرا لعدم عمل البنك أصلا على هذه المعايير فإننا نفترض أن معيار التفاؤل (α=50%).

وبالتالي فالعائد المتوقع من المشروع هو:

$$VA=425527761a+333021726(1-a)$$

$$VA=425527761(0.5)+333021726(0.5)$$

$$Va=379274743$$

في هذه الحالة فإن التدفقات النقدية المتأتية من المشروع والمحينة بمعدل خصم 8% تقدر بـ 379274743 تجعل من القيمة الحالية للمشروع تأخذ قيمة سالبة ($VAN=-68932457$). وبالتالي المشروع مرفوض حسب معيار الواقعية أمام هذا المستوى من التفاؤل والمستوى من العوائد.

من خلال تطبيق مختلف معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في حالة عدم التأكد فإن كل المعايير أظهرت أن المشروع لا يتمتع بجدوى مالية.

3-3-3-5 معيار القيمة النقدية المتوقعة:

تعرف القيمة النقدية المتوقعة للبدل بأنها حاصل ضرب عائد كل حالة في احتمال تلك الحالة، وتطبيق على حالة مشروعنا نجد النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): حساب القيمة النقدية المتوقعة لمشروع مؤسسة مامي الوحدة دج

السنوات	التدفقات النقدية السنوية المخصصة	الاحتمال	القيمة النقدية المتوقعة للقيم الحالية للتدفقات النقدية
2014	23974112	15%	3596117
2015	-37899963	15%	-5684995
2016	57067177	15%	8560076
2017	66667707	15%	10000156
2018	59551438	20%	11910288
2019	200663670	20%	40132734
المجموع		100%	68514376

المصدر: هشام عامر، (2019)، "فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة مجموعة من

المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، الجزائر، ص 215.

من خلال نتائج الجدول أعلاه فإن القيمة النقدية المتوقعة الإجمالية للتدفقات النقدية للمشروع تعادل:

68514376 دج، وبالتالي فإن صافي القيمة الحالية المتوقعة:

$$EVAN = 68514376 - 448207200 = - 379692824$$

أي أن عند هذا المستوى من التدفقات النقدية الصافية المتوقعة تكون القيمة الحالية الصافية المتوقعة سالبة وبالتالي فإن إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع لا تغطي الاستثمار المبدئي وبالتالي فالمشروع لا يتمتع بجدوى مالية أي وفقا لهذا المعيار سيرفض هذا المشروع.

3-3-3-6- معيار التباين والانحراف المعياري:

بتطبيق على حالة مشروعنا الاستثماري نتحصل على النتائج الملخصة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (3-9): حساب تباين التدفقات النقدية لمشروع مؤسسة مامي الوحدة دج

السنوات	التدفقات النقدية السنوية المخصومة	الاحتمال	القيمة النقدية المتوقعة للقيم الحالية للتدفقات النقدية	$x_i - E(VA)$	$[x_i - E(VA)]^2$	$P^*[x_i - E(VA)]^2$
2014	23974112	%15	3596117	-44540264	1983835149872040	2975752724808006
2015	-37899963	%15	-5684995	-106414340	11324011693247200	1698601753987090
2016	57067177	%15	8560075	-11447200	131038382748381	19655757412257
2017	66667707	%15	10000156	-1846670	3410189073276	511528360991
2018	59551438	%20	11910288	-8962938	80334259878610	16066851975722
2019	200663670	%20	40132734	123149293	17463435720427400	3492687144085470
المجموع		%100	68514376		التباين	5525098308302340
					الانحراف المعياري	74331005

المصدر: هشام عامر، (2019)، "فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة مجموعة من المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، الجزائر، ص 216.

من خلال معطيات الجدول فإن تباين التدفقات النقدية للمشروع هو 5525098308302340، وهو ما يمثل مقدار المخاطرة للقيمة النقدية المتوقعة، وبما أننا أمام خيار واحد وبالتالي قيمة التباين وباعتبارها مربعة فهي ليست ذات دلالة، وبالتالي فمن المهم حساب الانحراف المعياري والذي يعرف بأنه المقياس المطلق للمخاطرة، وهو الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي (التباين).

$$\sigma = \sqrt{5525098308302340} = 74331005$$

وهو ما يمثل مقدار المخاطرة التي تواجه التدفقات النقدية للمشروع والتي يمكن وصفها بالمرتفعة، ولتأكد ذلك نقوم بحساب معامل الاختلاف.

3-3-7- معيار معامل الاختلاف: (أو المقياس النسبي للمخاطرة):

بتطبيق علاقة حساب معامل الاختلاف على مشروعنا نحصل على معامل الاختلاف يقدر بـ:

$$cv = \frac{74331005}{68514376} = 1.08$$

كما يدل أن درجة تشتت التدفقات النقدية للمشروع مرتفعة جدا وبالتالي فالمخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المشروع مرتفعة جدا مما يعني رفض المشروع.

من خلال تطبيق بعض معايير التقييم للمشاريع الاستثمارية في حالة المخاطرة فإن كل المعايير أظهرت أن المشروع لا يتمتع بجدوى مالية، إلا أن تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل حالة المخاطرة لا يمكن أن يتم فقط بناء على العوائد المتوقعة المجسدة في صورة رقم وحيد، لأن هذا العوائد غير مضمونة التحقيق نظرا لارتباطها بمتغيرات كثيرة تؤثر فيها، ولتجاوز هذه المعضلة وبغية إجراء تقييم متكامل للمشروع في حالة المخاطرة ارتأينا إجراء عملية التقييم بالاستعانة بأسلوب مونت كارلو للمحاكاة وهو ما سنتناوله بالتفصيل من خلال المطلب الثالث.

خلاصة:

إن آليات تسيير الاقتصاد الجزائري يعتمد على المركزية في اتخاذ القرارات، و تطبيق نظام الأسعار الإدارية و غياب سوق مالية حرة، كل هذا أدى إلى بناء دراسات جدوى ضعيفة و غير مجدية مما ترتب عنه خسائر كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي و السياسي و تدهور الوضع الأمني مما أدى إلى ركود شبه تام في الاقتصاد الجزائري و ارتفاع المديونية و خدمات الديون، مما جعل الحكومة الجزائرية تسارع إلى وضع إستراتيجيات تساعد في الخروج من هذا المأزق الذي كاد يؤدي إلى انهيار النظام السياسي و انهيار الدولة الجزائرية بأكملها.

أما في فترة اقتصاد السوق لم يختلف الأمر كثيرا فالدولة الجزائرية لا تعطي أدنى اهتمام لموضوع تقييم المشاريع الاستثمارية، فقد أسندت هذه المهمة على المكاتب الاستشارية المتواجدة على كامل التراب الوطني و التي هي غير متخصصة فهي مجرد مكاتب محاسبة معتمدة، كما أنها لا تقوم بدراسات تفصيلية علمية دقيقة للمشاريع الاستثمارية حيث تم التركيز على الربحية التجارية فقط و باعتماد معايير المحاسبية و التي لا تأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار، كما أنها لا تأخذ معدل التضخم و درجة المخاطرة في الاعتبار فهي دراسات بعيدة جدا عن الواقع و لا تعبر عن الحقيقة.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الاهتمام بدراسات الجدوى يرجع إلى كونها وسيلة تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة مما يسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الاقتصادية، فهي بذلك تشكل صمام أمان من الدخول في أنشطة استثمارية لا عائد من وراءها و من ثم فهي توفر درجة معينة من اليقين و حسن استخدام الموارد، و لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية دراسات الجدوى و الكشف عن المتطلبات الأساسية في إنجاز مثل هذا النوع من الدراسات و الوقوف على أهم الصعوبات و المشاكل التي يمكن أن يواجهها القائمين على هذه الدراسات.

إن المتبع لأسلوب تقييم المشاريع الوطنية يصطدم بحقيقة كبيرة مفادها أنه لا يوجد منهج وطني واضح لتقييم المشاريع الاستثمارية، بدءا بدراسات الجدوى المختلفة و التي تتناول الفكرة المبدئية للمشروع مرورا بالدراسات القانونية و التنظيمية و الفنية و التسويقية و التمويلية و المالية و الاقتصادية، و هذا ما انعكس في سوء اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع، و هو ما أدى إلى الاختلالات الهيكلية الواضحة في البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمشاريع المنفذة.

اختبار الفرضيات

❖ **الفرضية الأولى :** " الحصول على دراسة جدوى ذات جودة أمر يتوقف على مدى توافر كافة البيانات و المعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع، و على وجود فريق عمل متخصص في إعداد مثل هذه الدراسات " **محققة.**

تعد دراسة الجدوى أداة علمية تجنب المستثمر المخاطر، لأنها أسلوب علمي يستعمل لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين أو فكرة استثمارية قبل الشروع في تنفيذها، و ذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر، كما أن عملية دراسة الجدوى و تقييم المشاريع الاستثمارية تمر بعدة مراحل أساسية متتابعة، و كل مرحلة تحدد ما إذا كان هناك إمكانية الاستمرار و التوجه إلى المرحلة التالية أم لا، و أن أي خطأ في أي مرحلة قد يؤدي إلى نتائج يصعب تصحيحها، لذا لا بد من أن يتوفر حد أدنى من البيانات و المعلومات لدى القائم على عملية تقييم المشاريع الاستثمارية ، سواء كان المستثمر نفسه أو الخبير، حتى يستطيع تقييم الاستثمار و الخروج بتقارير و نتائج تقدم لأصحاب القرار على مستوى المشروع الاستثماري، لاتخاذ قرار بقبول المشروع أو رفضه.

إذ يتطلب القيام بدراسات الجدوى وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة : المحاسبية، الإدارية، الفنية و الهندسية، و غيرها من المجالات اللصيقة بمجال الاستثمار محل الدراسة، و بقدر إحاطة هذا الفريق بالمعلومات و البيانات المطلوبة بقدر ما تزداد احتمالات نجاح الدراسة، و وجود هذا الفريق من المتخصصين لا يعفي مالك

المشروع أو المساهمين من متابعة عملية الدراسة، فيجب أن تكون هناك مجموعة نيابة عن المساهمين تقوم بالعمل مع المتخصصين و التأكد من أن عملهم يسير وفق رغبة أصحاب المشروع.

❖ **الفرضية الثانية :** " يتوقف قبول أو رفض المستثمر الدخول في مشروع استثماري على جدوى المشروع

من الناحية المالية بشكل عام " **محققة.**

تسعى دراسات الجدوى المالية إلى إجراء عملية جدولة للنتائج التي يتم الحصول عليها من دراسات الجدوى الأخرى، أي وضعها في شكل جداول و تحليلات معينة حتى يتسنى الوصول إلى إبراز الإيرادات المالية و التكاليف التي يتحملها أصحاب المشروع في مقابل الحصول على تلك المنافع، و لذلك فإن أهم نتائج تلك الجداول و التحليلات المالية هي الوصول إلى جدول التدفقات النقدية، الذي يعطى في نهايته صافي التدفقات النقدية للمشروع عبر عمر المشروع، حيث يكون الأساس لتقييم المشروع الاستثماري من وجهة نظر المستثمر الفرد و الجهات المانحة و الممولة للمشروع.

و هذا الجدول يمكن التوصل من خلاله إلى ما إذا كان المشروع له جدوى مالية من عدمه، و توقف الإجابة على النتائج التي يتم التوصل إليها و التي توضح ما إذا كان صافي التدفقات النقدية بالموجب أو السالب عبر عمر الاقتصادي للمشروع، و لن يتأتى ذلك إلا من خلال تحليل و بيان مختلف تدفقات النقدية الداخلة و الخارجة للمشروع، و هو ما يتيح التقييم الاقتصادي للمشروع بتطبيق معايير التقييم المختلفة.

❖ **الفرضية الثالثة :** " ترتبط عملية دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية في الجزائر بالمراحل التي مر بها

الاقتصاد الوطني " **محققة.**

ارتبطت عملية دراسة و تقييم المشروعات بالمراحل التي مر عليها الاقتصاد الوطني بداية من مرحلة الاقتصاد الموجه الذي تبنته الجزائر بعد استقلالها، و الذي أسندت فيه مهام أخذ القرار الاستثماري آنذاك إلى مجموعة من الهياكل التخطيطية و المتمثلة خاصة في الأجهزة التالية : المجلس الوطني للتخطيط (1962)، كتابة الدولة للتخطيط (1970)، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية (1979)، المجلس الوطني للتخطيط (1987).

و بالرغم من مساهمة هذه الأجهزة في إعداد نماذج تقييم تتلاءم و طبيعة الاقتصاد الجزائري، إلا أنها كثيرا ما واجهت العديد من الصعوبات و النقائص، فالتناقض الناشئ عن تطبيق المقاييس المالية و الاقتصادية في اختيار المشاريع، و الذي كثيرا ما أدى إلى حالة من الجدل المستمر بين الماليين اللذين ينحازون إلى ترجيح القرار المالي على حساب القرار الاقتصادي و الصناعيين بصفة معاكسة، هذه الوضعية جعلت الكثير من القرارات تتم دون الرجوع إلى طرق الحساب الاقتصادي مما جعل من قرار الاستثمار فعل سياسي أكثر منه اقتصادي. بالإضافة إلى المشاكل التي كانت مطروحة على مستوى النظام المالي المسؤول على تمويل هذه المشروعات، و التي تميزت بالتداخل و التعارض بين أدوار الخزينة و المنظومة المصرفية، و غياب السلوكات الاقتصادية الحرة، إذ كانت الدولة هي المتعامل الاقتصادي المهم و المنفردة بملكية عوامل الإنتاج.

و مع انتقال الجزائر إلى نمط اقتصاد السوق أصبح هناك دورا بارزا للقطاع الخاص، و اعتماد آليات أخرى لتشجيع الاستثمار من خلال سلسلة من القوانين و المتمثلة خاصة في قانون الاستثمارات 12/93، و الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار و الذي انبثقت منه مجموعة من الهيئات المسؤولة على رقابة و متابعة المشاريع الاستثمارية مثل: المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، لجنة ترقية و توطين الاستثمارات. ورغم ما تهدف إليه هذه الهيئات من التخفيف من العراقيل التي يواجهها المستثمر و توفير التحفيزات المناسبة، إلا أن الإشكال مازال قائما حول مستوى دراسات الجدوى التي يقدمها المستثمرون و التي لا تستند إلى الأسس العلمية الضرورية، مما يجعل منها دراسات ضعيفة المستوى لا تترجم حقيقة و واقع المشروعات في الميدان، و هذا ما نلمسه خاصة في مشكل آجال الإنجاز التي تعاني منها أغلب المشروعات، بالإضافة إلى الإصرار على أن هذه الدراسات تعد مجرد استكمال ملف إداري للحصول على تراخيص تنفيذ المشروع أو موافقة البنك على تمويله.

نتائج الدراسة

من أبرز النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي :

- تتجلى أهمية دراسة الجدوى في تجنب المستثمر الانزلاق إلى المخاطر و تحمل الخسائر، كما أنها تساعد في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، و تساعد أيضا في معرفة التغيرات الاقتصادية و السياسية و القانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع.
- إن إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري هي في جوهرها سلسلة من الدراسات تتميز بالترابط و التكامل، و إنجازها يتطلب بالضرورة معلومات تختلف من مشروع إلى آخر حسب طبيعته و حجمه.
- دراسة الجدوى المالية هي الدراسة الأكثر أهمية، و القاعدة الأساسية التي يتم على أساسها صناعة و اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- إن استخدام هذه الدراسات في الجزائر يبقى مرتبط بالعديد من النقائص و المشاكل التي تحول دون تأصيل الجوانب النظرية لدراسات الجدوى بما يتواءم و الواقع العملي.
- اختيار المشاريع في الجزائر كثيرا ما كان يخضع للقرارات السياسية مما جعل المشاريع المنجزة بعيدة عن إحداث النمو الاقتصادي المطلوب.
- قرارات إنشاء المشاريع تتخذ بطريقة ارتجالية غير مدروسة، و غالبا ما تقوم بها جهات غير متخصصة لأوضاع ظرفية.

توصيات الدراسة

- في ضوء الإطار النظري للدراسة، و النتائج التي أسفرت عنها، نتقدم بالتوصيات التالية :
- يجب أن تكون دراسة الجدوى شاملة و دقيقة و موضوعية، مستوفية الجوانب المتعددة و الخاصة بالمشروع؛

خاتمة

- على الجهات المسؤولة عن الاستثمار أن توفر الإطار الملائم و الآليات الضرورية التي تسمح باجتذاب رؤوس الأموال، و توجيهها نحو المشروعات التي تخدم أهداف التنمية، و هنا يقع على عاتقها مسؤولية التسويق السليم لفكرة الاستثمار؛
- إعادة تنظيم مهنة الاستشارات، بحيث تقتصر على المتخصصين ممن لهم خلفية كاملة عن الجوانب المختلفة لدراسات الجدوى؛
- ضرورة توفر قاعدة معطيات و بيانات دقيقة مستحدثة تسمح بالإعداد الجيد لهذه الدراسات على أسس علمية و تقديرات سليمة؛
- التنسيق مع الهيئات المسؤولة عن متابعة الاستثمار بضرورة الإعداد الجيد للدراسات المقدمة للمشروعات الاستثمارية، و الالتزام بوضع مجموعة من المقاييس في إعداد هذه الدراسات.

آفاق الدراسة

على ضوء دراستنا لهذا الموضوع لاحظنا أن هناك العديد من النقاط تحتاج إلى المزيد البحث و التحليل، كما قد تكون نواة لمواضيع بحثية مستقبلية نذكر منها :

- دراسة الجدوى البيئية و تأثيرها على توجيه الاستثمار نحو تحقيق التنمية المستدامة؛
- أثر استخدام دراسات الجدوى على أداء المشروعات الصغيرة و المتوسطة؛
- جدوى البحوث التسويقية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة؛
- دراسة الجدوى الاقتصادية كأداة لترشيد الإنفاق الاستثماري العام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

-أولاً: الكتب.

1- باللغة العربية:

- أحمد فوزي ملوخية، (2008)، "أسس دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- سعد طه علام،(2006)، "دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، ط1، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، (2004)، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"، ط1، دار حماد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،(2005)،"دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية مع مشروعات BOT"،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر.
- مبارك لسوس، (2012)، "التسيير المالي: تحليل نظري وتطبيقي"، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، (2005)، "إقتصاديات المشروعات"، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي،(2002)، "دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات"، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد فريد الصحن، (2005)، "دراسات جدوى المشروع"،الدار الجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، (2010)، "أساسيات التمويل والإستثمارات في صناعة السياحة"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- مؤيد الفضل، (2009)، "تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أمين السيد لطفي، (1998)، "الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للإستثمار"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- حميد ناصر حميد الفتال، دلال صادق مصطفى الجواد، (2008)، "بحوث العمليات"، دار اليازوري للنشر و التوزيع عمان، الأردن.
- سعيد عبد العزيز عثمان، (2002)، "دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق"، الدارالجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عبد الستار العلي، (2009)، "إدارة المشروعات العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الغفار حنفي، (2009)، "تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عبد الكريم يعقوب، (2009)، "دراسات الجدوى المشروع"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- علي حسين علي، مؤيد الحسين، (1999)، "نمذجة القرارات الإدارية"، الجزء الأول، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
- محمد عثمان إسماعيل حميد، (1988)، "أساسيات دراسة الجدوى الإقتصادية وقياس مخاطر الإستثمار"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- محمد فريد الصحن، مصطفى أبو بكر، (2000)، "بحوث العمليات: مدخل تطبيقي لتفاعلية القرارات التسويقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- مؤيد الفضل، (2008)، "الأساليب الكمية و النوعية لدعم القرارات المنظمة"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- نعيم نمر داود، (2011)، "دراسة الجدوى الإقتصادية"، دار البداية، عمان، الأردن.

-يوحنا عبد آل آدم ،سليمان اللوزي ،(2005)،"دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات"،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن.

-ثانيا :المجلات و الدوريات العلمية

1-باللغة العربية :

-عامر هني ،()،"قراءة في مخططات التنمية في الجزائر (1967-2014)"،مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة ،العدد04.

-محمود واضح،جمال جعيل،(2019)،"واقع دراسات جدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر:الصعوبات و الحلول"،مجلة الاقتصاد الصناعي ،المجلد09،العدد01.

-وليد بن شاعة ،أحمد علماوي،بوحفص بن أوزينة ،(2020)،"دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية للنجاح المشاريع الاستثمارية"،مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ،المجلد 03،العدد02.

-ثالثا :الأطروحات والمذكرات

1-باللغة العربية :

- غنية بن حركو،(2011)،"واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي

-أم البواقي -،الجزائر.

-زهية حوري،(2007)،"تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر.

- سفيان فينيط،(2006)،"التقييم الإقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ،كلية الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري - قسنطينة-،الجزائر .
- عيسى بن لخضر،(2019)،"سياسة تمويل الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجيلالي لياس-سيدي بلعباس-،الجزائر .
- نصر الدين مسعود،(2010)،"دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-الجزائر .
- نور الدين تمجدين،(2019)،"دور أهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر -بسكرة-،الجزائر .
- هشام عامر،(2019)،"فعالية إستخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف -المسيلة-،الجزائر .
- 2-باللغة الفرنسية:

-Djuatio Emmanuel , (2004),Management des projets , Technique d'évaluation ,Analyse ,choix et planification ,édition I' harmattan innoval , paris , France .

رابعا : المؤتمرات و الملتقيات

01-باللغة العربية :

- مصطفى عوادي ،(2017)،"تقييم لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إطار دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر خلال الفترة 1998-2016"،الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

خامسا: الجريدة الرسمية

01- باللغة العربية :

- القانون 90-10 والصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 196.
- المادة 01 من الأمر 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 هـ الموافق ل 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار.
- المادة 03 من المرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.
- المادة 03 من المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها.
- المادة 03 من المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها.
- المادة 04 من المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها.
- المادة 04 من المرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للإستثمار و تشكيلته وتنظيمه وسيره.
- المادة 01 من المرسوم التنفيذي 94-319 وذلك تطبيقا لأحكام المادة 07 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.
- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.